في الفكر السياسي

في نظرية التطور الاجتماعي

مقدمات حول شروط تكوين التشكيلات الاجتماعية
الرأسمالية والاشتراكية



ترجمة داكسيني الأعرج

دار دمشق

المكتبة التقدمية

في نظرية التطور الاجتماعي

في الفكر السياسي

في نظرية التطور الاجتماعي

مقدمات حول شروط تكون التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية والاشتراكية

«ألف باء السياسة»

ترجمة واسيني الأعرج

دار دمشق

الطبعة الأولى

١٩٨٢

دار دمشق : دمشق - شارع بورسعيد - هاتف ١١١٠٢٢ - ١١١٠٤٨
لبنان - بيروت - شارع سورية - بناية صمدي وصالحة

تنبيه من مكتبة الشيوعيين العرب!

هذا الكتاب ليس من نسخ الصوت الشيوعي، بل من نسخ آخرين. وقد وجده الصوت الشيوعي أثناء بحثه في الإنترنت.

قامت مكتبة الشيوعيين العرب بتطهير هذا المُؤلَّف من أفكار شيوعية خروشوف المزيفة وأفكار شوفينية الدولة العظيمة. وقد تم انجاز ذلك من خلال:

١) حذف ومسح كل الفقرات والمقاطع ذات العلاقة؛

٢) تبديل عنوان احدى الفقرات وما يقابلها في فهرس الكتاب؛

٣) اعادة صياغة بعض الجمل والفقرات بما يجعلها متفقة مع النهج الماركسي – اللينيني؛

٤) اضافة ملاحظات على شكل Sticky Note بواسطة محرر ملفات PDF.

لذا أقتضى التنويه.

الصوت الشيوعي

- 1 - نَظَرِيَة التَطَوُّر الإجْتِمَاعي

● إن تاريخ البشرية حقيقي من الثورات والانتفاضات والإنقلابات والحروب الدّامية، والمجابهات المصلحية والصراعات الفكرية. كيف يجد المرء نفسه وسط هذا الغليان من الأحداث ذات الخصوصيات المختلفة الواحدة عن الأخرى. هل تخضع لقانون ما، أم أنّ حدوثها، من قبيل المصادفة؟ كيف نستطيع تنظيم خيوط هذه الظواهر الاجتماعية المتشابكة ونستخرج الأهمّ فيها؟ مرشدنا في ذلك العقيدة الماركسية والمادية التاريخية اللتان تشكلان القوانين الكبرى للتطور الاجتماعي.

المفهوم المادّي للتاريخ

الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي

إن تاريخ المجتمعات يختلف بوضوح عن النمو في الطبيعة. في الطبيعة لا توجد قوى واعية، فالنمو يحدث بشكل عفوي، وهذا يختلف عنه في مجتمع الإنسان الذي يمتاز بالوعي والإرادة. فالناس يحددون أهدافهم ويعملون على تحقيقها، وهذا ربّما قد يوهمنا بأن الوعي والأفكار، والأهداف هي التي تحدّد الحياة الاجتماعية. في الواقع، يحدث شيء آخر مغاير تماماً. فالإنسان يحتاج، لكي يحيا، إلى تلبية حاجاته المادية من مأكل وملبس ومأوى الخ... هذه الحاجات شاء أم أبى تجبره على الدخول في علاقات محددة مع الطبيعة ومع ذويه من بني البشر ومع نمط حياتهم الاجتماعية بقوانينها الموضوعية والمستقلة عن الأفكار والنظريات المعمول بها في المجتمع.

إنتاج الحاجات المادية يميّز بشكل واضح الوجود الاجتماعي. فالعمل كان دائماً وما يزال هو الشرط الطبيعي والضروري لحياة الانسان، والعمق الأساسي للوجود ولتطور المجتمع.

الوجود الاجتماعي يحدّد الوعي الاجتماعي، بمعنى كل ما يشكل محتوى الحياة الفكرية للمجتمع. لا نستطيع أن نفهم بشكل صحيح المؤسسات السياسية والأفكار، والنظريات، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار القاعدة المادية: النظام الاقتصادي للمجتمع. وداخل هذا السياق، كيف نفسر، وفي أغلب الأحيان، وجود مفاهيم ونظريات اجتماعية مختلفة في مجتمع واحد؟؟.

تتعايش الايديولوجية البورجوازية والايديولوجية الاشتراكية في النظام الرأسمالي. الأولى تدافع عن النظام الرأسمالي وتعكس دور ومصالح طبقة الرأسماليين في المجتمع البورجوازي. فالرأسماليون يشغّلون العمال ولديهم السلطة وإضافة الى ذلك يتمتعون بكلّ مزايا الحياة. والنظريات التي تعبّر عن مصالحهم، تنادي بأن الرأسمالية هي نموذج العدالة والكمال. الايديولوجية الاشتراكية على العكس من ذلك. تصوغ المهام الثورية لصراع البروليتارية الطبقي وتحدد طرق ووسائل قلب الرأسمالية والانتقال الى الاشتراكية بحيث أن محتوى الأفكار الاجتماعية التي تعبر عن مختلف المصالح، يكون له تأثير على شروط الوجود الاجتماعي للطبقات.

وكيفما كانت النظريات الاجتماعية المعتبرة، فهي تغوص بجذورها في الوعي الاجتماعي، وفي شروط الحياة المادية للمجتمع. نستخلص من ذلك شيئاً مهماً وهو أن من أراد أن يبحث عن أصل التطور الاجتماعي لا يبحث عنه في وعي الناس ولكن في وجودهم الاجتماعي وفي تطور إنتاج الحاجات المادية.

القوى المنتجة وعلاقات الانتاج

لنر أوّلاً، من أية عناصر يتكون الانتاج. فهو يشترط وجود مادة الانطلاق الضرورية للانتاج التي يحتاجها الانسان للبناء: خشب، حجر، طين، مناجم، حديد، الخ.. بمعنى أدق، يحتاج إلى المادة الضرورية للعمل، مادة العمل. لا

نستطيع أبداً أن ننتج الحاجات المادية بأيدٍ فارغة، حتى أبسط العمليات، تفرض عموماً وجود مطرقة مثلاً أو ساطور. أو رفش. لتنظيم الانتاج وتسييره لا بد من الآليات والعتاد. يعني كل ما يحتاج له الانسان للعمل به على مادة العمل، مستعملاً القوة الميكانيكية والفيزيائية والكيميائية، وتسمى أداة العمل. وقد تطرق ماركس لها، محدداً أدوارها الأساسية في الانتاج وقال بأنها تشكل النظام العظمي والعضلي للانتاج. إضافة الى ذلك، يحتاج الانتاج الى المخازن والمحلاّت الكبيرة، ومصادر الطاقة والسكك الحديدية، والخطوط الكهربائية ذات الضغط العالي، وقنوات الري الخ...

بواسطة أدوات العمل يخلق الانتاج وسائل العمل، ومواد ووسائل، العمل تكوّن وسائل الانتاج. بمعنى آخر، مجموع الشروط المادية التي بدونها يكون الإنتاج مستحيلاً. الإنتاج يشمل العمل كذلك. فبدون الإنسان، تصبح الآليات عديمة الفائدة ولا تستطيع أن تنتج. العمال، وهم عُنصر إنتاج الخيرات المادية يشكلون أساس الإنتاج، ووسائل الانتاج التي خلقها المجتمع تشكل مع الناس الذين لديهم التجربة والمعارف الضرورية لتشغيلها، القوى المنتجة للمجتمع. هذه الأخيرة تميّز العلاقات المادية بين المجتمع والطبيعة، ومستوى تطورها يبيّن درجة سيطرة الانسان على الطبيعة.

لا نستطيع أن ننتج الخيرات المادية بشكل إفرادي. فأدوات العمل، والتجربة الانتاجية، ومنتجات العمل، كلها ثمرة نشاط الناس المشترك الذين توجد فيما بينهم، بالضرورة، علاقات إنتاج.

ما هي علاقات الانتاج؟؟ التاريخ علمنا أنه في المجتمع البدائي، كل أعضاء العشيرة كانوا متساوين في الانتاج الاجتماعي. كانوا يتدبرون جميعاً الوسائل التي تضمن بقاءهم. فكانوا يتعاونون ويتساعدون، ويستهلكون الخيرات المادية مع بعضهم بعض. والفضل في ذلك، يرجع إلى الملكية الجماعية لوسائل الانتاج. لكن هذه العلاقات تغيرت في المجتمع الرقّي والاقطاعي والرأسمالي تماماً. الجماعات البشرية المختلفة تشغل وضعيات مختلفة في الانتاج الاجتماعي، الإنسان يستغل الإنسان، ونتاج العمل بدوره موزع بشكل غير عادل. حفنة من المستغلّين تحتكر

حصة الأسد من مجموع القيم المادية المنتَجَة، بينما الطبقات المسحوقة تعيش في البؤس والحرمان. كيف إذن نفسر مثل هذه الظاهرة!! لأنّ وسائل الانتاج، في المجتمعات الاستغلالية تمتلكها أقلية محدودة من المستغلّين. بالانتقال إلى الاشتراكية، مؤشّر العلاقات بين الناس ينمّي وتيرة الانتاج: علاقات التعاون تسود بينهم، القيم المادية توزع حسب العمل. في النظام الاشتراكي يمتلك المجتمع وسائل الانتاج بكاملها.

وإذن، فحتى نحدد نوعية العلاقات السائدة في الانتاج بين الناس، لا بد من معرفة مالك وسائل الانتاج، لأن علاقات الانتاج هي قبل كل شيء علاقات مِلْكِيَّة.

فالملكيـة الخاصـة لوسائل الانتاج تخلق العلاقات الاستغلالية، والملكية الاجتماعية تحدد علاقات التعاون في العمل. تخضع أشكال ملكية وسائل الانتاج لوضعية ودور الجماعات الاجتماعية المختلفة في الانتاج وفي توزيع نتاج العمل.

نطرح سؤالاً آخر. ما هو الرابط الموجود بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج؟ ما هي تأثيراتها المتبادلة؟؟

قانون[١] التطابق الموجود بين علاقات الانتاج وخاصّية القوى المنتجة

منذ ظهور المجتمع، الانسان والناس ينتجون باستمرار القيم المادية. فإذا توقف الانتاج يستهلك المجتمع حتماً في أقرب أو في أبعد الآجال مخزوناته المتراكمة ويموت بعدها. إن تاريخ القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج يبيّن وجود وحدة داخلية بينها: فالمستوى المحدَّد للقوى المنتجة يفرض وجود علاقات إنتاجية محددة. ولا يستقيم الأمر إلاّ إذا أخذت مع بعضها بعض حتى يتجلى كيف وبأية طريقة ينتج الناس الخيرات المادية في هذه الفترة أو تلك من تاريخ المجتمع. بمعنى آخر، تميّز القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في وحدتها، نمط إنتاج

---

(١) قانون: مفهوم العلاقات الضرورية والأساسية بين الظواهر. (الكاتب).

القيم المادية. إنّ القوى الانتاجية هي العنصر الأكثر حركية وتغيراً في نمط الانتاج. فمع خلق الخبرات المادية يكدس الناس تجربة إنتاجية متطورة، وهذا بدوره يسمح بتحسن أدوات الانتاج الموجودة ويخلق أدوات جديدة أخرى. وكذلك القوى المنتجة،، هي الثانية في حركة دائمة. والشيء نفسه يقال عن علاقات الانتاج. أشكال الملكية لا تتغير يومياً، فهي ثابتة نسبياً. الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وجدت في المجتمعات البدائية عبر عشرات الآلاف من السنوات، وكذلك الملكية الرقية التي وجدت عبر عدة آلاف من السنوات والملكية الاقطاعية عبر أكثر من ألف سنة، والملكية الرأسمالية عبر عدة قرون.

ماذا ينتج عن التطور اللامتكافيء لمظهري الانتاج؟؟ علاقات الانتاج تتأخر عن القوى المنتجة فتدخل معها في تناقضات. هذه التناقضات تتعمق أكثر فأكثر مع مرور الزمن وتتحوّل الى صراع. إذ أن علاقات الإنتاج تصبح مكبحاً معيقاً لتطور ونمو القوى المنتجة.

الصراع يمتص بتبدّل العلاقات الانتاجية القديمة بعلاقات جديدة في مستوى القوى المنتجة. والعلاقات الانتاجية الجديدة تخلق إمكانات واسعة لنهضة القوى المنتجة التي تعتبر المحرّك الأساسي. ومن جهتها، تتجاوز القوى المنتجة من جديد، علاقات الانتاج ويظهر تفاوت بين مظهري نمط الانتاج، وتحدث قفزة جديدة في السيرورة التاريخية.

توجد علاقة عميقة بين مظهري نمط الانتاج، وعلاقات الانتاج تتوقف على القوى المنتجة، فعليها أن يتطابقا. إنها ضرورة موضوعية لتطور الانتاج، والتنافر بينهما يكوّن تناقضات حادة في نمط الإنتاج، تجعل من تغيّر علاقات الانتاج واستقامتها مع القوى المنتجة أمراً حتمياً. هذا هو جوهر قانون التطابق الموجود بين علاقات الإنتاج ومستوى التطور وخاصية القوى المنتجة. وهذا القانون هو المحرّك الأساسي للنهضة التاريخية وهو الذي يحكم تبدّل النمط الانتاجي القديم إلى نمط إنتاجي جديد أكثر تقدماً.

في القديم، كانت تتصارع في دوامة طائشة، أهواء الناس السياسية، الملوك، الدبلوماسيون، قوّاد الحروب. ويبدو للمشاهد غير المتمرّس أن هؤلاء الأفراد

يصنعون التاريخ على أهوائهم ومثلما يشاؤون. فهو لا يعي أن هذه الظواهر هي نتاج نشاط السيرورة التاريخية العميقة، وتتحرك وفق قوانين التطور وتبدل أنماط الانتاج وتفاعل القوى المنتجة وعلاقات الانتاج. وهذه السيرورة ذاتها، هي التي تكوّن أساس التاريخ البشري.

قوانين التاريخ

إن قوانين التطور الاجتماعي، قوانين موضوعية. لا نستطيع تغييرها، أو بالأحرى إلغاءها، ولكن نستطيع اكتشافها ومعرفتها والأخذ بها في مختلف نشاطاتنا وتسخيرها لصالح المجتمع. على هذا المستوى، فهذه القوانين قريبة جداً من قوانين الطبيعة. الانسان مثلا ليس بمقدوره إلغاء قانون الجاذبية الكوني، ولكن معرفة هذا القانون مع قوانين أخرى، سمحت له ببناء الطائرات وحتى الصواريخ التي تتجاوز الجاذبية الأرضية. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن قوانين التطور الاجتماعي. من أجل تنظيم الاقتصاد الاشتراكي مثلا لا بد من معرفة ماهية قوانين ظهور الإشتراكية ومستقبلها.

معظم علماء الاجتماع البورجوازيين ينكرون وجود قوانين موضوعية للتطور الاجتماعي Evolution، متذرعين بفكرة أن الحوادث التاريخية لا تتكرّر أبداً. طبيعي جداً، أن لا يوجد حادث حدث عبر التاريخ وتكرّر مرتين. ثورة القرن الثامن عشر البورجوازية الفرنسية لم تكن أبداً نسخة من ثورة القرن السابع عشر البورجوازية الانجليزية. كل واحدة حدثت بطريقتها وكانت لها ألوانها المميزة وخصوصياتها. ولكن بعيداً عن تفرد أحداث تاريخية مختلفة، تكشف العلوم الاجتماعية عدة خصائص مشتركة وعدة قوانين. كل الثورات البورجوازية، بغض النظر عن اختلافاتها، كانت لها قاعدة اقتصادية مشتركة، وأهداف موضوعية مشتركة كذلك. جاءت كلها نتيجة تفاقم الصراعات بين البورجوازية الصاعدة والنظام الاقطاعي وكانت تعبر عن ضرورة توفر الشروط، لتحل الرأسمالية محلّ النظام الإقطاعي، ونضوجها.

فالثورات البورجوازية إذن، تتكرر في خصائصها العامة.

إن تفرّد الأحداث التاريخية يفسر إلى حد بعيد الأشكال التي تتجلّى بها قوانين التطور الاجتماعي.

يضاف إلى ذلك كله، إن قوانين التطور التاريخي لا يمكن خلطها بأي حال من الأحوال مع القوانين التشريعية التي تسنّها الحكومات. بمعنى أدق، فهذه القوانين هي من خلق أفراد بامكانهم إلغاءها وتبديلها بقوانين أخرى.

من بين خصوصيات التطور الاجتماعي Evolution Sociale هي أن قوانينه تختلف عن قوانين علوم الطبيعة. فهذه القوانين بشكل عام نسبيـة إلى حد بعيد. ليست صالحة إلاّ لفترة تاريخية محدّدة وبعدها تترك المكان لقوانين جديدة أخرى. وتبدّل مثل هذا، يفرضه تغيّر شروط الحياة المادية للمجتمع بتطور القوى المنتجة. فكل نمط إنتاجي جديد يرتكز على شكل محدد من ملكية الأدوات ووسائـل الانتاج، يخلق قوانينه الموضوعية، الاقتصادية بالدرجة الأولى. وباستمرارية حركتها، تنقسم قوانين التدرج الاجتماعي الى عدة أقسام.

القوانين الصالحة لكل فترات التاريخ الإنساني وتسمّى القوانين العامة. وقوانين التقابل أو التطابق بين علاقات الانتاج وخاصية القوى المنتجة واحدة. وبطبيعة الحال فالقوانين العامة لا تتحرّك بنفس الوتيرة ولكن وفق شروط تاريخية محدّدة، تتجلى في كل فترة من فترات التطور الاجتماعي في أشكال خاصّة، ومتميّزة، وهناك قوانين لا تصلح لكل الأنماط الانتاجية ولكن لبعضها فقط، وهي مثلا قوانين القيمة، الصراع الطبقي، والتي سنتحدث عنها بإسهاب في الفصول التالية من هذا الكتاب.

وأخيراً، توجد قوانين لا تصلح إلا لنمط إنتاجي واحد، هي القوانين التي تميّز خصوصية مختلف مظاهر نشاط مجتمع معيّن. إن قوانين التطور الاجتماعي تحدد مجرى التاريخ كله، ومعرفتها مسألة ضرورية لفهم، وبشكل صحيح، أحداث الحياة الاجتماعية، وللنضال بنشاط من أجل النهوض الاجتماعي وتوجيه السيرورة Processus الاقتصادية والاجتماعية بشكل واعٍ.

التكوّن الاجتماعي - الاقتصادي
النظام الاقتصادي والحياة الفكرية للمجتمع

أسبقية الوجود الاجتماعي بالنسبة للوعي الاجتماعي، مبدأ قاعدي وأساسي للمادية التاريخية. ولكن لفهم قوانين الحياة الاجتماعية، من الضروري الغوص أكثر لادراك كيف أن الوجود الاجتماعي والحياة المادية للمجتمع تحددان وعيه الاجتماعي وحياته الفكرية والروحية.

لنر أي تأثير يمارسه نمط الانتاج على تطور الوعي الاجتماعي، ولنبدأ بالقوى المنتجة. فتطور وسائل الانتاج، وتراكم التجارب من طرف الأفراد في تجربة الانتاج، تساهم في تنمية المعارف العلمية فيما يخص الطبيعة. ولكن من الغباء بمكان أن نستنتج بشكل مباشر من تطور القوى المنتجة، الأفكار والنظريات الاجتماعية، والعلاقات الروحية وتنظيم الدولة. صحيح أننا نستعمل في الاتحاد السوفياتي وفي بلدان رأسمالية متعددة نفس الأدوات، والآليات، بينما النظام السياسي والأيديولوجي والمبادىء الفكرية مختلفة جذرياً. لا نستطيع أن نبحث بشكل مباشر في القوى المنتجة أساس النظريات الاجتماعية، والمؤسسات السياسية والعلاقات الفكرية.

لنأخذ مثلاً علاقات الانتاج في المجتمع الرأسمالي حيث تسيطر العلاقات الانتاجية الرأسمالية المرتكزة على الملكية الخاصة وعلى استغلال العمال من طرف البورجوازية. فالنظام السياسي في هذا المجتمع متناظر ومتطابق تماماً مع علاقاته الانتاجية: السلطة في يد البورجوازية التي تسيطر على المجالات الاقتصادية، أخلاقها جشعة (لا تفكر إلا في مصالحها)، وهي بذلك تعكس علاقات الانتاج حيث الهدف الأساسي من الانتاج هو الربح، واصطياد الفوائد. من هنا، فالنظريات والمفاهيم الفلسفية والاقتصادية، والسياسية البورجوازية، وجدت في النهاية، للدفاع عن مصالح رأس المال.

لنقارن المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي. في النظام الاشتراكي يسود نوع جديد من علاقات الانتاج بين الناس، يرتكز على الملكية الجماعية لوسائل

الانتاج. فكيف ينعكس ذلك على الحياة الفكرية والسياسية وعلى الوعي الاجتماعي؟؟، هذه الظواهر التي تغيّرت بتغير العلاقات الانتاجية الجديدة. إن الأخلاق الشيوعية والايديولوجية الماركسية اللينينية في الدولة الاشتراكية تعبّر عن مصالح العمال والكادحين

يحق لنا الآن أن ننتهي إلى الخلاصة التالية، وهي أن نظام العلاقات الانتاجية الذي تتركب منه البنية الاجتماعية للمجتمع، يشكل أساس الحياة الفكرية،، والروحية للمجتمع. فالنظام الاقتصادي هو بمعنى آخر قاعدة ترتكز عليها البنية الفوقية، يعني مجموع الأفكار والنظريات الاجتماعية والعديد من المؤسسات والنظم السياسية والتشريعية والثقافية.

دور البنية الفوقية الايديولوجية

للبنية الاجتماعية عدّة مظاهر، لا تذوب في الاقتصاد وتشكل شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والفكرية والقضائية وغيرها، بين الأفراد. وطبيعي جداً، وعلى المستوى التاريخي، أن يكون هناك دور هام للأفكار والنظريات والمفاهيم الاجتماعية التي تعكس النظام الاقتصادي وتوجه نشاط الناس الذين من خلال تعبيرهم عن هذه الأفكار، يؤثرون على تطور المجتمع إضافة إلى الاقتصاد. كان ماركس يقول دائماً إن النظرية هي ذاتها تتحول الى قوة مادية عندما تجذب الجماهير إليها، والأفكار الماركسية اللينينية في أيامنا هذه، تعتبر قوة فعّالة. هناك أفكار وأفكار. فإذا كانت الأفكار المطروحة تدفع بعجلة التطور الاجتماعي فهي جيدة، وعلى العكس من ذلك، فالأفكار الرجعية توقف هذا الدفع. والناس بتأثيرهم بهذه العلاقات أو تلك، تنشط بينهم العلاقات الايديولوجية. ويخلقون المؤسسات والنظم الاجتماعية من كل نوع والتي تؤثّر بدورها على الاقتصاد.

إن المصالح الاقتصادية هي نوع من الرباط الذي يربط القاعدة بالبنية الفوقية، التي تتحدد بشكل مباشر بالقاعدة وبالدرجة الأولى بعلاقات الملكية التي بدورها تنعكس على مستويات البنية الفوقية. فالمصالح الاقتصادية محددة

للعلاقات السياسية والقضائية والأخلاقية، وتجد تعبيرها في نشاط البنى الفوقية: الدولة، أحزاب سياسية، مؤسسات ايديولوجية. إن البنية الفوقية، الايديولوجية لا تكتفي بالعكس (انعكاس) البارد، للنّظام الاقتصادي مسجّلة بشكل آلي كل تحوّلاته، ولكنها، بدورها تمارس عملا خلاّقاً على الاقتصاد وتدخل عضوياً في سيرورة التدرج الاجتماعي.

إن ثورة أكتوبر العظمى، كانت حدثاً هاماً في تاريخ البشرية، ولكن هل نعتبر حدوثها فقط من خلال تطور الاقتصاد والقوى المنتجة؟ فهي تعبّر عن ضرورة اقتصادية وهذه الضرورة تتجلّى كذلك في نضال الطبقات السياسي، وفي نشاط الحزب وفي النضال الذي قاده لينين ضد الايديولوجية البورجوازية وضد الانتهازية اليمينية واليسارية معاً.

نلاحظ إذن ان التطور الاجتماعي يفهم من خلال تفاعل الاقتصاد بالسياسة بالايديولوجية وبكلّ مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى. ولكن في هذا التفاعل، يعود الدور الحاسم الى الضرورة الاقتصادية التي تساعد على فهم منطق التطور الاجتماعي.

ما هو التشكيل الاجتماعي

لنحاول الآن استحضار الحياة الاجتماعية في مجموعها. فهي بكل تأكيد تظهر لنا مثل كومة فوضوية من الوقائع والأحداث. أو مثل شبكة غير منظمة من الأعمال الانسانية. في نظام العلاقات الانتاجية حاولنا إلى حد ما وضع هيكل المجتمع في خانته الأصلية التي تضمن تجانسه وعلاقات الأفراد الايديولوجية، نشاطاتهم الثقافية، مفاهيمهم، مصالحهم السياسية، مثلهم الأخلاقية، هي في النهاية لحم ودم المجتمع، وتكوّن مجتمعة جسماً حياً في نمو دائم. على كل مستوى من التطور التاريخي. يظهر المجتمع مثل النظام الوحيد من الظواهر الاجتماعية المترابطة فيما بينها، مكوناً تشكيلاً اجتماعياً واقتصادياً متجانساً. من خلال ذلك، يصبح بالإمكان اعتبار كل حدث اجتماعي - لا بشكل معزول ولكن بارتباطه مع النظام كله - بأنه عنصر من هذا التكوّن أو التشكيل الاجتماعي - الاقتصادي أو ذاك.

فمثل هذه المحاولة للفهم، تسمح بمعالجة علمية للحياة الاجتماعية. إن تاريخ المجتمع، هو تاريخ التطور، وبدائل التشكيل الاجتماعي - الاقتصادي. وهذه السيرورة محكومة بقوانين موضوعية لا تخضع لا للوعي ولا لرغبات الناس. ولكن على العكس من ذلك فهي تحدد هذه الإرادة وهذا الوعي. عرفت البشرية في المجموع خمس تشكيلات اجتماعية: المجتمع البدائي، الرقي، الاقطاعي، فالرأسمالي والشيوعي. إن تبدل نمط إنتاج ما، يقود حتماً، إلى تغيّر في النظام الاقتصادي للمجتمع، وتستتبع ذلك، تغيرات سريعة نسبياً في البنية الفوقية الايديولوجية كلها، لحظة الانتقال من تشكيلة اجتماعية - اقتصادية إلى أخرى. وكل تشكيلة لاحقة، تشكّل مستوى جديداً في تاريخ البشرية.

الطبقات وصراع الطبقات

كل المجتمعات تنقسم إلى طبقات باستثناء المجتمع البدائي. في المجتمع الرقي نجد العبيد وأسيادهم، وفي المجتمع الاقطاعي الملوك وخدمهم، وفي المجتمع الرأسمالي: الرأسماليون والعمّال. نعني بطبقة. كما كتب لينين - المجموعات الكبيرة من الناس الذين يمكن تمييزهم من خلال مواقعهم في نظام انتاجي اجتماعي محدد تاريخياً، بعلاقاتهم (الجامدة أحياناً والمدعمة بالقوانين) مقابل وسائل الانتاج، بدورهم في التنظيم الاجتماعي للعمل، يعني، من خلال طرق التملك وأهمية الثروات الاجتماعية التي يملكون.

وتحديدات لينين هذه، تكشف لنا نقاط استدلال مهمة لفهم الاختلافات الطبقية والميزات السياسية الأخرى، والأخلاقية والنفسية والايديولوجية. الطبقات لا توجد إلا بوجود مختلف التجمعات البشرية تحت سيطرة علاقات مختلفة بالنسبة لوسائل الانتاج. الطبقات ليست أبدية. ففي المجتمع البدائي حيث لا توجد ملكية خاصة، كان من المستحيل وجود طبقات. فقد ظهرت هذه الأخيرة مع ميلاد الملكية الخاصة، وستغيب مع غياب هذا النوع من الملكية.

أداة السيطرة الطبقية

بامتلاكها لوسائل الانتاج، تملك الطبقات المستغلة قوة اقتصادية ضخمة

تستعملها لتفرض على الطبقات المسحوقة المؤسسات التي تناسبها والتي لها منافع من ورائها .إرادة الطبقة المسيطرة تتأكد في المساواة (؟) وفي مجموع القوانين والضوابط القضائية (النظام السلوكي)، متحكمة بذلك في أهم مظاهر الحياة الاجتماعية. فالمساواة لوحدها هي في النهاية لا شيء بدون جهاز قادر على ضمان احترام نظمها بما فيه استعمال القوة في حالة الفشل. هذا الدور تستأثر به الدولة، فهي التي تنظم السلطة السياسية التي تخدمها مثل الشرطة والعسكر، والمحاكم والسجون. في كل التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية التي ترتكز على الملكية الخاصة واضطهاد الإنسان من قبل الإنسان، تشكل الدولة الجهاز الذي يصلح لفرض الطاعة على الطبقات المستغلة.

فمنذ ميلادها، مارست الدولة عدة أدوار، بدونها، ما وصل التطور الاجتماعي الى ما هو عليه. خصوصاً إنجازات العمال الأولى من الأعمال العمومية (الطرق. شبكة الري. وسائل الحماية من الكوارث الطبيعية) مركز البريد. تنظيم التجارة. الحفاظ على النظام العمومي البسيط الخ...

الوهم خلق، وحافظ عليه المسؤولون بدهاء كبير. وهذا الوهم، هو أنّ الهدف الأسمى من وجود الدولة، هو حيرة السكان، وأعطى المسؤولون لمنشئها مصدراً إلهياً. لكن الواقع شيء آخر. فقد مورست الوظائف الاجتماعية من طرف الدولة المستغلة بواسطة الضرائب وابتزازات أخرى مفروضة على العمال وهذه العملية مرفوضة اللهمّ إذا تعلق بها بقاء المجتمع. فحيرة الدولة الأساسية كانت دائماً البحث عن كيفية لجم المسحوقين وتشريدهم. دفاعاً عن النظام المفروض من طرف الطبقات المسيطرة. تبدّل التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية من نمط إلى نمط، يحدث تغيراً في المحتوى الطبقي للدولة، في هذا السياق نلاحظ ثلاثة أشكال من الدولة المستغلة: الرقية، الإقطاعية، والبورجوازية. لنقارن مثلا بين بعض الدول البورجوازية. في بريطانيا العظمى توجد ملكية دستورية، في الولايات المتحدة حكومية رئاسية، في إيطاليا جمهورية برلمانية. وهذه الدول تنتمي في النهاية الى نموذج واحد ولكنها تتمايز في شكلها فقط. إن شكل الدولة متعلق أولا بشكل الحكومة وثانياً بالنظام السياسي. وفي

الجوهر، يوجد شكلان أساسيان من الحكومات: الملكية، والجمهورية.

إن النظام السياسي يتميّز بمارسات الحكومة. فالطبقة المستغلة في السلطة تستطيع أن تعود الى أكثر الوسائل إرهابية لتتحكم في الطبقات المحرومة، وتستطيع كذلك أن تحكم بوسائل ديمقراطية. لكنها في أغلب الأحيان تدمج سياسة القوة، بسياسة الخبز.

فالقضية الآن في هذا السياق، هي قضية تحديد مفهوم مهم، وهذا المفهوم هو الديمقراطية[1]. نعني بالديمقراطية كل تنظيم دولتي Etatique يطالب بضرورة مشاركة الشعب في الحكم وحرية الفرد ويعني كذلك إمكانية تمتع المواطنين بالحقوق السياسية (المساواة أمام القانون، حرية الكلمة، الصحافة، الاجتماعات، حرمة السكن الخ...). وفي المجتمع الطبقي تتجلى الديمقراطية مرغمة، بمظهر طبقي. فالدولة في المجتمع الاستغلالي هي دائماً من خلال محتواها، أداة تسمح للمستغلين بمارسة سيطرتهم، فتبدو الديمقراطية كشكل من أشكال هذه السيطرة.

من جهة ثانية، فالديمقراطية المحدودة والشكلية في المجتمع الاستغلالي هي شكل الدولة الأقل فائدة بالنسبة للعمال. وحتى المؤسسات الدستورية والحريات الديمقراطية هي ثمرة نضالات الجماهير الشعبية التي ناضلت وتناضل منذ آلاف السنين من أجل حقوقها واستطاعت أن تنتزع تنازلات عدة من الطبقات الحاكمة.

وإذن فالديمقراطية الحديثة ليست ممكنة إلا في النظام الاشتراكي حيث أن من مبادئه الأساسية سلطة الدولة والمساواة وحرية الفرد. وهذه المبادىء تجد أسسها الصلبة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

القوة المحركة للتاريخ

ما هو مصدر الصراع الطبقي وما هو الدور الذي يلعبه في تاريخ المجتمعات؟؟ لا يمكن تجنب الصراع الطبقي الذي تفرزه التناقضات الاجتماعية

---

(١) الديمقراطية = حكم الشعب (الكاتب).

بين مُسْتَغِل ومُسْتَغَلّ. فحتى ظروف الطبقات المحرومة والظلم الاجتماعي ونير الاضطهاد يدفعها الى النضال الثوري.

المنظّرون الايديولوجيون البورجوازيون يؤكدون أنه بالامكان إيجاد تصالح ما بين مختلف الطبقات المتصارعة، ولكن بأيّة طريقة؟؟ فاما أن تتنازل الطبقات المستَغِلّة وعن طيب خاطر، عن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (لكن التاريخ يثبت أنهم لم يفعلوا ذلك أبداً. ولن يفعلوه). أو أن الطبقات المحرومة تقبل وتخضع للاستعباد وهو الأمر الذي يرغبه المنظرون البورجوازيون. إن صراع الطبقات هو الطريق الوحيد الذي يؤدي الى تحرير المضطهدين. فالنضال وحده يصير بالإمكان انتزاع وسائل الإنتاج من المستغلين ووضع نهاية للاستغلال. بدائل التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية. كما قلنا، سابقاً تحدث من خلال الصراع بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج المستهلكة. ففي هذه الحالة، ما هو موقف مختلف الطبقات؟؟ من الواضح جداً أن الطبقات المستغلة لا تطمح في زوال علاقات الانتاج المستهلكة. بل على العكس من ذلك فهي تتشبث بها بكل قواها. مدافعة عن ممتلكاتها وعن سلطتها. لنذكر مرة أخرى بأية شراسة دافعت الارستقراطية من أجل الحفاظ على امتيازاتها واقفة بذلك في وجه الثورات البورجوازية. والبورجوازية الاحتكارية في عصرنا هذا. بدورها. ترفض التنازل عن طيب خاطر عن النظام الرأسمالي. كل ممارساتها تؤكد أنها مستعدة للدفاع عن النظام حتى النهاية القصوى.

لنذكر أن تبديل نظام اجتماعي بآخر. أكثر تقدمية. لا يمكن أن يحدث من تلقاء نفسه وبشكل عفوي حتى ولو تحولت علاقات الانتاج الى عائق يوقف النهوض. وحتى يتم هذا التحوّل، لا بد من كسر مقاومة الطبقات الرجعية التي تدافع عن العلاقات الانتاجية المستهلكة. وهنا يتجلى بوضوح المعنى التاريخي لنضال الطبقات المسحوقة. فهي تكنس كل العوائق التي تصنعها الطبقات المستغلة في طريق التطور الاجتماعي. الصراع الطبقي بهذا المعنى. هو القوة المحركة للتاريخ في كل التشكيلات الاستغلالية، بدونه لا يمكن أن يكون نهوض اجتماعي

في مجتمع متنافر وغير متجانس. وقد يصل هذا الصراع في بعض اللحظات التاريخية في الثورات الاجتماعية. نقطته القصوى وحدّته.

الثورة الاجتماعية

نلاحظ بكل وضوح في التاريخ أن هناك مجتمعات لها فترات تطور تدريجية إلى حدّ ما وفترات انهيار في النظام الاجتماعي بأكمله. فانهيار نظام اجتماعي والانتقال من تشكيلة اجتماعية - اقتصادية إلى أخرى يسمى الثورة الاجتماعية. وأساس هذه الثورة هو الصراع الذي يخلق المواجهة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج. فالطبقات التقدمية تحاول حلّ الإشكال الموجود وإلغاء العلاقات الانتاجية القديمة. وأما الطبقات الرجعية فهي تقف ضد حلّ هذا الصراع. وفي نزاعها ضد الحركة الثورية، تستعمل الطبقة التي في يدها السلطة، قوة الدولة لصالحها. وإذن فقضية السلطة هي القضية المفتاح لكل ثورة. فبعد الثورة واستلام سلطة الدولة، تستعملها الطبقة الثورية للتدمير النهائي للنظام القديم وتُحل محلّه النظام الخاص بها.

والتجربة الثورية بيّنت وتبيّن أن الثورة لا يمكنها أن تحدث بالضغط على الأزرار أو برغبة الملتهبين حماسة. فهي تفترض بالأوّل وضعاً ثورياً يعني حالة معقدة للمجتمع بحيث تزداد خطورة الأمراض الاجتماعية ويحتد أكثر التنافر الطبقي ولم يعد بإمكان الطبقات المسيطرة أن تحكم كما كانت في الماضي فتنضمُّ بنشاط وفاعلية الى النضال. وليس بالضرورة أن يتحوّل كل وضع ثوري إلى ثورة، فإتمام ذلك يقتضي وجود قوى سياسية جماهيرية، هذه القوى مكوّنة من الطبقات المهتمة بالقضاء على النظام الموجود، والقادرة على قيادة الثورة حتى النّصر. هذه الطبقات الفاعلة، هي القوى المحركة للثورة. ولخلق تلاحم القوى السياسية للثورة، يفترض أن يكون للطبقات الثورية تجربة مهمة في الصراع الطبقي، وقادرة على خلق الأحزاب والتنظيمات السياسية وتختار قادة لثوراتها، الذين يفترض أن يكونوا وبدون جدل شجعاناً ومتفانين.

يتحدد مظهر الثورة بتحدد الأهداف التي تتبعها. وإذا كانت الثورة تهدف الى تثبيت نوع من العلاقات البورجوازية، فهي ثورة بورجوازية. وإذا كانت

تهدف الى تثبيت دعائم نظام اشتراكي، فهي ثورة اشتراكية. فالدّور المجدد للطبقات المحرومة والمستغلة يتجلى بقوة خاصة في الثورة الاجتماعية، فهم بنضالهم البطولي، يكسرون أسس المجتمع القديم وهي التي تشكّل الفيلق الطليعي للثورة وتنتقل بالصراع الى تحطيم معاقل 'الطبقات الرجعية في سلطة الدولة، مدافعة بشراسة عن مكاسب الثورة ضد الثورة المضادة. فالطبقات المسحوقة هي القوة المحرّكة لكل الثورات الكبرى.

الأمم والعلاقات القومية

الأشكال ما قبل الوطنية[1] للجماعة البشرية

إلى جانب التمايز الطبقي الاجتماعي الذي يفرّق الأفراد إلى جماعات اجتماعية، هناك الجماعة البشرية التي تنظم نفسها دائماً وفق أشكال تاريخية محددة. فالأشكال الأولى للجماعة أو العشيرة أو القبيلة نشأت من خلال قرابات الدم بين الناس. ومفهوم عشيرة في هذا السياق يدل على أن لهؤلاء الأعضاء الأصل والجذر نفسه. ففي المراحل الأولى من تاريخ البشرية، كان الأفراد يتجمعون ويعتبرون أنفسهم متحدين قبل كل شيء بالرباط الدموي، ومنحدرين من جدّ مشترك (من ناحية الأم كما قد يكون من ناحية الأب). هذه التجمعات كانت تعيش مع بعضها البعض بدافع الحاجة الاقتصادية: تسيير مشترك للاقتصاد وتراكم وانتقال عادات العمل وتربية الجيل الجديد.

لكن مع الزمن، ازدادت التجمعات البشرية ونمت أكثر. فانفصلت عنها التجمعات «البنّاتية»، واتحدت الجماعات المتقاربة في شكل قبيلة. فالقبيلة تحتوي على المئات. بل الآلاف من الناس، فهي تمتلك رقعة أراضي محددة بحيث يمكنها أن تستغلها بشكل جماعي، تعيش فيها وتصطاد. يتكلم أعضاء القبيلة الواحدة نفس اللغة ويمارسون قناعات دينية مشتركة وعادات وتقاليد. فحياة العشيرة والقبيلة كلها كانت مسيرة وفق مبادىء ديمقراطية عفوية. ويقوم بإدارة

---

(١) PRENATIONALES.

العشيرة رؤساء ينتخبون من طرف كل الأعضاء البالغين في العشيرة وأمّا القبيلة، فيسيّرها مجلس منتخب من طرف جمعية القبيلة.

وفي الحقب المتأخرة، تكونت تحالفات بين القبائل المتقاربة. والسبب في ذلك هو الحاجة الاقتصادية والدفاعية. وقد ظلّ قربى الدم هو اللُّحمة الأساسية التي تجمع بين مختلف القبائل. وانفصال رابطة الدم عن الرابطة الاقليمية ظهر مع تطور الاقتصاد الذي قاد إلى تكوّن الجنس ثم الأمّة.

الجنس (العرق) والأمّة

إن وحدة القبائل كانت تشكل تنظيماً واسعاً حتى تتمكن من الدفاع طويلاً عن أساس رابطة الدم، وبتطور العلاقات الاقتصادية، لعب التقارب الإقليمي دوراً أساسياً في خلق قرابة أوسع حتى بين الناس الذين لا تجمعهم روابط قرابة وتكوّن تجمعاً واسعاً على أرض واحدة. أساس هذا التجمع كان اللغة والعادات والتقاليد. وتحدد على أساس المصير التاريخي المشترك بين الكثير من الناس، نفس العقلية، ونفس الثقافة. بهذه المميزات تكوّن الجنس.

إن قضية الجنس ظهرت منذ المرحلة الرقية والاقطاعية. الجنس المصري، واليوناني القديم تكوّن في الفترة الرقية. الجنس الأوروبي الغربي ظهر في المرحلة الاقطاعية. وفي القرن التاسع، كون السكان السلافيون الشرقيون، العرق الروسي القديم.

إن الأجناس شكل جماعي غير ثابت نسبياً. هناك أجناس كثيرة انقرضت مع الزمن، في وقت ظهرت فيه أمم مختلفة على أنقاض الأجناس القديمة. وهكذا، فالجنس الروسي القديم أعطى الحياة للروسيين والأوكرانيين، والبيلوروسيين. فوقية الروابط المؤقتة (نسبياً) التي كانت تجمع الجنس، راجعة في الأساس إلى انعدام الانسجام في الاقتصاد والى الاختلافات الداخلية المهمّة نسبياً ولكن ضمن إطار الثقافة المشتركة. وأدت الاختلافات الى إنقسام اللغة الواحدة الى عدة لهجات. ومع تطور العلاقات الرأسمالية تحول الجنس، إلى أمّة. فالرأسمالية أكسرت الحواجز الداخلية وخلقت محفلاً قومياً. فربطت جنساً بعدة

أجناس أخرى في إطار الحياة الإقتصادية المشتركة. وظهرت على هذا الأساس، ثقافة وطنية جماعية، ووعي وعواطف قومية. فالأمّة إذن، هي تجمع ثابت من الناس الموحدين بروابط اقتصادية وإقليمية، ولسانية وثقافية ونفسية.

لقد حاولت الايديولوجية البورجوازية اعتبار نشأة الأمة لا على الأساس التاريخي ولكن على أساس بيولوجي بحت من خلال المميزات الجنسية. وعلى هذا الأساس ألحَّ الأيديولوجيون الفاشيون في وقتهم. على نظريتهم اللا إنسانية على أفضلية الجنس الآري. لكن التجربة التاريخية أثبتت أن المميزات العرقية لا تظهر سيطرتها في الحقبة التي تتكون منها الأمم في كوبا مثلا، تتكون الأمة من ثلاثة أجناس ممثّلة ويتكون الجنس الأمريكي الشمالي من السود والبيض. هناك محاولات مائعة وغير منطقية تهدف الى رؤية طبيعة الأمّة من خلال عقلية قومية غريبة. بطبيعة الحال، إن وحدة المصائر التاريخية تبلور في كل أمّة خطوط العقلية المشتركة بمعنى أوضح، تبلور المميزات القومية. ولكن هذه المميزات إذا ابتعدت عن الشروط المادية لحياة الأمم تفقد قيمتها. إنّ عقلية ممثلي نفس الطبقة والذين ينتمون الى أجناس مختلفة، متقاربة الخطوط أكثر من تقارب ذهنية أناس من أمّة واحدة وينتمون الى تجمعات اجتماعية (طبقيا) مختلفة. إن العلاقات القومية تلعب دوراً كبيراً في سيرورة التطور الاجتماعي. ويشعر المرء بانعكاس هذه العلاقات على الاقتصاد والسياسة والثقافة.

اتجاهات في تطور الأمم

هناك اتجاهان متعاكسان يسيّران تطور العلاقات القومية: الأول مرتبط بقضية الحياة القومية والطموح للاستقلال الوطني والثاني بتوسيع العلاقات القومية وتمويلها ونزع الحواجز القومية يعني أممية الحياة الاجتماعية.

اتجاهان في مجموعهما تقدميان، يساهمان في إغناء الحضارة الإنسانية. ولكن هذين الاتجاهين في النظام الرأسمالي، يشقان طريقاً معقداً من خلال الصراعات القاسية بين الأمم. إن الملكية الخاصة تفتّتُ الأمم وتدفع بها إلى التصادم الواحدة تجاه الأخرى وتخلق المآسي والحروب القومية. إن الحلم بالاستقلال، يصطدم بقوة الطبقات التي في يدها السلطة. فتقارب الأمم في النظام الرأسمالي

يمر من خلال تدهور حقوق البعض وأفضلية الآخرين. ومن استخدام التمايز الجنسي لصالح البعض على حساب الآخرين. وهذا يؤكد أنّ حتى المشاكل المتعلقة بالاستقلال والتطور الوطنيين. لا يمكن فصلها عن التطوّر الاجتماعي والصراع الطبقي.

العدالة

إن طريق النضال الأممي من أجل الاستقلال الاجتماعي للإنسانية من النير الرأسمالي. هو الطريق الوحيد الذي يمكّن الشعوب من أن تحلم بمساواة قومية حقيقية وازدهارها. وبهذا تجتمع كل شروط الصداقة الحقيقية بين مختلف الأمم. وتنضج ظروف التقارب التدريجي بينها. فعندما تنتصر الاشتراكية على وجه الكرة الأرضية، ستزول الفوارق القومية ويظهر شكل جديد للوحدة الإنسانية أي الشكل الأممي حيث تتوحد الإنسانية قاطبة.

القومية البورجوازية والأممية البروليتارية

فكما أشرنا إلى ذلك سابقاً، إن الأمم تكوّنت مع ظهور الرأسمالية. ومن نافلة القول، أن تستعمل البورجوازية كل ما في وسعها لتستغل في صالحها تصاعد الوعي القومي والأحاسيس الوطنية، فتعمل على تملُّك مصالح الأمة كلها وتؤكد على عظمة هذه الأمة أو تلك على حساب أمم أخرى. فالبورجوازية بعملها هذا، تعطّل نمو الوعي الطبقي للبروليتارية وتمنع التشكل الأممي لوحدة الشغيلة فتفرّقهم بواسطة بعض الحواجز القومية التي تفتعلها.

بطبيعة الحال، إن الأمر يتعلق ههنا بمعرفة الدور التاريخي للقومية بشكل جد واضح. فقومية أمة مضطهدة تناضل من أجل طرد الاستعمار. فهي قومية تجلب في نضالها عناصر تقدمية وديمقراطية عامة. إن الأفكار والعواطف القومية في هذه الحالة تظهر كتعبير احتجاجي ضد الامبريالية. ولكن حتى مع هذه الحالة.

بغض النظر عن العناصر الايجابية. تحتوي القومية على بعض العناصر السلبية فلا يمكن أن تكون القومية ذات توجه تقدمي إلا إذا دافعت وبشكل فعال عن مصالح الطبقات والفئات الشغيلة من السكان. بمعنى آخر. الدفاع عن أغلبية أفراد الأمة في وجه مصالح الرجعية التي لا تتوانى عن خيانة قضية التحرر الوطني للحفاظ على امتيازاتها الطبقبة.

إن الطبقة العاملة تطرح كبديل للقومية الأممية البروليتارية. وتضامن طبقة عمال كل الأمم وكل الأجناس في نضالها ضد سيطرة رأس المال ومن أجل التحرر من كل أشكال الاضطهاد الاجتماعي والقومي. فالشعار الخالد « يا عمّال العالم اتحدوا » هو رمز الأخوة الأممية بين عمال العالم.

تغوص الأممية البروليتارية بجذورها في وضعية الطبقة العمالية، داخل المجتمع الرأسمالي. فرأس المال قوة دولية. يستغل العمال بغض النظر عن جنسياتهم وأجناسهم. إن الأرباح التي تتراكم في صناديق الأغنياء هي من خلق جهد عمال كل البلدان. ولهذا فتحالف الطبقة العاملة وكل شغيلة العالم أمرٌ ضروري لكسر قوة رأسمال العالمي. فالأممية مبدأ أساسي للطليعة الثورية وللطبقة العمالية وللأحزاب الماركسية اللينينية. وطبعاً لا علاقة بين الأممية البروليتارية والعدمية Nihilisme التي تتنكر في الأساس لواقع الأمم، ولخصوصية نمط عيشها وثقافتها ولغيرتها القومية. إن القضية ليست إنكار المصالح القومية ولكن جوهر القضية هو توحيد مصالح الطبقة العاملة لمختلف الأمم.

إن القومية البورجوازية تلهب حماسة الأمّة بالكلام وتضر بمصالحها الحيوية. فبتفرقتها ودفعها الأمم لتتصارع مع بعضها بعض. تزرع القومية البورجوازية الأسى والحقد بين الشعوب. فمصير الأمم في النهاية في التحرر الاجتماعي للعمال وفي الأممية البروليتارية التي تقودها القوى الحية في كل أمة، وتمنح لكل واحدة منها آفاق الازدهار في حضن وحدة أممية بين شعوب متساوية في الحقوق. تعبر الأممية البروليتارية، بدفاعها عن المصالح المشتركة للطبقة العاملة الدولية وعن القوى الحية في التاريخ، تعبر عن المصالح الحقيقية لكلّ الأمم ولكل الأجناس.

الضرورة التاريخية والنشاط الإنساني

الانسان هو صانع التاريخ

يخضع المجتمع كما تخضع الطبيعة في نموّها لقوانين موضوعية، ويحق أن نتساءل داخل هذا السياق عن دور الإنسان في التاريخ، هل هو أداة عمياء للضرورة التاريخية؟؟

الذي يلاحظ هو أن اختلاف القوانين التاريخية عن القوانين الطبيعية يتجلّى له هذا الاختلاف من خلال النشاط الإنساني. الضرورة التاريخية تظهر لا من خلال السيرورة التي لا مفر منها، والخارجة عن النشاط الانساني، ولكن من كون وتيرة الانتاج تفرض متطلبات مادية موضوعية جديدة، تدفع بجماعات مهتمة من الأفراد إلى التحرك في اتجاه محدّد.

عندما أصبحت العلاقات الاقطاعية معيقة لتطور القوى المنتجة، ظهرت متطلبات مادية جديدة لتحطيم العلاقات البالية، هذه المتطلبات وجدت تعبيرها في النشاط الثوري للبورجوازية والفلاّحين الذين كانوا تحت نير العلاقات الاقطاعية. فنضالهم الثوري كنّس النظام الاقطاعي. وإذن، فالانسان هو ذاته صانع تاريخه، ويناضل من أجل هدف معيّن. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أهداف ومرامي النضال الثوري نلاحظ أن هذه المرامي، وهذه الأهداف، خاضعة للشروط الاجتماعية السائدة. فالانسان لا يتصرّف جزافاً ولكن تحت تأثير ظروف أهمها الضرورة والحاجة الاقتصادية التي تحدد مصالح الطبقات والجماعات الاجتماعية المذكورة آنفاً. هذه الضرورة لا تشبع إلا بالنشاط الانساني للأفراد الذين يدافعون عن مصالحهم، ويعون بها وفق هذا الشرط أو ذاك للتطور الاجتماعي الذي وصل مرحلة بلوغه. سيكون من الخطأ بمكان اعتبار أن القوى التقدمية المعبّرة عن حاجياتها ومصالحها ليست في مستوى يسمح لها بقيادة وإنجاز المهام المنوطة بها، وان الضرورة التاريخية ستقوم بذلك في مكانها. فقد عرف التاريخ أمثلة متعددة، حيث ضيّعت فيها طبقات وأحزاب تقدمية فرصاً حقيقية لانجاز المهام التقدمية وسمحت بذلك للرجعية لكي تنتصر. فالضرورة

التاريخية إذن لا تشبع إلاّ بالنضال الطبقي، فمخرجها ليس جاهزاً ولكنه مرتبط بوثوق بحالات اجتماعية ملموسة. لقد وقف لينين بكل صرامة في وجه الانتهازيين الذين كانوا يقزمون أهمية دور النضال الثوري باسم الاشتراكية ودور الوعي الاشتراكي والنظرية الثورية ودور الحزب وسط هذه المعركة - إن القوى الثورية، وبدون جدل، بقدر ما كانت واعية للضرورة التاريخية التي يتعلق بها انتصار النظام الجديد، بقدر ما تزداد استماتتها ونشاطها من أجل الانتصار وتحقيق التقدم الاجتماعي بأقصى سرعة ممكنة.

الضرورة التاريخية والحرية

إن الأيديولوجيين البورجوازيين يؤكدون بشكل عام، على أن الضرورة التاريخية تسلب الناس حريتهم. فبالنسبة للبورجوازيين لا يمكن الجمع بين الحرية والضرورة والنشاط التاريخي، لا أهمية لها بالنسبة لهم. بينما في الواقع بين الحرية والضرورة التاريخية علاقة جدلية. فالحرية مرتبطة بالنشاط الواعي، المرتكز على معرفة قوانين التطور الاجتماعي. صحيح أن الناس عادة يتصرفون بوعي، ويرسمون بشكل دائم أهدافهم المحددة ولكنهم ليسوا دائماً واعين بالشكل المناسب. كثيراً ما تقودهم محصلة النتائج الاجتماعية لأعمالهم الى نتائج غير متوقعة ومن جهة ثانية قد تكتسب حركتهم طابع العفوية بدون معرفة الضرورة التاريخية. فالعلم الماركسي اللينيني، باكتشافه لقوانين التطور الاجتماعي، قدّم للطبقة العاملة وللشغيلة أداة قوية للتحويل الواعي للعالم. وإذن فالضرورة التاريخية لا تلغي الحرية أبداً والعكس صحيح، فالحرية لا تلغي الضرورة التاريخية.

الحرية تقتضي فهم الضرورة التاريخية واستعمالها.

الجماهير الشعبية والإنسان

تقدم لنا كتب التاريخ أسماء رجال تركوا بصماتهم على حياة المجتمعات من أمثال هؤلاء الناس، العلماء الكبار، قادة الحروب، شخصيات شعبية مختلفة، فنانون، مفكرون كبار، أبطال ثوريون. وهذا يعني أن هذه الشخصيات القديرة

لعبت دوراً كبيراً في التاريخ. من غير الممكن مثلا نسان دور روبيسبير Robespierre في فرسا. والسؤال الذي يفرض نفسه، هو: ترى ما مصدر قوة هذا الرجل؟؟ اذا قمنا بدراسة نشاطاته عن قرب، وخطبه، ونشريعاته التي سنّها، سنلاحظ حتماً أنه كان الناطق الرسمي لمصالح الجماهير الشعبة الفرنسية التي كانت تناضل ضد الإقطاع. فالجماهير التي صنعت مه قائداً، هي التي دعَمه وأعطته كل تأييدها، ولكن ما مصدر ضعف روبيسبير وما الدي دفع به الى المقصلة التي كانت تقصُ فيها رقاب أعداء الثورة؟

إن روبيسبير في مرحلة نشاطاته الأخيرة، بدأ يفقد الدعم الجماهيري بينما النشاطات التاريخية لهؤلاء الناس المتميّزين تستمد قوتها من الحركة الجماهيربة لأن أعمالهم هي من خلق متطلبات عميقة للتطور الاجتماعي. فالشخصيات المتميزة لها بكل بساطة ووضوح وعي بضرورة التعبير بكل دقّة عن الاحتياجات الاجتماعية، فينظمون القوى المذكورة ويوجّهون ثورتهم من أجل تلبية هذه الاحتياجات.

إذا درسنا الناس الكبار الذين ملئوا مراحل تاريخية مختلفة، نستطيع أن نقول أن المحتوى التاريخي لنشاطاتهم يتماثل مع طموحات الحركة الجماهيرية التي عبّروا عن أهدافها. فالحركة الثورية البروليتارية، لا يمكن مقارنة دورها مع أية حركة اجتماعية في تاريخ الإنسانية، فهي تفرض على موجّهيها وقوادها متطلباتها الخاصة.

إن الحركة العمالية خلقت المؤسسين الكبار للأيديولوجية الشيوعية، ومعلّمي شغيلة العالم بأسره: كارل ماركس، فردريك أنجلز، فلاديمير. إ. لينين. يمتاز آباء الماركسية - اللينينية بصفات عجيبة وخارقة: موهبة التنبوء المبرر علمياً، القدرة على التعميم بشكل بنّاء لتجربة الحركة الثورة والكفاءة في الجمع بين النظرية والتطبيق، وموهبة التنظيم الخلاق، وإرادة لا تقوض على الانتصار وشجاعة في المواقف وشخصية ذات خطوط نادرة. فالإنسانية جمعاء، تعترف بكلّ مساهماتهم الضخمة التي قدّموها في نضالهم لتحرير العمال.

ورغماً عظمة دور الشخصيات المهمّة تاريخياً، فلا يوجد في أعمالها شيء

خارق. فحين يتنكر الايديولوجيون البورجوازيون لدور الجماهير الشعبية في عملية التطور الاجتماعي. فهم يحاولون أن يحيطوا الوجوه التاريخية بهالة عجيبة غريبة ويوكّلونهم إمكانية صنع التاريخ على أهوائهم الخاصة ويتحمسون بشكل أعمى لعبادة شخصهم فعبادة الشخص لا تتفق مع المفهوم المادي الذي يفرض ضرورة الرجوع إلى أسس التاريخ في الانتاج وفي نشاطات الجماهير الشعبية. إن ماركس، وانجلز، وكذلك لينين، أدانوا بشكل دائم العبارة المبالغ فيها لشخصيات متعددة، ووجهوا ضربات موجعة إلى المتملقين رالمادحين لهذه الشخصيات. فقد كانوا دائماً أعداء صارمين لعبادة الشخصية، موضحين الضرر الذي يمكن أن يسببُوه للحركة الثورية.

فالإطار التاريخي لنشاط كل إنسان عظيم محدد بشروط اجتماعية ومتطلبات العصر. حتى في مجال العلوم والفن والثقافة حيث الموهبة الشخصية تشكل عنصراً محدداً. فالتقدم في النهاية مشروط بالحاجات الاجتماعية. العلماء العظام يمارسون اكتشافاتهمفي المكان الذي تكون فيه الممارسات الاجتماعية قد هيأت الأرضية اللازمة. والفنانون الكبار يعكسون في أعمالهم النظرة الاجتماعية لعصرهم ومرحلتهم. والسؤال المطروح هو من أين تأتي هذه الحاجات الاجتماعية التي تحيط بالناس العظماء؟ فهي تنتج قبل كل شيء من الإنتاج وهذا يدفعنا إلى استخلاص أن الدور الأساسي في العملية التاريخية يلعبه ناس منتجون، بمعنى أدق. العمال الذين يخلقون القيم المادية.

وإذا التفتنا الى السياسة نستطيع أن نقول وبكل ثقة أنه في كل منعطف تاريخي، يكون الدور الأساسي للجماهير الشعبية. فصوت الشعب كان دائماً هو العالي في الثورات والحروب التحريرية. وحتى في فترات السلم حيث توهن الطبقات المسيطرة المستَغَلّين. وتحاول أن تمنعهم من الارتقاء إلى المجالات السياسية. تمارس الجماهير الشعبية تأثيرها على الرغم من كل هذه المحاولات. فبدفاعهم عن المستغِلّين، كان الملوك والرؤساء والوزراء مجبرين على الوقوف بجانب مطالب الشعب. لكن الجماهير الشغيلة بنضالها، تستطيع أن تحد من طمع الطبقات المستغِلّة والموجودة في السلطة وتجبرها في أغلب الأحيان على تنازلات أكثر.

من خلال النظرة الأولى، يبدو أن تطور المجال الثقافي مرتبط برغبة الشخصيات الاستثنائية: العلماء، والكتاب، والفنانون، والموسيقيون الذين يشكلون حلقات متواصلة من الأسماء الكبيرة، لكن مع تركيز قليل يتضح لنا أن هؤلاء المفكرين يستمدون أفكارهم وطموحاتهم من مجتمعهم. فمن البدهي أن العلوم تتطور من خلال التجربة التطبيقية ومن خلال إنجازات الانتاج. فالعبقرية العلمية تستمد قوتها من التجربة الانتاجية الضخمة، والمكتسبة خطوة خطوة من طرف المنتجين المباشرين للقيم المادية، الجماهير الشعبية.

فالفن الكلاسيكي خصوصاً، والمستلهم روحه من الشعب، يعبّر بوضوح عن نمط تفكير الشعب وعواطفه.

سلاح نظري للبروليتارية

ظهرت الفلسفة الماركسية كمعبّر صادق عن المصالح الحيوية للبروليتارية، هذه الطبقة التي من مهامّها التاريخية هو التخلص من النظام الاستغلالي وتحطيمه وبناء الشيوعية. فكيف يتم إنجاز هذه المهمة! تجيب الفلسفة على هذا السؤال، لكن ماركس كتب أن الفلاسفة لم يفعلوا شيئاً أكثر من تفسير العالم بطرق مختلفة بيد أنه من المفروض أن يغيِّر بدل التفسير فقط.

فالفلسفة الماركسية في هذا السياق، تقترح نظرة علمية للعالم، كاشفة بذلك عن قوانين التطور الاجتماعي، فهذه الفلسفة هي السلاح النظري للبروليتاريا وهي العقل المفكّر لحركة التحرر التي تشكل الطبقة العمالية نواتها. فالماركسية بصفتها فلسفة الجماهير تمتلك صفة الحركية التي تفتقر إليها الأنظمة الفلسفية القديمة. فقد أصبحت المادية الجدلية والتاريخية هي الأساس الأيديولوجي للنضال الطبقي للبروليتارية والأساس النظري لبناء الشيوعية. فعلى المادية الجدلية ترتكز الأحزاب الشيوعية والعمالية لحظة إعدادها لبرامجها السياسية المتناسبة مع الظرف المعقد لفترة زمنية معينة. فمن خلال استعمالهم للمادية الجدلية كأداة اكتشافات علمية، استطاع مؤسسو الماركسية درس نظام الرأسمالية الاقتصادي باستفاضة وكشفوا عن الأسباب الحقيقية لألية الاستغلال الرأسمالي وبرهنوا على الصفة الحتمية لانهيار الرأسمالية

- 2 - الرَّأْسمَالِيَة

عندما قامت الرأسمالية في أوروبا الغربية من جراء الثورات البورجوازية في القرنين السابع عشر والتاسع عشر، وعى الكثير من المفكرين طبيعة النظام الجديد. فعلى الرغم من العناصر التقدمية التي يحويها هذا النظام الإجتماعي الجديد قياساً بالإقطاعية، لم تستطع الرأسمالية إلغاء مختلف أشكال الاستغلال في العمل وإن كانت قد غيرت فيها قليلاً. شارل فورييه، روبير أوين، واشتراكيون خياليون آخرون، انتقدوا بشدة المؤسسات الرأسمالية لكنه لا هم ولا غيرهم من ممثلي الاقتصاد السياسي البورجوازي استطاعوا حل المهمة الجوهرية في النظام الجديد: فضح ألية استغلال العمل من جانب رأس المال. وهذه المهمة هي التي قام بها مؤسسو الشيوعية العلمية.

الإنتاج الرأسمالي

السّلعة والإنتاج السلعي

في النظام الرأسمالي هناك سيادة مطلقة للإنتاج السلعي. والسلعة هي نتاج العمل المخصص للبيع والتبادل، والإنتاج السلعي هو نظام للاستغلال الاجتماعي حيث أن المنتوجات تفبرك للبيع وليس للاستهلاك الشخصي.

ضمن أي شروط تتحوّل نتاجات العمل إلى سلع؟؟؟ حتى يتمّ ذلك لا بد من:

أوّلاً: أن يكون هناك تقسيم اجتماعي للعمل. فالناس لا ينتجون هم أنفسهم ما يحتاجون إليه، ولكنهم يخضعون لنوع محدد من النشاط ويتخصصون في صنع هذا الإنتاج أو ذاك.

ثانياً: أن تكون وسائل الإنتاج ملكية لأفراد أو لجماعة أشخاص. في هذه الحالة يتحول بيع وشراء السلعة إلى حاجة اقتصادية.

يوجد ثلاثة أنواع من الإنتاج السلعي: الإنتاج البسيط، حيث تصنع المنتجات من قبل منتجين صغار ومستقلين (حرفيون، وفلاحون). والإنتاج السلعي الرأسمالي هو بالضرورة ثمرة لاستغلال الرأسماليين لعمل العمال المأجورين وأخيراً الإنتاج السلعي الاشتراكي. فالإنتاج السلعي البسيط غير مرتبط بتشكيلة اجتماعية - اقتصادية معينة. نجده في الكثير من الأنماط الإنتاجية ويظهر في المرحلة الأخيرة من المجتمع البدائي وفي المرحلة الرقية والإقطاعية. ويحتفظ بوجوده بشكل ما في النظام الرأسمالي وحتى في المرحلة الإنتقالية من الرأسمالية إلى الإشتراكية.

أمّا الإنتاج السلعي الرأسمالي ولّده المجتمع الإقطاعي. فقد تعقد التقسيم الاجتماعي للعمل بين الحرفي والمزارع، بين المدينة والقرية، كل هذا دفع بالاقتصاد الإقطاعي شيئاً فشيئاً نحو السوق ووضعه تحت سيطرة النقود. فتطور هذه العلاقات السلعية، حضر التربة لتفكك الإقطاعية، وإذا حاولنا أن نقارن المميزات الخاصة للإنتاج السلعي البسيط والإنتاج السلعي الرأسمالي نجد أن كليهما يرتكز على التقسيم الاجتماعي للعمل وعلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وثمرات الإنتاج. لكن الاختلاف هو أنه إذا كان محصول العمل في الإنتاج السلعي هو ملك لمنتجيه (حرفيون، فلاحون) فهو في الإنتاج الرأسمالي محتكر من طرف مالكي وسائل الإنتاج الذين يستغلّون ثمرة عمل المؤجّرين لديهم.

ملكية السلعة

السلعة هي نتاج العمل المخصص للتبادل. وواضح من هذا التعريف أنه عليها أن تلبّي حاجيات معينة وإلاّ فلن يشتريها أحد. فأهميتها تتلخص في قدرتها على إشباع هذه الحاجة أو تلك وهذا ما يسمّى بقيمة الاستعمال. فقيمة الاستعمال بالنسبة للخبز والسكر والزبدة واللحم والحليب، تكمن في كونها تلبّي احتياجات الناس من الطعام. والقيمة الاستعمالية للجزمات والأحذية تكمن في كون هذه السلع تلبي احتياجات الناس من الأحذية، وليس للمنتجات التي تلبي بشكل

مباشر احتياجات الناس، وحدها قيمة استعمالية، ولكن كذلك لوسائل الانتاج التي تسمح بخلق الحاجات المادية مثلاً مهنة الحياكة، آلة الخياطة، أدوات، مركب الآلات.

وبوضعنا لعلامة المساواة بين مختلف السلع نكون قد ساوينا بين السلعة ومقدار العمل (الجهد) الذي استُهلك لإنجازها. فالعمل الكامن داخل السلعة يشكل قيمتها. العمل في حد ذاته ليس قيمة، ولكنه يكتسبها عندما تصنع المنتجات المخصصة للتبادل. وما دامت القيمة تكتسب من العمل الكامن في السلعة، فهي متعلقة إذن بمقدار العمل المنفق لانتاج هذه السلعة. فالكمية تقاس بالمدّة وبزمن العمل. وزمن العمل هو ذاته يقاس بالساعات، الأيام، الخ... إذن فبقدر ما ننفق من جهد في إنتاج سلعة ما، بقدر ما تزداد قيمة هذه الأخيرة.

إن الذين ينتجون السلع، يشتغلون في شروط اجتماعية غير متساوية. فهم يستعملون أدوات مختلفة بعضها عن البعض الآخر. ليس لديهم ذكاءً متساوياً، وينفقون أزمنة مختلفة لانتاج السلع المتشابهة والتي لها قيماً متشابهة كذلك. وإذن، فقيمة السلعة لا تتعلق بالخصوصيات الفردية للإنتاج والمنتج، فهي محددة بشروط عمل أقوى، وبزمن العمل الضروري اجتماعياً.

لنأخذ كمثال لذلك ثلاث عينات منتجة للأحذية، الأولى تنتج جزمة كل سبع دقائق، الثانية كل عشر دقائق، الثالثة كل أربعة عشر دقيقة، العينة الأولى والثالثة محدودتين ويضعون في السوق كمية قليلة من الأحذية. بينما العينة الثانية فهي تنتج أكثر. فما هو إذن الزمن الضروري اجتماعياً الذي تنفقه العينة الثانية يعني عينة العشر دقائق؟؟ فهي تربح لأن الزمن الضروري اجتماعياً يقترب أو يشترك مع عمل المؤسسات (لا تهمّ النوعية) التي تنتج سلع الاختصاص المذكور.

نستطيع الآن أن نحدد مفهوم القيمة. فالقيمة هي العمل الضروري اجتماعياً المنفق من أجل انتاج سلعة ما.

إن القيمة ظاهرة تاريخية خاصة فقط بالإنتاج السلعي. فهي توجد حيث تكون منتجات العمل سلع قابلة للتبادل مقابل سلع أخرى. في الاقتصاد

الطبيعي، لا تصل المنتجات السوق وبالتالي فالقيمة هنا ليست ضرورة اجتماعية. ولن تكون ضرورية اجتماعياً حتى في الشيوعية أعلى مراحل التطور الاجتماعي، لأن الانتاج السلعي يزول. فالقيمة ليست صفة ملازمة للأشياء فهي تعبّر بكل بساطة عن العلاقة الاجتماعية الموجودة بين الناس الذين ينتجون السلع. فالزمن الضروري اجتماعياً لإنتاج وحدة سلمية متحول وغير ثابت. فهو ينقص شيئاً فشيئاً مع تطور القوى المنتجة بفضل العلوم والتقنية الحديثة. نلاحظ إذن أن قيمة وحدة سلمية تتعلق بانتاجية العمل. فبقدر ما يكون العمل منتجاً، بقدر ما ننفق زمناً أقل لإنتاج السلعة وتنقص كذلك، القيمة.

تقاس، إنتاجية العمل بكمية الانتاج المصنّع في كل وحدة زمنية (في الساعة، في اليوم) وهي (الانتاجية) تقاس قبل كل شيء بالأدوات المستعملة، وتطورها التقني. فبقدر ما تكون الآلات متطورة وعملية، سيكون عمل العمال متطوراً. إن لانتاجية العمل علاقة كبيرة بالكفاءة التقنية للعمال وبقدرتهم على استعمال الأدوات. فدرجة التطور العلمي تكتسب أهمية بالغة.

فبقدر ما تكون وتيرة الانتاج متسارعة بواسطة الانجازات العلمية الحديثة، تكون إنتاجية العمل في المجتمع كبيرة.

وأخيراً، فالانتاجية مرتبطة بالشروط الطبيعية للزراعة، لخصب التربة، والمناخ وفي الاقتصاد المبني على المعادن الباطنية، فترتبط الانتاجية بغناء المناجم وآبار البترول الخ...

إن إنتاجية العمل لا تنمو بالوتيرة نفسها في كل المؤسسات، بشكل عام، فهي ترتفع أولاً في بعض المؤسسات الرأسمالية التي تتوفر بها تقنية متطورة والتي تضمن أرباحاً متنامية للملاك.

الرأسماليون الآخرون يطمعون كذلك لرفع أرباحهم ولكنهم يصطدمون بالمؤسسات المتقدمة تقنياً، فيبحثون بذلك عن تحسين الإنتاج وتنمية الانتاجية. ولكن نموّ إنتاجية العمل تقود الى نقيض آخر وهو انخفاض قيمة السلع.

حتى يربحون أكثر من غيرهم، يرغم الرأسماليون الكبار أنفسهم من جديد على

مضاعفة الانتاجية في مؤسساتهم وهذا يقود طبعاً الى مستوى عال من التطور للقوى المنجة. إن نمو ومضاعفة إنتاجية العمل ضرورة اقتصادية لكل التشكيلات الاجتماعية لأنها تشكل الشروط الأساسية لتطور المجتمع الاقتصادي والثقافي. وهي تعكس درجة التطور الجديدة للقوى المنتجة. كما تعكس صفة علاقات الإنتاج، يعني نمط الانتاج وخصوصياته وحركيته وتطوره.

فكل نمط إنتاجي يخلق إنتاجية عمل عالية عن السابقة، ويوفّر منتجات أكثر للمجتمع ويغنيه. إن الربح الإنتاجي يحصر كل أفضليات النظام الاجتماعي الجديد على القديم.

النّقد

في كل مجتمع يوجد فيه تبادل في السلع، يوجد فيه النقد حتماً. وفي هذا التبادل تلعب النقود دور المقابل العام، يعني السلع التي تعبّر عن قيمة ما. فالذهب سلعة نقدية معترف بها عموماً. بالكيه الطبيعيين يقوم الذهب بمهمة اجتماعية للنقد. يتفرّق ويتجمّع من جديد بدون أن يضيّع قيمته. ويحتفظ به لأكبر مدة لأنه لا يتأكسد. وعلى الرغم من وزنه وحجمه الصغير، تظل قيمته كبيرة. فالنقود تقوم بعدة مهام وهي أولاً وقبل كل شيء قياس للقيمة تصلح لقياس قيمة كل السلع الأخرى.

كل سلعة تباع بسعر محدد يعبّر عن قيمتها، وقيمة سلعة ما معبّرٍ عنها بالنقود تسمى: السعر.

وما دامت السلع، يُعبَّر عن قيمتها بكميّة محددة من الذهب، يصبح من الضروري إيجاد وحدة قياس Unité de Mesure. وكميّة الذهب، سواء بالوزن أو بالمعيار، تصلح وحدها لأن تكون وحدة قياس الذهب. ومعيار السعر هو وزن ما من الذهب استعمل كوحدة نقدية تصلح لقياس أسعار كل السلع.

إن النقود بهذا المعنى تقوم بشكل جيد بمهمة قيام القيمة، وهذا يعني أنه من أجل قياس قيمة السلع ليس من الضروري أن تكون النقود حاضرة، فمن جراء عمليات البيع والشراء المتكرّرة، وتبادل السلع بالنقد، يتمثّل البائع والمشتري

ذهبياً قيمة السلعة ويقابلانها بكمية محددة من النقود (الذهب) متناسبة مع قيمة السلعة.

أثناء تبادل السلع الذي يتم بواسطة النقود، تصلح هذه الأخيرة كوسيلة للتعامل. من أجل القيام بهذه المهمة يجب على النقود أن تكون حقيقية. وأثناء التعامل تتحرّك النقود من جديد من يد الى يد وبدون توقف. اليوم تذهب الى المنتج الذي يبيع السلعة، وغداً هذا المنتج نفسه ينفقها من أجل شراء سلع منتجة من طرف أناس آخرين. وفي دورها كوسيلة للتعامل، تصبح النقود كوسيط غير ثابت في تبادل السلع يمكن أن يعوض برموز مثلا النقد الورقي. فالأمر متعلق فقط بالذي يتلقى هذه الرموز القيمية والذي عليه أن يدرك بأن هذه الرموز ستؤخذ مقابل السلع.

للنقد الورقي قيمة ضرورية وإجبارية في هذا البلد أو ذاك.

الكمية الضرورية من النقود الخاصة للتعامل، تقابل مجموع أسعار السلع الموضوعة للتعامل خلال سنة. المجموع مقسّم على عدد وسائل دوران وحركة وحدة نقدية. مثلاً، إذا كان في بلد مقدار أسعار كل السلع المباعة خلال السنة يشكّل 100 مليار وحدة نقدية، وان كل واحدة من هذه الوحدات تقوم بمعدل وسطي يساوي خمس دورات خلال السنة، فإن كمية النقود الضرورية للاستعمال هي 20 مليار. وإذا قامت كل وحدة بعشر دورات فلا نحتاج إلاّ لعشر مليارات. ومقابل ذلك، فدوران النقود أسرع وأقل في التعامل.

إن النقود هي كذلك وسيلة للاغتناء، ووسيلة لتكوين الكنوز. فوظيفتها محددة بوصفها صالحة لجلب كل شيء مرغوب فيه، بهذا المعنى تصبح النقود هي الرمز الشامل للغنى الإجتماعي ووسيلة لتراكم الثروات، وحين تتوقف النقود عن السريان والتعامل تجمد في شكل كنوز وبهذا لا يمكن الاغنياء إلاّ بالنقود ذات القيمة الكاملة (الذهب)، أدوات ذهبية، فضية، أو من الأحجار الثمينة.

إن السيولة النقدية لا تستعمل بشكل دائم، فبيع السلع، وشراؤها يتمُّ عادة بواسطة الديون بسبب المدّة غير المنتظمة وللصفة الموسمية للانتاج ولبيع سلع معينة. مثلاً الرأسمالي الصناعي أنتج في الربيع جرّاراً وباعهُ في السوق، والمزارع

في حاجة الى هذا الجرار. ولا تكتمل له كمية النقود اللاّزمة للشراء إلاّ في فصل الخريف، أي بعد الحصاد. فالنقود تلعب ههنا دور وسيلة الدفع، وتقوم بالوظيفة نفسها بدون غرامة في حركة السلع. والمثل ينطبق كذلك على دفع الضرائب في العلاقات الاقتصادية بين الدول، تعمل العملة النقدية بحسب العملة الدولية، تفقد النقود أشكالها الوطنية التي اكتسبتها لتعود الى شكل السبائك الذهبية البدائي. في مجال الحسابات بين الدول يقبل الذهب في التعامل على أساس وزنه.

قانون القيمة

من أجل تنظيم الإنتاج، يتحرك الرأسماليون عادة على انفراد وبشكل منعزل الواحد عن الآخر، بكل فرص النجاح والإفلاس. لا أحد يعرف مسبقاً بالضبط كم من المؤسسات تصنع السلع نفسها وما هي الكميات التي ستنتج في سنة أو سنتين، ولا كمية السلع التي ستصل الى السوق وما هي القدرة الشرائية للسكان. وهذا يقود طبعاً الى التطور العفوي الذي يولد الفوضى في الإنتاج: الخسارة، غياب التخطيط الاقتصادي الرأسمالي في مجموعه. إن الرأسمالي هو صاحب الكلمة الأولى في مؤسسته ويظل مع ذلك عبداً للسوق حين تسري بشكل عفوي قوانين الرأسمالية الاقتصادية.

الفوضى في الإنتاج تعني المنافسة والصراع المرير بين الرأسماليين أنفسهم من أجل شروط أفضل للإنتاج والبيع وتحقيق أقصى ربح ممكن.

ففي العالم الرأسمالي لا أحد يستطيع أن يفرض على المالك أن يستعمل وسائله بشكل أفضل لصالح المجتمع.

وإذن، ضمن هذا الشرط، كيف يمكن أن يوجد إنتاج مثل هذا؟ وكيف يمكن أن يتطور؟؟.

فالانتاج الرأسمالي، على الرغم من فوضاه، يتحكم فيه قانون القيمة ومن خلال هذا القانون يتم تبادل السلع قياساً بكمية العمل الضرورية اجتماعياً والمنفقة من أجل الإنتاج. سعر السلعة يجب أن يعادل قيمته، إلاّ أن الأسعار في السوق

تتكوّن بشكل غير منظم تحت تأثير العرض والطلب، إذا كان العرض أكبر من الطلب، فالسعر ينزل دون القيمة والعكس صحيح، وعندما يتطابق العرض والطلب، يتطابق السعر بالقيمة، وتحت تأثير تذبذب الأسعار، ينقل الرأسماليون رؤوس أموالهم من الفروع التي فيها سعر السلع أقل من القيمة الى فروع يكون فيها سعر السلع أكبر من القيمة.

إن رفع الأسعار على القيمة هو النظام الوحيد الممكن لضبط الانتاج السلعي للرأسمالية. مع استفادة الانتاج في هذا الفرع أو ذاك تظل تذبذبات الأسعار هي التي تحدد تكاثف وازدياد هذا الانتاج أو انخفاضه. هذا هو جوهر قانون القيمة الذي ينظم تبادل السلع في النظام الرأسمالي ويتحكم في توزيع وسائل الانتاج، والعمل بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

يخلق تذبذب أسعار العرض والطلب في السوق لا مساواة بين المنتجين. فيدمّر البعض ويغني البعض الآخر. هذه هي النتيجة الحتمية لقانون القيمة. إن المقاولين وحدهم يستطيعون التوصل الى رفع إنتاجية العمل في مؤسساتهم وتحسين المستوى التقني للانتاج. هؤلاء يستطيعون أن يبقوا في حلبة المنافسة الرأسمالية ولا يفلسون.

إن الصراع التنافسي ينشط بشكل ما، إنشاء التقنيات الجديدة، وتحديث الإنتاج وفي الوقت ذاته، تحدث المنافسة والفوضى في الانتاج، تخريباً في القوى المنتجة وتسبّب ضرراً كبيراً للعمّال. وسنرى كيف يحدث ذلك. باقترابنا من آلية استغلال رأس المال للعمل.

استغلال رأس المال للعمل فائض القيمة

يتّبع الإنتاج الرأسمالي طريقاً واحداً هو إغناء الرأسماليين، فكيف يتمُّ ذلك؟؟

من البدهي جداً، أنه قبل بيع السلع في السوق، وجني الربح، لا بدّ من إنتاج هذه السلع. فالعمل،، والعمل وحده هو القادر على خلق القيمة. إن الرأسمالي ليس سيّد عبيد، ولا سيداً إقطاعياً، فليس له عبيداً أو خدماً يمكن أن

يتصرف في حياتهم بحرية مطلقة مثل أملاكه. ولكنه يملك وسائل الانتاج التي لا تملكها الطبقة البروليتارية في المجتمع. فبصفته إنساناً حرّاً، فالعامل غير مرتبط بالرأسمالي. لكن من أجل أن يعيش، من الضروري أن يبيع قوة عمله وبشراء الرأسمالي لهذه القوة، يصبح في إمكانه امتلاك السلعة القادرة على خلق القيمة. فقوة العمل سلعة، تباع بسعر محدد، والإنسان لا يستطيع أن يعمل إلا إذا كانت حاجاته الحياتية ملبّاة. يستهلك العامل يومياً كميات كبيرة من الخبز والزبدة والسكر والملابس والأحذية، وينفق نقوداً كثيرة لتسديد كراء البيت. إضافة الى ذلك عليه أن يحافظ على كيان أسرته حيث تترعرع «السلعة الرأسمالية الجديدة». ولهذا، فقيمة قوة العمل تعادل قيمة الوسائل الحيوية الضرورية لوجود العامل وأسرته.

وبشرائه لقوة العمل، يدمج الرأسمالي هذه القوة بوسائل الانتاج. آلية الانتاج تبدأ بالشكل التالي: المصنع جاهز. المواد الأولية متوفرة، العامل وراء آلته، ثم تنطلق المؤسسة في الإنتاج. وداخل هذه الآلية تلعب قوة العمل، ووسائل الانتاج أدواراً مختلفة. فقوة العمل تخلق قيمة جديدة، بينما وسائل الانتاج لا تستطيع خلق أي شيء. قيمة وسائل الانتاج لا تكتسبها إلاّ من خلال الاستعمال والصيانة، وتحويل السلع المنتجة من طرف العمّال.

وإذا افترضنا أن آلة ما تستطيع أن تعمل لمدة عشر سنوات فهي تخسر كل سنة عشر قيمتها. وهذا العشر يضاف الى قيمة السلعة المنتجة حديثاً. فالمواد الأولية كالقطن مثلاً، عندما يحوّل يدخل في الانتاج الجديد أي يصبح أقمشة قطنية مثلاً، فتنتقل بشكل نهائي قيمته الأولى إلى قيمة القماش.

والقيمة التي خلقها العامل في الانتاج الرأسمالي هي أكبر من قوة عمله. فالفارق هو الفائض القيمي (القيمة) الذي خلقه المستأجر والذي يملكه الرأسمالي، وهذا الفائض هو منبع غنى الرأسمالي.

يتلخص جوهر الاستغلال الرأسمالي في إنتاج فائض القيمة الذي يستحوذ عليه الرأسماليون. إن نظام العمل المأجور بهذا المعنى، هو نظام رقّي مدفوع الأجر.

القوانين الاقتصادية الأساسية للرأسمالية

ينقسم يوم العمل كما رأينا الى قسمين:

القسم الأول (فترة العمل الضروري). يخلق العمل فيه قيمة موارية لجهده في العمل.

في القسم الثاني (فترة العمل الإضافي) يخلق فيه العامل فائض القيمة للرأسمالية فبقدر ما يشتغل العامل لنفسه، بقدر ما يكون عمله للرأسمالي أقلّ والعكس صحيح. بمعنى آخر. فالرأسمالي يجبر نفسه على مضاعفة الزمن الإضافي، وتكثيف عمليات استغلال العمال وجني أكبر ربح ممكن من عملهم.

وهناك طريقتان لمضاعفة الزمن الإضافي، الأولى هي تمديد يوم العمل وهذه الطريقة كانت مستعملة خصوصاً في الطور البدائي من تطور الرأسمالية. لكن ليوم العمل حدوده إضافة الى أن الطبقة العاملة من جهتها حققت بفضل نضالاتها المرّة مكسب تخفيض فترة العمل الذي أصبح بمثابة القانون الذي يجب احترامه.

أما الطريقة الأخرى (الثانية) لمضاعفة الوقت الإضافي تتلخّص في تخفيض الوقت الضروري الذي تحصل عليه بواسطة زيادة إنتاجية العمل. فبقدر ما يكون العمل منتجاً خصوصاً في الفروع المنتجة لوسائل الوجود، تنخفض قيمته الاجتماعية وتكون حصة العمل المخصص لتعويض قيمة قوة العمل قليلاً، وتكبر بذلك الحصة العائدة على إنتاج النتاج الإضافي. والرأسماليون يرفعون الانتاجية لا بإنشائهم التقنيات المعاصرة ولكن كذلك بتكثيفهم العمل. إلى حدّ بعيد، لا يمكن أن يكون هناك فائض قيمة بدون مضاعفة لدرجة الاستغلال، إذ أن إنتاج فائض القيمة بواسطة استغلال جهد العمال المستأجرين، هو القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية. فالحصول على فائض القيمة هو المحرّك الوحيد لنشاط الرأسمالي. بشكل عام، فالرأسمالي لا يهمه ماذا ينتج. فهو يخلق الشيء الصالح كالثياب والأحذية واللحوم، والخبز والسكر، أو الشيء الطالح كالأسلحة مثلاً والتي تزرع الموت والدّمار. فالذي يهم الرأسمالي بالدرجة الأولى هو إنتاج القيم ذات الاستعمال: وهذا هو الشرط الضروري لإنتاج فائض القيمة.

الرأسمال وتراكمه

في المجتمع الرأسمالي تشترى وسائل الانتاج وتباع بالنقود. فهي إذن سلعة لها قيمتها. فمع بداية الإنتاج، يشتري الرأسمالي أولاً وسائل الانتاج وقوة العمل. وبعدما يجمع إنتاج السلع يتجه الرأسمالي نحو هدف بيع منتجات مؤسسته بمبلغ أعلى من الذي أنفقه من أجل تصنيعها. وإذن، فالقيمة التي تعطي فائض القيمة باستغلال العمل المأجور هي رأس المال.

يؤكد الأيديولوجيون البورجوازيون أن الرأسمال ظهر بفضل محبّة العمل، وخصائص أخرى يتميّز بها المالك. وبهذا المعنى يتحوّل الاقتصاديون والكسالى، والجياع، والعمال المستأجرين إلى رأسماليين. لقد فضح ماركس هذه الخرافة الساذجة. فرأس المال ولد من السرقة، والعنف، وتجريد الفلاحين من أراضيهم واجتياح المستعمرات وتدميرها. وحتى ولو اعترفنا بأن أوّل رأسمال كوّن بفضل العمل والجهدْ الخاصين، فهذا لا يغيّر من الجوهر في شيء إذ أنه مع السنين حل محل رأس المال كله، فائض القيمة، يعني منتوج الاستغلال. فالرأسماليون يغطون إنفاقاتهم بفضل فائض القيمة، فبدون استغلال العمال المستأجرين الذين يخلقون فائض القيمة لأنفق الرأسماليون رساميلهم بسرعة وأعلنوا إفلاسهم. خلاصتان تفرضان علينا فرضاً.

الأولى: كل رأسمال مهما كان، فهو ثمرة الاستغلال.

الثانية: ليس مبلغ النقود، ولا وسائل الانتاج (مصانع صغيرة وكبيرة، مواد أولية، محروقات، آلات) رأسمالاً بعد؛ لا يمكنها أن تتحوّل رأسمالاً إلاّ في شروط محددة: أي عندما توجد طبقة من المالكين الخاصين، في حوزتهم وسائل الانتاج، وطبقة عمالية مستأجرة تبيع قوة عملها كسلعة. من هنا فالرأسمال يمثل علاقة اجتماعية بين الرأسماليين والعمال وجوهره هو استغلال العمل. فباتساع رقعة الانتاج، تزداد كمية فائض القيمة التي يحتكرها الرأسماليون. تتراكم الخيرات والثروات الضخمة في قطب واحد من المجتمع، بينما يزداد استغلال البروليتاريا في القطب الآخر وتتعمق الهوة بين الذين يخلقون القيم بواسطة عملهم، وبين الذين يحتكرون هذه القيم.

هذا هو قانون التراكم الرأسمالي.

فالرأسمالية لا تكتفي بضمان إمكانية الحياة في البذخ باستغلالها العمل لصالح حفنة من الطفيليين، وتدفع مقابل ذلك، بجيش من البروليتاريا الى البطالة والبؤس وتحرمهم من إمكانيات العيش. إن البطالة نتيجة طبيعية للنظام الرأسمالي، فقد بدأت مع بداية تطور الرأسمالية في المجتمع الرأسمالي، فالتقدم التقني واستعمال الآلات ذات المردود المرتفع دائماً يقودان الى تقليص في اليد العاملة. وإذا كانت البطالة في البداية ذات صفة عرضية تزول بسرعة، فقد تحولت الى صفة ملازمة ودائمة: فقد نمت في المجتمع جيوش من العاطلين عن العمل بمعنى جيش احتياطي قادر على العمل والإنتاج.

للأزمات الاقتصادية انعكاسات صعبة على ظروف العمل. والسبب يكمن في كون الرأسماليين يعملون دائماً بقوة من أجل مضاعفة الإنتاج، دفعهم إلى ذلك تعطشهم للربح، وصراعهم التنافسي، وداخل هذه الآلية قد يزداد دخل السكان ببطء شديد أو يتجمّد.

فالطلب يتخلف عن إنتاج السلع. وهذا التأخر يقود الى تراكم الأفراد (البطالة) وإلى تدمير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي بعض الأحيان يؤدي الى تدمير شركات تجارية رأسمالية كبيرة، فتغلق آلاف المؤسسات أبوابها، وتزداد البطالة بشكل كبير، وتنخفض الرواتب.

إن الأزمات الاقتصادية تشهد بشكل لا يدع مجالا للشك على تشوه الانتاج الرأسمالي. فالإجراءات العديدة المضادة للأزمات والتي اتخذت في العشرية الأخيرة من طرف الدول البورجوازية (سنتحدث عن هذا لاحقاً)، لم تستطع إلغاء الأسباب العميقة لهذه الظاهرة التي تمتد جذورها إلى مرتكزات الرأسمالية ذاتها، وإلى محاولة الرأسمالي إخضاع الإنتاج لا لمصلحة الإنسان ولكن لجني الأرباح.

الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية

في نهاية القرن التاسع عشر توجه انتباه العالم نحو أمريكا الوسطى وافريقيا الجنوبية

حيث كانت تدور الحروب الأمريكية الاسبانية Americaine - Hispano وحروب الترانزفال[1] Transval التي كانت تقع بين الانجليز والبور[2] BOERS. فقد كانت نماذج للحروب الدامية التي صاحبت تطور الرأسمالية إلى أعلى مراحل تطورها: الامبريالية. يحاول الاقتصاديون البورجوازيون عادة إظهار الامبريالية كمحاولة بسيطة لخلق الامبراطوريات الاستعمارية. ولكن هذه ليست إلاّ صفة واحدة من صفاتها المتعددة. فآخر مرحلة من الرأسمالية لها علامات متميّزة ومتعددة يجب أخذها بعين الاعتبار كاملة إذا أردنا فهم جوهر الامبريالية.

إن الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج واستغلال طبقة العمال المستأجرين من جانب الرأسماليين تبقى أساس المجتمع البورجوازي في المرحلة الامبريالية. إضافة الى أشكال هذه الملكية ووسائل استغلال العمل من طرق رأس المال. فهذه مجتمعة تتحوّل بدقّة تحت تأثير تطور القوى المنتجة والتقدم العلمي، والتقني. لهذا فالامبريالية هي مرحلة جديدة نوعياً في الكون الاجتماعي، الاقتصادي الرأسمالي. قدم لينين مميزات الرأسمالية باستفاضة. فقد برهن على أنّ الامبريالية هي أولاً وقبل كل شيء الرأسمالية الاحتكارية، وثانياً هي الرأسمالية الطفيلية المتفسخة، ثالثاً هي الرأسمالية التي تحتضر. وأشار إلى أنه إذا كان لا بد من إعطاء تعريف أكثر اختصاراً للامبريالية لا بد من تمييزها بالرأسمالية الاحتكارية. وضمن هذا السياق ما معنى الاحتكار وبم تختلف الرأسمالية الاحتكارية عن الرأسمالية السّابقة للاحتكار؟؟

الاحتكارات هي تجمعات رأسمالية ضخمة، تسود بدون منازع في فرع أو عدة فروع من الاقتصاد. والاحتكارات ظهرت كنتيجة مشروعة لتجميع الانتاج ورأس المال.

---

(١) جمهورية في إفريقيا الجنوبية. عاصمتها بريتورية PRETORIA. اشتهرت بغنى معادنها، الذهب على وجه التحديد، الذي يوجد خصوصاً في ويتواترسراند في منطقة جوهنسبورغ (المترجم).

(٢) الكلمة تعني بالهولندية: الفلاحون. وهم استعماريو إفريقيا الوسطى من أصل هولندي، يقطنون في الترانزفال. هزمهم الأنجليز في سنة ١٩٠٢ بعد سنتين ونصف من الصراع المرير. (المترجم).

تقود المنافسة الحرّة في الاقتصاد، في المرحلة الرأسمالية إلى إلغاء المؤسسات الصغيرة من طرف المؤسسات الكبيرة إذ يحدث ما يسمى بتجميع الانتاج وتمركزه، يعني تجمّعه في مؤسسات ومخازن كبيرة جداً، ورأس المال يتمركز بدوره لأنه يتضخّم بواسطة قسم من فائض القيمة وهذا التمركز يقبله ويرفضه الكثير من الرأسماليين. يقبلونه عندما تكون الشركات قد تكوّنت بفضل العمل وبمساهمات رأسمالية، ويرفضونه عندما تبتلع شركاتهم الصميرة من طرف الشركات الكبيرة لحظة الصراع التنافسي، فالمنافسة بين الرأسماليين الكبار تتحوّل الى منافسة مريرة وتخريبية. فكل واحد يجهد نفسه للاسنيلاء على السوق ولإلغاء منافسيه، وإذا استحال عليه ذلك، يعمل على زيادة الانتاج والأسعار، وتستطيع بعض الشركات والعشرات من المؤسسات الكبيرة فعل ذلك بسهولة على عكس آلاف المؤسسات الصغيرة. ولهذا فتجمّع وتمركز رأس المال والانتاج يقود الى ظهور الاحتكارات.

بمراكمتهم لرؤوس الأموال الإضافية الضخمة، يهدف الاحتكاريون الى تحريكها. لا يكتفون بالمراكز المربحة في الاقتصاد الوطني ولكنهم يبحثون بتلهف عن مواقع جديدة لعملهم لتصدير رؤوس أموالهم أكثر فأكثر في المؤسسات الصناعية والتجارية بالخارج.

إن قانون تطور الرأسمالية اللاّمتكافىء في المرحلة الامبريالية والذي حدّده لينين، مهمّ جداً لفهم الخصوصيات الأساسية للمرحلة الأخيرة من المجتمع البورجوازي.

فتطور الرأسمالية اللاّمتكافىء والفوضوي يقود الى توجهات عديدة على الصعيد العالمي، فسرعة التقدم التقني والعلمي وعوامل أخرى، تسمح للدول الرأسمالية، التي دخلت متأخرة نسبياً غمار التصنيع بتحقيق أرباح مضاعفة لتجد نفسها في النهاية على رأس الكوكبة. وندرك جيداً أن تراكم الإمكانات الاقتصادية يدفع بالبورجوازية الوطنية الى فرض إعادة توزيع الأسواق وفتحها لصالحها إضافة إلى دوائر التأثير. وتصادم الجماعات الامبريالية كان مصدر حربين عالميتين سبّبتا آلاماً كبيرة للشعوب.

والنحولات التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي، تقود الى تغيرات في مكونات النظام السياسي للمجتمع البورجوازي، حصوصاً النحوّل من الديمقراطية إلى الرجعية. ويجد هذا التحوّل مبرّره في العسكرة المتضاعفة للاقتصاد وفي كثرة المؤسسات القمعية (شرطة، فرقة لحماية النظام، نظم الرقابة السياسية الخ...) وفي اختراق المساواة البورجوازية واستعمال طرق القمع الوحشية ضد الحركات الثورية.

إن الانعراج تجاه الرجعية لا يعني أبداً الالغاء النهائي لنظم وطرق الديمقراطية البورجوازية والاستعمال المتناهي لأشكال السيطرة القمعية. فتلجأ البورجوازية الى الإرهاب في الحالات الخطيرة، أي عندما تصبح سيطرتها في خطر وهي تفضل بشكل عام الحكم في ظلّ البرلمان والحق الانتخابي ومؤسسات ديمقراطية أخرى والتي تموّه بها دكتاتوريتها.

فالتغيرات التي وقعت في النظام الاقتصادي والسياسي للرأسمالية في مرحلتها الامبريالية حدثت بشكل طبيعي بواسطة التفاعل، هذا التفاعل الذي عبرت عنه الماركسية اللينينية في تعريفها للرأسمالية الحديثة بوصفها رأسمالية احتكارية للدّولة.

الرأسمالية محتكرة الدّولة

في العقد الأول من القرن العشرين ظهرت علامات تداخل الاحتكارات الرأسمالية بالدولة البورجوازية، ويستنتج لينين سبب حدوث ذلك، من التغيرات التدريجية للرأسمالية الاحتكارية وتحولها إلى رأسمالية إحتكارية للدّولة.

فلماذا هذا التحوّل؟؟

يجدر بنا أن نذكر التغيرات النوعية والكمية التي حدثت في تطور القوى المنتجة التي يرجع سببها الى التقدم العلمي والتقني وإلى تضاعف الإنتاج والتقسيم الاجتماعي العميق للعمل، والتجمع المتنامي لرأس المال. وأخيراً إن الرأسمالية تعاني من وجود هوة صارخة بين القوة المنتجة الحديثة وعلاقات

الانتاج الرأسمالية. وإذن، فالرأسمالية الاحتكارية للدولة مرتبطة بتنامي ملكية الدولة، وتتكوّن بواسطة إنشاء مؤسسات جديدة (عسكرية خصوصاً) بواسطة مصاريف ميزانية الدّولة وبشرائها لقسم كبير من أعمال الشركات الرأسمالية الكبيرة Compagnies وبالتأميمات البورجوازية لمؤسسات أو لفروع بكاملها.

يفسر كذلك، ظهور الرأسمالية الاحتكارية للدولة بتصاعد الصراع الطبقي الذي يجعل النظام القديم في خطر. فترغم البورجوازية الاحتكارية على استعمال سلطة الدّولة لتنظيم علاقات العمل.

وإضافة إلى ذلك، توجد أسباب خارجية: خطورة التناقضات بين الامبريالية والتنامي المهم للعلاقات الاقتصادية الخارجية.

تُرغم الدولة على تنظيم العلاقات النقدية relations monetaires كالتجارة، وتصدير رؤوس الأموال، ومساعدة الاحتكارات في الإطار الدولي، فقد لعب تفسخ النظام الاستعماري للامبريالية، وضرورة تركيز الاحتكارات وإيجاد أشكال استعمارية جديدة لاستغلال الدول النامية، دوراً مهماً. فقد أصبح في وقتنا الحاضر، التوسع الاقتصادي والسياسي الاحتكاري صعباً جداً بدون تدعيم الدّولة له.

وأخيراً، إن تطور الرأسمالية الاحتكارية للدّولة، قد تنشّط بظهوالنظام العالمي الجديد للاشتراكية بهدف محاربته، وتقزيم تأثيره، وقد جنّد لذلك الرأسمال الاحتكاري كل الثروات الاقتصادية، عساكر وأشياء أخرى، وكل ما يمتلكه. وبغض النظر عن التناقضات الموجودة بين الرأسماليين، فهم في مثل هذه الحالة يوحّدون كل قواهم أو على الأقل يقومون بتنسيق أعمالهم على المستوى الدّولي. وهذا ما يفسّر إلى حد كبير ظهور الأحلاف العسكرية الامبريالية مثل حلف شمال الأطلسي وإضافة إلى ذلك يبرر أسباب التجمع الاقتصادي الدّولي كالسوق الأوروبية المشتركة.

إن عسكرة الاقتصاد تلعب دوراً ضخماً في تطور الرأسمالية الاحتكارية للدّولة. فالدّولة البورجوازية بتجميعها للوسائل الاستغلالية الضخمة كتلقّي الضرائب من العمال المنتجين، لا تنفق إلا قسماً محدوداً للتعليم والصحة

العمومية، والحاجات الاجتماعية الأخرى، فالكمية الضخمة التي تتلقاها توجّه كلها لأغراض عسكرية.

وإذا قمنا بضبط للحصيلة، نلاحظ أن الرأسمالية هي وحدة قوى الاحتكاريين، وقوة الدولة لتركيز مواقع البورجوازية الاحتكارية وتمديد حياة النظام الرأسمالي. فتغير رأس المال من رأسمال احتكاري للدولة لا يعني الانتقال إلى مرحلة جديدة مختلفة عن الامبريالية. فالقضية في النهاية هي قضية الرأسمالية ذاتها ولكن في المرحلة الامبريالية من تطورها.

الأزمة العامة للرأسمالية تفاقم التناقضات الرأسمالية

إن التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج يشكل العصب الدّاخلي للسيرورة التاريخية، والأساس الاقتصادي للثورات الاجتماعية التي تدفع الى الانتقال من نمط إنتاجي إلى آخر. فالتناقض المتعمق بين الصفة الاجتماعية للانتاج والشكل الرأسمالي المحروم من التملك، أهمّ تناقض في الرأسمالية، يقدّم لنا مثالاً نموذجياً من الصراع.

هذا التناقض غير المنسجم والصعب التقويم يتخذ اليوم تصاعداً خاصّاً. فالاقتصاد الكبير وتعونة الانتاج المدفوعة إلى أقصى الحدود، توفّر ظروفاً مناسبة لإلغاء الفوضى والأزمات، وتضمن التطور المخطط للقوى المنتجة في صالح المجتمع كله. ولكن لأجل هذا، لا بد من وضع حدٍّ للملكية الخاصة لوسائل الانتاج.

وتعريف الامبريالية بأنها رأسمالية تحتضر، لا يعني أبداً أنها تزول من تلقاء نفسها، فلا بد من صراع منظّم ومحكم للجماهير الشعبية التي تقودها الطبقة العاملة. فلينين كان دائماً يقول أن الامبريالية هي إيذانٌ للثورة الاشتراكية. وبطبيعة الحال، فالبورجوازية الاحتكارية لا تستسلم من دون معركة. فهي تعمل كل ما في وسعها لإنقاذ النظام الرأسمالي ولكنها ليست قادرة أبداً على تجنّب الشيء الذي لا يُتَجنّب: فتناقضات الرأسمالية تتعمق وتقودها الى الانهيار. وبمضاعفتها للخيرات خلال استغلالها للعمال، تصطدم البورجوازية الاحتكارية

بالمقاومة المتضاعفة للعمال إذ أن الحركة الثورية للطبقة العاملة تزداد من أجل تحررها من النير الرأسمالي ومن أجل البناء الاشتراكي للمجتمع وتتضخم الطبقة ذاتها وتتنامى وتتضاعف بتواتر سريع.

إن البورجوازية الاحتكارية استعبدت شعوب المستعمرات، ونصبت لها شباك التبعية الاقتصادية، وازدادت غنى من خلال نهبها للثروات الوطنية لهذه المستعمرات الأمر الذي يحدد تصاعد الحركات التحررية الوطنية للشعوب ضدّ النير الامبريالي.

وباستنادها على الإرهاب والحرب، تضحي الامبريالية الاحتكارية لرَيّ عطش الربح لديها بالملايين من الأرواح البشرية وترمي الى ألسنة اللهب وللحروب، القيم التي لا تقدر بثمن والتي أبدعتها الشعوب طوال سنوات من العمل. وضمن هذه الأحوال فلا يمكن لنضال الشعوب من أجل الديمقراطية والسلم إلاّ أن يزداد ويتكاثف، فكل القوى الجبارة والمتحدة في تيار واحد بإمكانها بفضل العمل، تحطيم الامبريالية. فالنهاية المحتّمة للنظام الرأسمالي تقرّب فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

وعلى اعتبار التطور اللاّمتكافىء للرأسمالية، فلا يمكن للمجتمع أن ينتقل فجأة الى الاشتراكية. إن نهاية الرأسمالية وانتصار الاشتراكية هي سيرورة النفس الطويل الذي يحوي بأعماقه مرحلة بكاملها، مرحلة الأزمة العامة للرأسمالية.

فالمرحلة الأولى من الأزمة العامة للرأسمالية جسدتها الحرب العالمية الأولى، خصوصاً مع انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية. فقد كان لهذه الأخيرة تأثير عظيم على الحركة العمالية وحركة التحرر الوطني، وأعطت دفعاً قوياً للتطور الاجتماعي بكامله. فمن النظرية استطاعت الاشتراكية أن تنتقل الى التطبيق. والرهان الذي قدمته الماركسية - اللينينية والمتعلق بالانهيار الحتمي للرأسمالية وحلول نظام اجتماعي جديد مكانه، تأكّد لأول مرة في التاريخ. فالحرب العالمية الثانية قادت الى تفاقم وتعمق الأزمة العامة للرأسمالية. وبدأت المرحلة الثانية من الأزمة عندما انفصلت دول أوروبية وآسيوية عديدة عن النظام الرأسمالي.

وبهذا تجاوزت الاشتراكية إطار البلد الواحد لتتحول الى نظام عالمي. وفي الوقت نفسه قادت الثورات التحررية الوطنية إلى تكوين دول مستقلة مكان المستعمرات القديمة وشبه المستعمرات.

المرحلة الثالثة من الأزمة العامّة للرأسمالية بدأت في النصف الثاني من الخمسينات. والمرحلة الحالية لهذه الأزمة تتميز ليس فقط بتغير في ميزان القوى على الصعيد العالمي ولكن كذلك باشتداد تفاقم التناقض بين العمل ورأس المال في قلاع الامبريالية. صحيح أن البورجوازية في محاربتها للاشتراكية تفضل أن تلجأ إلى تقديم تنازلات محدودة بهدف إخماد ثورة الجماهير ومنعها من اتخاذ أي تحرك ثوري، فتقدم منح البطالة، وتوسع نظام التعليم الشعبي، والضمان الاجتماعي، ولكن كل هذه الإصلاحات المنزوعة من الرأسمالية من جانب الحركة العمالية المنظمة لا تستجيب بأية صفة للامكانات الموجودة ولا تقدم أي تغيّر حقيقي في وضعية الطبقة العاملة والفئات الشغيلة الأخرى من السكان. وهذا يفسر أهمية النضالات الطبقية الحادّة. ففي سنة ١٩٥٦ أضرب في العالم الرأسمالي ٧,٧ مليون شخصاً، وفي ١٩٦٥ ارتفع عدد المضربين إلى ١٩ مليون، وفي سنة ١٩٧٦ تجاوز هذا الرقم الـ ٦٠ مليون شخصاً.

- 3 - مَرحَلَةُ الإنْتِقَال مِنَ الرَّأْسمَالِية إلى الإشْتِرَاكية

الثورة الاشتراكية وبناء الاشتراكية

المهمّة التاريخية للطبقة العاملة

برهن مؤسسو الماركسية باكتشافهم وتنظيمهم للقوانين الاقتصادية التي تسيّر تطور الرأسمالية، على أنّ هذا النظام يحفر قبره بيده، من خلال البروليتاريا، فشروط الحياة والعمل تجعل من البروليتارية الطبقة الأكثر تقدماً والأكثر ثورية في المجتمع البورجوازي والطبقة التي تلعب الدّور المجدّد في الإنتاج الصناعي الحديث. من هنا فمستقبل المجتمع بأكمله مرتبط بنموّها (كمّاً وكيفاً) وبنشاطها. فالبروليتاريا ليست فقط هي الطبقة الأكثر وعياً من الطبقات الشغيلة الأخرى ولكنها كذلك الأكثر تنظيماً. العمال يشتغلون في المصانع وفي الفبارك حيث أن الانتاج مرهون بمجهوداتهم المشتركة وحيث أن كل واحد تعود بشكل يومي الحياة الرفاقية فيشعر بنفسه جزءاً من هذا الجيش الكبير من العمال المستعبدين. وبمشاركتها في الاضرابات تدخل البروليتارية غمار تجربة التماسك والأعمال المنظّمة. فيعون في النهاية بأنهم يشكلون أداة قوية للنضال ضد العدو الطبقي. فالوعي هو الصفة النظامية للبروليتارية وميزتها التي تجعل منها الطبقة الأكثر ثورية إضافة الى كونها لا تملك شيئاً في النظام الرأسمالي وهي بذلك لا تخاف على افتقاد أي شيء. وحتى الفلاحون مضطهدون بدورهم، وخاضعون لاستغلال بشع. ولكن للفلاح قطعته من الأرض، وهذا ما يجعل نزوعات العامل والملاّك تتصارعان في داخله: الأولى تدفعه إلى الأمام نحو الاشتراكية والثانية تجرّه إلى الخلف باتجاه الرأسمالية. أمّا البروليتاريا، وهنا الاختلاف، فليس لها

أي شيء غير قوة العمل. أو مثلما يقول ماركس: ليس لهم ما يفقدونه غير الأغلال ويربحون عالماً بأكمله. تعيش البروليتاريا في العالم بشكل غير محدود فهي تتنامى يومياً. وتشارك في الإبداع وفي الحفاظ على اللغات والثقافات والعادات الوطنية التاريخية. وبصفتها طبقة ثورية فهي تجمع حولها أغلبية الشعب الكادح لأن البروليتاريا في النهاية هي الدافع الأساسي عن المصالح والآمال الوطنية. وفي الوقت ذاته إن شروط وظروف الحياة، والنضال العمالي تدفعها إلى الوعي بضرورة التعاون على الصعيد الدولي، فالتعاون وحده يسمح لها بالانتصار على الرأسمالية. وهذا هو المعنى الحقيقي للكلمة الختامية من البيان الشيوعي « يا عمّال العالم اتحدوا ». هذه الكلمة التي تحوّلت فيما بعد إلى الشعار الاسمى للحركة العمالية.

الثورة الاشتراكية

تتحول البروليتارية بإتمامها لمهمّتها التاريخية، إلى القوة الحيوية الأساسية، ومرشد الثورة الاشتراكيـة والاجتماعية الأكثر عمقاً، والتي تحمل على عاتقها مهمة إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واستغلال الانسان للإنسان. وبإتمامها للثورة الاشتراكية تتحرر البروليتاريا، وتحرر كل العمال الآخرين والمجتمع بأكمله. وما دامت المصالح الأساسية لكل العمال تشترك مع مصالح البروليتاريا، فمن الطبيعي أن تشارك الجماهير الشعبية في الثورة الاشتراكية والفلاحون الشغيلون قبل كل شيء. إن تحالف العمال والفلاحين، كما يقول لينين هو الضمان الحقيقي للانتصار على الرأسمالية. ولهذا فالثورة الاشتراكية ليست لا تمرداً ولا انقلاباً يقوم به على مستوى القمة جماعة من المناضلين الثوريين ولكن حركة ونضال الأغلبية الساحقة من الشعب الذي كوّنت طليعته من الطبقة العاملة والحزب الماركسي - اللينيني.

وكما أشرنا الى ذلك سابقاً، فقضية السلطة هي القضية الأساسية لكلّ ثورة، لا يمكن إتمام المهام الكبيرة التي تطرح على البروليتاريا بشكل جيد إلا باستلام السلطة.

تستعمل الطبقات المستَغِلّة في صراعها ضد الحركة

الثورية العنف المفتوح، مستعملة بذلك وإلى أقصى حد، قوة الجهاز العسكري البيروقراطي للقمع. فمن الضروري على الطبقة العاملة أن تستعمل بدورها السلاح لاستلام السلطة.

على الشعب أن يناضل تحت قيادة الطبقة العاملة ضد الطبقات الاستغلالية، وعليه أن يفرض إرادته ويدافع على مكاسب الثورة.

دكتاتورية البروليتاريا

إن فكرة الانتقال من الرأسمالية، إلى الاشتراكية يعني بأنها الإدارة الحكومة للمجتمع من طرف البروليتاريا هي فكرة خاطئة، وتنقص من القيمة الثورية لكل النظريات الماركسية - اللينينية. فلا نستطيع الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بواسطة سنّ القوانين. فلا بد أن تكون هذه القوانين مدعمة من جانب الجماهير الشعبية المنظمة والقادرة على تطبيقها، وإنجاز مهام الثورة. فالأمر هنا إذن، يتعلق بالدفاع عن الملكية الجماعية وعن مصالح الشعب الشغّيل ضد الطبقات المستغلة التي تقاوم الثورة مقاومة شرسة، مستعملة كل الوسائل حتى الصراع المسلح.

ومن الدروس المهمة في تاريخ الحركة الثورية هي أن تتعلم هذه الثورات كيف تدافع عن نفسها. وليس هذا طبعاً كل شيء. فبعدما تصبح وسائل الانتاج ملكية جماعية، تطرح عدة مهام نفسها: التنظيم الضروري للاقتصاد على أسس علمية، ضمان الانطلاق السريع للقوى المنتجة، تجنيد العمال لتحقيق إجراءات أخرى يفرضها تشييد الإشتراكية. بيد أنه بدون سلطة بروليتارية، وبدون دولة بروليتارية لا يمكن تحقيق أي شيء. فسلطة البروليتاريا هي دكتاتورية بالنسبة للمستغلّين، وديمقراطية بالنسبة للعمال. فلا يمكن إنجاز أي شيء بغير هذا الشكل: فللبروليتاريا، والشغيلة الآخرين مصالح مشتركة. والطبقة العاملة بتسييرها

للدولة لا تنشد أي امتياز لها، بل على العكس من ذلك، فهي دائماً في الصفوف الأولى وفي القطاعات الأكثر صعوبة لبناء الاشتراكية وتعطي المثال للجماهير فتدفعها الى المشاركة الفعالة في إدارة شؤون المجتمع والدولة.

كيف يمكن للبروليتاريا أن تنظم دكتاتوريتها حتى تتمكن من إنجاز المهام المنوطة بها تاريخياً؟؟ هل يمكن استعمال جهاز الدولة البورجوازية الجاهز وتوجيهه بشكل عكسي؟ وهل يمكن الاعتماد على الموظفين الذين كانوا سابقاً في الادارة وتركهم يواصلون كتابة التعليمات؟؟؟ هل يجب أن تخضع هذه التعليمات للرقابة (تخضع للتوجيهات الجديدة للسلطة البروليتارية) وهل يستطيع القضاة كذلك أن يواصلوا تحقيقاتهم ويقدمون تقاريرهم (على أساس القوانين الثورية) وكذلك الجنرالات الذين يسيرون الفرقة العسكرية (تحت تعليمات أركان الحرب البروليتاري) والسجانون يحرسون المساجين (الذين يخربون الثورة طبعا والمجرمون)... وفي هذه الحالة سيشتغل جهاز الدولة في الفراغ. فالموظفون سيضربون عرض الحائط بتعليمات الحكومة البروليتارية، والجنرالات سينظمون محاولات ضد الثورة، والقضاة سيشوهون القوانين الثورية. فكل آلية الدولة البرجوازية يجب أن ترفض. فمن أجل مراقبة العمال، يقوم العمال بوظائف الدولة ويقوم بتنفيذ قرارات السلطة ممثلو البروليتارية لا ممثلو الطبقات الاستغلالية أو موظفو النظام البائد.

من هنا فمهمة البروليتاريا هي تفكيك جهاز الدولة البورجوازية، وخلق دولة من طراز جديد. دولة من نوع عالٍ. دولة اشتراكية تلتقي أشكالها التنظيمية مع مصالح العمال ومع هدف تشييد المجتمع الشيوعي. وعلى البروليتاريا ، من أجل الانتصار على المجتمع الرأسمالي، أن تعي بشكل جيد، المهام العاجلة، والأهداف التي لا يمكن تحقيقها إلاّ على أمد طويل، يعني استيعاب نظرية الشيوعية العلمية، بدون ذلك سيكون محكوماً على الحركة العمالية بالضياع في الظلام والتخبط والبحث بشكل أعمى عن الطرق التي يجب اتباعها.

من الذي يربط نشاط الحركة العمالية العالمية بالشيوعية العلمية ويشرح للعمال

أسباب بؤسهم ويوجههم إلى الوسائل الناجعة التي تخرجهم من هذا البؤس؟؟. لا فرد ولا عدة أفراد. ولا حتى أكثر الناس ذكاء وشجاعة قادر على قيادة هذه المهمّة بنجاح. لا يمكن للمسألة أن تحلّ إلا بواسطة الحزب طليعة الطبقة العاملة الذي يجمع في صفوفه الثوريّين الأكثر وعياً والأكثر حسماً حين يتعلق الأمر بالحسم، والأكثر قناعة بقضية الشيوعية. ودور الحزب طبعاً لا ينحصر في إشاعة الأفكار الماركسية - اللينينية، إذ مهما كان وعي المحاربين والمؤمنين بأهداف الثورة والمناضلين من أجل إنجاز مهام الثورة فلا يمكن لنشاطهم أن ينتصر إلاّ بالقدرة الحركية للمسيرين وبتجربتهم في مادة تنظيم المعركة والقدرة كذلك على تجاوز المشاكل العادية التي تحدث لحظة تجنيد الجماهير لتجاوز المعضلات المطروحة ومرشدهم في ذلك ليس شيئاً آخر غير الشيوعية العلمية.

ضرورة المرحلة الانتقالية

إن الثورة الاشتراكية لا تجد النظام الجديد جاهزاً. فالعلاقات الاشتراكية لا يمكنها أن تتكون في شروط الرأسمالية مثل العلاقات الرأسمالية التي تتكون في ظل شروط الإقطاعية. فبارتكازها على الامكانيات المادية المكتسبة (وبالخصوص الصفة الاجتماعية للانتاج) ترسخ الثورة وتثبت في المجتمع الأشكال الاشتراكية للاقتصاد وتضمن مستقبل وتطور العلاقات الانتاجية الاشتراكية.

وهذه المهام الضخمة، تؤسس لضرورة المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية أي لفترة تفكك العلاقات الرأسمالية القديمة وترسّخ علاقات اشتراكية جديدة. فالقضية هنا تتعلق بضرورة تحضير مخطط مضبوط بشكل علمي لتشييد الاشتراكية ويوجه الحزب كل نشاطاته وفق هذا المخطط. تصنيع البلاد، اشتراكية الزراعة، الثورة الثقافية، حلّ القضية القومية، كل هذه المهام العامة للمرحلة الانتقالية تشكل العنصر الأساسي للبرنامج اللينيني لتشييد الإشتراكية.

إنّ خلق صناعة ثقيلة، يسمح بحلّ مهمة أخرى أكثر تعقيداً في المرحلة الانتقالية وهي إعادة تنظيم الملكية الفلاحية الصغيرة الخاصة بالاستغلال الذاتي المنعزلة، ومحاولة إعادة إدماجها في التنظيم الزراعي الاشتراكي الكبير.

هذا هو إذن معنى البرنامج التعاوني اللينيني: فالدولة السوفياتية بفضله خلقت صناعة اشتراكية قوية وقادرة على إعادة تنظيم الإنتاج الزراعي وعلى توفير الأدوات الحديثة له وعلى الترسيخ التدريجي للعادات والتقالبد الجماعية وذلك باللجوء إلى أبسط الأشكال التعاونية بمعنى الإعتماد على وحدة القوى والوسائل. وباقتناعهم بمزايا العمل الجماعي المرتكز على الاستعمال الجماعي للجرارات والحصادات والآليات الزراعية الأخرى، يتجمع الفلاحون من تلقاء أنفسهم في الكولخوزات ويتنازلون عن الاستغلال الفردي.

فمن أجل تشييد الاشتراكية، من الضروري أن يتحرر العمال فكرياً ومن الضروري كذلك أن يفرض هذا ثورة ثقافية يجب عليها أن تعمّم الثقافة. (وضع كل القيم العلمية والفنية في حوزة الجماهير الشعبية الواسعة) وتعميقها (دفع العلوم، والتقنية، والفن إلى الأمام، وضمان تفتحها).

ضمن الظروف الخاصة بالاتحاد السوفياتي، بوصفها دولة متعددة الجنسيات، فالفترة الانتقالية بالنسبة لها فرضت مهمة أساسية: وهي تجاوز حدود التفرقة القومية وترسيخ علاقات تعاونية وأخوية بين كل الشعوب وأجناس البلاد. فالبرنامج اللينيني لتشييد مجتمع جديد أثبت جدواه في الاتحاد السوفياتي وفي بلدان اشتراكية أخرى.

وإذا قمنا باستخلاص ما ورد، نستنتج بارتياح ما هي طرق الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية والمحددة علمياً من طرف الماركسية - اللينينية.

فمن أجل وضع حدّ نهائي للّامساواة الاجتماعية والبؤس، وآلام الجماهير الشعبية، يجب قبل كل شيء نزع وسائل الانتاج من القطاع الخاص وجعلها ملكية عامة لكلّ المجتمع، وهذا طبعاً لا يمكن أن يتم إلاّ بواسطة ثورة الطبقات المحرومة والمشردة، تحت راية الطبقة العاملة وطليعتها الماركسية - اللينينية. فلا يمكن إذن، للثورة أن تنتصر بدون تحطيم جهاز الدّولة البورجوازية وبدون خلق دولة جديدة - اشتراكية تقودها الطبقة العاملة.

في الماضي، كل الثورات القديمة التي قامت، أدّت إلى تغيير شكل استغلالي بآخر أكثر استغلالاً، لكن الثورة الاشتراكية، فهي تضع حدّاً نهائياً وإلى الأبد

لاستغلال الإنسان للإنسان وتفتح أمام المجتمع طريق المستقبل الزاهر. وهنا يكمن بعدها ومحتواها التاريخيين.

النظام الاشتراكي العالمي

إن إنتصار الثورة الاشتراكية في عدة بلدان أوروبية وآسيوية في الحرب العالمية الثانية، كان بعد انتصار ثورة أكتوبر، أكبر حدث في عصرنا هذا، فالإشتراكية تجاوزت إطار البلد الواحد لتصبح نظاماً عالمياً. سيرورة تطورها أثبتت أنَّ العقيدة اللينينية عقيدة أممية، وتصلح لكل البلدان وتوجه كل الشعوب نحو الطريق الصحيح.

والتجربة أثبتت صحة عنصرين أساسيين في الفكر الماركسي اللينيني، متعلقين بالعالم الجديد: أولاً وحدة القوانين واختلاف أشكال الانتقال الى الاشتراكية، وثانياً تكوين نوع جديد من العلاقات بين الأمم مرتكزة على الأممية والصداقة الأخوية بين الشعوب الحرّة.

أشكال مختلفة وقوانين متشابهة

في النظام الرأسمالي تتطور الدول بشكل غير متساوٍ، وتصل الى مرحلة الثورة الاشتراكية بطرق مختلفة: بعضهم يمتلك اقتصاداً متطوراً جداً، البعض الآخر أقل تطوراً، بعضهم مستقل سياسياً أو على الأقل شبه مستقل، وآخرون مستعبدون من طرف الامبريالية. فالبنية الطبقية للمجتمع تبيّن اختلافات مهمة متعلقة بوجود أو عدم وجود البقايا الإقطاعية، وبدرجة تطور العلاقات الرأسمالية (حقهم في التركيبة الكلية للسكان والدور السياسي للبروليتاريا والفلاحين. ووجود أو غياب الوسط الوطني المثقف. مدى متانة مواقع البورجوازية الخ...). إن خصوصيات التطور التاريخي، المميزة القومية، تقاليد حركة التحرر الثورية، كلها بدورها تعتبر مهمة. وإضافة الى ذلك، فميزان القوى، أو الظرف الدولي، أو بمعنى آخر، فالعناصر الخارجية تمارس تأثيراً كبيراً على تطور السيرورة الثورية في هذا البلد أو ذاك.

واضح أنه من الشروط الأولى، المختلفة لتشييد الاشتراكية أن تتطابق

الأشكال، والطرق، وخطوات التحولات الاشتراكية المختلفة. وعلى عاتق الطبقة العاملة المنتصرة وطليعتها الشيوعية تقع المهات الصعبة: تطبيق المبادىء العامة للتعليم الماركسي - اللينيني مع مراعاته الظروف الخاصة لكل بلد، إيجاد أشكال وطرق بناء المجتمع الجديد التي تسمح بالوصول الى تحقيق الأهداف المحددة من طرف النظرية الشيوعية العلمية بخسائر أقل. يستطيع الثوريون أن يستفيدوا من تجارب البناء الاشتراكي في بلدان صديقة أخرى، بدون الاعتماد على نقلها حرفياً: فالمطلوب في بلد ما، قد لا يعطي النتائج نفسها في بلد آخر، وكذلك التجربة المتراكمة في البلدان الأخرى، يمكن أن تستعمل وتطبق بشكل خلّاق وبالاعتماد على خصوصيات البلد ووضعه الدّولي.

كان لينين يقول إن التاريخ يخلق حتماً الكثير من أشكال الانتقال الى الاشتراكية، وهذه النبوءة تأكدت بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبحت الاشتراكية نظاماً عالمياً. وفي عداد البلدان التي حدثت فيها ثورات اشتراكية، نجد بلداناً مصنعة ومتطورة جداً، وبلداناً زراعية، والمستعمرات القديمة، وشبه المستعمرات، الأمر الذي يفسر تنوع أشكال وطرق التشييد الاشتراكي.

إحدى الخصوصيات المهمة المحددة لطرق الانتقال الى الاشتراكية في معظم هذه البلدان هي أن الثورات انتصرت على اثر حركة قوية مناهضة للفاشية، جمعت في جبهة شعبية وديمقراطية، الفئات العريضة من السكان (الفلاحون، البورجوازيون الصغار، المثقفون، وجزء من البورجوازية المتوسطة التي حركتها العواطف النضالية) تحت راية البروليتاريا وطليعتها الشيوعية.

ولكن وضمن السياق نفسه، إذا كان لهذا البلد أو ذاك أو لمجموعة بلدان طرق تطورها الاشتراكي الخاص بها، فلا يستخلص أبداً من هذا، ان لكل بلد اشتراكيته الخاصة. لا توجد، ولا يمكن أن توجد اشتراكية روسية، واشتراكية صينية، وألمانية، وبولندية الخ.. فالخطوط الأساسية للنظام الاشتراكي تفسر الحاجات الموضوعية لتطور المجتمع الانساني، ولا يمكن أن تختلف من بلد لآخر أو من شعب لآخر.

وللسبب نفسه فالتحولات الاشتراكية، على الرغم من تنوع الأشكال والطرق، تخضع لقوانين عامة خاصة بالانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. فهي لا تشكل مجموعة من القوانين الغامضة ولكن على العكس من ذلك، فهي علامات استدلال مرتكزة على العلم ومؤكدة تفرض على منفذها، تطبيقاً خلاقاً.

فالبروليتاريا، والشغيلة يستطيعون استرجاع وسائل الانتاج بتعويض، ويمكنهم كذلك أن يأخذوها بدون مقابل ويستطيعون أكثر من هذا، نزع أملاك البورجوازية بشكل حاسم أو بالتدريج: لكن الأهم هو أن تصبح، وفي كل الأحوال، وسائل الانتاج ملكية جماعية وإلاّ لا نستطيع أن نتكلم عن الاشتراكية. فالقضية في النهاية، ليست قضية اختيار ولكن قضية قانون التطور الاجتماعي. ويمكن لسلطة البروليتاريا أن تتخذ شكل نظام الحزب الواحد أو بالاعتراف بتعدد الأحزاب ولكن في الأحوال كلها، فالتسيير الحكومي للمجتمع يجبر أن تقوم به الطبقة العاملة وطليعتها السياسية. ويجب على النظام السياسي للاشتراكية أن يضمن مشاركة الجماهير العريضة في تسيير الدولة وتشجيع مبادرتها الحرّة وخلقها، بمعنى آخر، تعميق الديمقراطية الاشتراكية. وهنا كذلك، المسألة ليست مسألة اختيار وانتقاء ولكن مسألة قانون التطور الاجتماعي. إن سلطة الطبقة العاملة المتحالفة مع بقية الشغيلة تستعمل لكي تضع حداً نهائياً للسيطرة الاجتماعية والاقتصادية للمستغلين الرأسماليين والآخرين. ودور الشيوعيين هو ضمان وحدة وتلاحم الجماهير الشغيلة وتوجيهها لبناء المجتمع الجديد. فالتطور المعاصر للاشتراكية يعلمنا بأنه لا يمكن ترسيخ الاشتراكية إلاّ إذا كانت السلطة العمالية تعرف كيف تدافع عن الثورة ضد هجمات العدوّ الطبقي.

هذه القوانين العامة للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية الموضحة في النظرية الماركسية – اللينينية، جُرّبت في الاتحاد السوفياتي وفي بلدان اشتراكية أخرى وأعطت ثمارها وهي مذكورة في وثائق الحركة الشيوعية العالمية. وإضافة الى ذلك، فممارسة الطبقة العاملة للنضال الثوري يغني ويعمق بشكل دائم محاولة الاقتراب من طرق تطور التشكيلة الاجتماعية الجديدة.

وبالاستناد إلى القوانين العامة، وباللجوء الى الأشكال الاقتصادية

والسياسية الأكثر تنوعاً وبالاتفاق مع الظروف الموضوعية الخاصة، أعادت شعوب البلدان التي التزمت بالخط الاشتراكي للتطور صياغة النظام الاجتماعي الجديد بكامله. وكما تؤكد مقررات الأحزاب الشيوعية والعمالية، إن بناء مرتكزات الاشتراكية ما يزال مطروحاً في بلدان عديدة بينما في بلدان أخرى فقد شُرع في بناء المجتمع الاشتراكي المتطور.

وإذن، نستنتج من هذا القول، أن انتصار البناء الاشتراكي متعلق بالشروط الموضوعية والذاتية في آن واحد، وبكيفية التطبيق الفعال بشكل أو بآخر، للأفكار الماركسية - اللينينية وبنوعية توجه عملية التطور الاجتماعي. فالتعامي عن هذه المتطلبات وإهمال النظريات يمكن أن يحول وسائل وطرق البناء الاشتراكي إلى حائل يعيق الى حدّ كبير خلق المجتمع الجديد.

نوع جديد من العلاقات الدولية

إن تحول الاشتراكية إلى نظام عالمي جديد، طرح مشكلات جديدة أمام الحركة الشيوعية: كيف يجب أن تكون نوعية العلاقات بين الدول الاشتراكية.

فالشروط الأولى لحل هذه المشكلة واضحة. فأحد أهمّ أهداف الاشتراكية والشيوعية هو الانتهاء بشكل دائم من التخوّف، والعداء القومي، وتشييد سلم أبدي على الأرض وتعميم الأخوة بين الشعوب الحرّة. وبطبيعة الحال، فهذه الأهداف يجب أن تلتقي مع مجموع العلاقات بين الدول الاشتراكية.

فالأمر هنا، لا يتعلق بالمثل الشيوعية ولكن أيضاً بالضرورة الموضوعية: فالدول التي مشت في طريق الاشتراكية يجب أن تتجمّع في تحالف قوي. فهذه الضرورة تجسدت على الصعيد النظري كما على الصعيد التطبيقي، وعلى صعيد الواقع السياسي. منذ نشأتها، وشعوب البلدان الاشتراكية مهددة بالاعتداء الامبريالي وهذا ما دفع بها إلى ضرورة توحيد قواها للدفاع عن الثورة وتشييد الاشتراكية. فبالتطور الأقصى وحده للعلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية الصديقة، يصبح من الممكن الوقوف في وجه الحصار الاقتصادي والتحرر من الابتزاز التجاري الذي يُسيّر السوق الرأسمالية واكتساب التدعيم المؤكد والاستفادة من المساعدة الفعالة من أجل انطلاقة اقتصادية سريعة.

وأخيراً، فبتشاورها في السياسة الخارجية، وبظهورها كجبهة موحدة على الصعيد العالمي، تزيد الدول الاشتراكية من تأثيرها السياسي على مجرى الأحداث العالمية.

فشراكة النظام الاجتماعي والاقتصادي، وتبني الأيديولوجية الماركسية - اللينينية إضافة الى المصالح السياسية العاجلة. فكل هذه العوامل المشتركة تفرض على البلدان الاشتراكية ضرورة التوحّد. والأمر ههنا لا يتعلق فقط بتحالف بين الدول ولكن كذلك، بتكوّن وتطور نوع جديد جذرياً، من العلاقات الدولية.

يقول ماركس في النظام الرأسمالي «ربح الواحد معناه خسارة الآخر». وبالاعتماد على النظرية الماركسية - اللينينية وعلى التجربة، نستطيع أن نقول اليوم: الربح لكلّ دولة في إطار النظام الاشتراكي، معناه ربح الدول الأخرى كلها.

وبطبيعة الحال، فهذا النوع الجديد من العلاقات الدولية لا يظهر بشكله النهائي مباشرة. يجب تنظيم شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية السياسية الجديدة والعلاقات الثقافية بين الدول الاشتراكية. فالعلاقات الدولية الجديدة تفرض مرحلة تاريخية طويلة من التكوّن، مرحلة ما يزال إنجازها التام بعيداً ولذلك، فمن السذاجة بمكان، الاعتقاد بأن وحدة وتلاحم البلدان ذات النظام الاشتراكي العالمي، تتشكّل من تلقاء نفسها آلياً. يجب تجاوز الاختلافات القومية، والخوف، والأفكار القومية المسبقة القديمة. إن المسائل النزاعية في العلاقات بين الدول والموروثة من الرأسمالية يمكن أن تسقط. لكن يحدث أن لا تلتقي المصالح الوطنية والقومية بين مختلف البلدان. وعلى الرغم من أن هذه الصعوبات تعتبر صغيرة قياساً لجدية وجدوى التعاون الأخوي بين البلدان الاشتراكية. ويجب حلّ هذه المصاعب ببذل مجهودات ضخمة.

وإذن، فمن المفيد أوّلاً للأحزاب الشيوعية والعمالية أن تتبع سياسة ماركسية لينينية صحيحة، وأن تعرف كيف توحّد المصالح القومية لبلدانها مع مصالح كل المجموعة الاشتراكية.

ليس للناس جميعاً الطريقة نفسها للنظر إلى الأشياء والقناعات نفسها، التي تقربهم من أوجه البناء الاشتراكي المختلفة. فالعلاقات بين الدول ليس من الضروري أن تلتقي. لكن الاعتقادات والأهداف المشتركة هي التي لها إمكانية إعداد قرارات متصلة بدراسة حرّة للمشاكل. تلجأ الأحزاب الشيوعية والعمالية من أجل ذلك الى لقاءات ومفاوضات فتتبادل الوفود وتدرس في جو أخوي وصريح كل المشاكل التي تهمّها.

إن احترام المبادىء التي أكد الزمن صحتها وهي محفوظة في العديد من وثائق وبرامج الحركة الشيوعية، يكتسي أهمية خاصة على مستوى العلاقات بين الدول الاشتراكية. بيد أن المبادىء الديمقراطية العامة للعلاقات الدولية (المساواة في الحقوق، احترام الاستقلال والسيادة الوطنية، عدم التدخل في المسائل الداخلية بين الدول الخ...) ترتكز على مبدأ الأممية الاشتراكية البروليتارية. ومفهوم أممية يحتوي على مدّ يد المساعدة في كل المجالات والتي تضاعف حتماً قوة البلدان الاشتراكية. فالوفاء للأممية يضمن التطور الديناميكي لكلّ بلد شقيق والقوة العظيمة لكل النظام الاشتراكي العالمي. فالأممية بهذا المعنى، هي النضال بدون هوادة ضد كل مظاهر القومية الغريبة عن البروليتارية.

إن الأوساط البورجوازية الصغيرة تشجع القومية. تشارك الجماهير الفلاحية، بغض النظر عن الطبقة العاملة، والبورجوازية الصغيرة المدينية في حركة البناء الاشتراكي. فالظروف المعيشية لهذه الفئات في النظام الرأسمالي تفرض عليها ازدواجية من التناقضات الأيديولوجية: أنانية الملاّك الصغير عندما تصبح عامة على المستوى الوطني، تأخذ شكل أنانية قومية: ومن جهة ثانية هناك رغبة الانغلاق والانعزال عن العالم الخارجي في حدود البلد الأمّ، واعتبار الأمة التي ينتمي لها هي أرقى من كل الأمم

وإذن، فإحدى مهام البروليتاريا الأساسية، تفرض ربح الجماهير البورجوازية الصغيرة لصالح الأيديولوجية البروليتارية الماركسية - اللينينية، وتربية الوعي الأممي لديها وقيادتها في طريق الشيوعية العالمية. فلينين لم يتوان لحظة واحدة عن تأكيد أهمية هذه المهمّة خصوصاً في البلدان التي يشكّل فيها الفلاحون الغالبية العظمى. إن خطر المفاهيم القومية البورجوازية الصغيرة كبير جداً عندما يظهر في صفوف الحزب الذي قام بالثورة الاشتراكية واستولى على السلطة.

في هذه الحالة، النتائج الوخيمة لا تترجم فقط في تشويه مثل ومتطلبات الاشتراكية العلمية داخل البلد، ولكن كذلك باختراق مبدأ الأممية الاشتراكية على الصعيد العالمي. فالأفكار القومية المسبقة في النهاية تولّدُ اتجاهات مضادة للاشتراكية وتُسيء لها.

إن الايديولوجية السياسية المادية ذات الطبيعة البورجوازية الصغيرة والقومية، والموجهة ضد المصالح المشتركة للدول الاشتراكية، سبّبت وتسبّبُ إساءة كبيرة للاشتراكية.

تعمل الأحزاب الماركسية - اللينينية بمحاربتها للمظاهر القومية البورجوازية الصغيرة المختلفة، على تدعيم وحدة الدول الاشتراكية. وفي نضالها طبعاً، قد تصطدم بعدة عوائق وتعرجات تاريخية، ولكن على الرغم من هذه الصعوبات

وصعوبة بناء نوع جديد من العلاقات الدولية، فالخطى نحو الاشتراكية ستكون جيدة وثابتة لأنها تستجيب لأهداف التطور الاجتماعي ولمصالح الشعوب التي التزمت بطريق بناء الاشتراكية والشيوعية.

النظام الاقتصادي الاشتراكي العالمي

تتجلى مزايا العلاقات الدولية الجديدة بشكل واضح في التعاون الاقتصادي المتنوع بين الدول الاشتراكية: تجارة رابحة دائماً، تسليف، مساعدة تقنية في بناء المؤسسات الصناعية، تبادل للخبرة العلمية والتقنية

والتعاون في الانتاج.

يقدم الاتحاد السوفياتي مساعدته للبلدان الشقيقة في بناء المؤسسات الصناعية (١٥٦٠وحدة، كانت قد بدأت تعمل مع بداية سنة ١٩٧٧)وفي تكوين المتخصصين، ويغطي الاتحاد السوفياتي جزءاً كبيراً من احتياجات مواد الطاقة الأولية (البترول والغاز) وفي الأدوات والأجهزة والآلات.

إن البلدان الاشتراكية الأكثر تقدماً، لا تبحث عن الربح من وراء المساعدة التي تقدمها لحلفائها، ولا تلعب لعبة « الخيرين ». فالعالم الاشتراكي لا ينقسم الى « خيرين » و« مستفيدين ». فكل دولة تجند قبل كل شيء خيراتها الداخلية من أجل بناء المجتمع الجديد وبالتعاون مع كل البلدان الاشتراكية الأخرى، هكذا تتكون علاقات المساعدة الأخرى.

فالبلدان

الاشتراكية تتبادل منتجاتها إضافة الى الحاجات الضرورية الاستهلاكية.

وترسخ الدول الاشتراكية بوضعها حداً نهائياً لاستغلال بلدان لأخرى، المساواة في الحقوق، وتجمع شيئاً فشيئاً شروط تطور اقتصادي حقيقي في النظام الاقتصادي الاشتراكي العالمي.

القوة الثورة الأساسية

تلعب الاشتراكية العالمية في العالم المعاصر، دور القوة الثورية المجددة، خصوصاً باعتبارها هي المثال. بطبيعة الحال، فالمجتمع الاشتراكي الجديد والمتحرر من استغلال الانسان للانسان، ومن استغلال أمة لأمة، نموذج حي يشهد على المزايا الضخمة للنظام الاشتراكي، فالنسب العالية للتوسع الاقتصادي، وتلاشي البطالة والأمراض الاجتماعية الأخرى التي أنتجها النمط الانتاجي الرأسمالي وخلق نظام متطور للضمان الاجتماعي، والتعليم الشعبي، وتطور العلوم والثقافات، إن كل هذه الإنجازات الاشتراكية تؤدي حتماً إلى الانتشار السريع

للأفكار الماركسية - اللينينية وهذا ما يقدم أحسن الأشكال لخدمة التأسيس الاشتراكي للمجتمع.

إن دور النظام الاشتراكي في العملية الثورية العالمية، يتجلّى كذلك في شلّه للقوى الامبريالية وهذا ما يساهم في تطوير الحركة الثورية. فالدول الاشتراكية بارتكازها على القوى الاقتصادية، وتاثيرها السياسي المتنامي، تحاصر السياسة الامبريالية التي تصدر الثورة المضادة. وبذلك تجهض الدول الاشتراكية أحلام الأوساط الأكثر رجعية والأكثر شراسة والتي تهدف الى إعلان حرب جديدة. فالإمكانات النووية للاتحاد السوفياتي والتي كانت ثمرة مجهودات خلاقة، تصلح للدفاع عن السلم.

وأخيراً، فالدول الاشتراكية تقدم دعماً غير محدود للحركة الثورية والمساعدة المادية والفكرية أو متى كان ضرورياً (الفتنام وأنغولا مثلا) تقدم مساعدة عسكرية مباشرة للشعوب المناضلة من أجل الاستقلال الوطني من أجل الحق في تقرير المصير.

نستطيع أن نقول أن الاشتراكية الفعلية هي عامل أساسي للتغير الكبير لميزان القوى الدولي في صالح الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية والتحرر الوطني والتقدم الاجتماعي.

حركة الطبقة العمالية الثورية

إن أعمال العمال وفئات الشغيلة الأخرى، الاقتصادية والسياسية هي بمثابة الميزان الذي يؤشر إلى أي درجة بلغها التنظيم والوعي العماليين. فالحركة العمالية تتطور نوعياً ومستوى متطلباتها يزداد، إضافة إلى المتطلبات المتعلقة برفع الأسعار وتخفيض ساعات يوم العمل وتحسين نظام الضمان الاجتماعي والتقاعد، ويناضل العمال من أجل الحق في تسيير الانتاج ومن أجل ظروف جيدة تضمن التثقيف للعمال والتعلم واحترام كرامتهم، فهم يريدون الحياة الكريمة والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية، الأمر الذي يفرض توسيعاً في الحقوق الاجتماعية والحريات الديمقراطية وهذه الطموحات العمالية هي في الأساس، موجهة ضد سيطرة الاحتكارات، وتقوض أهمّ ركائزها وتصعّد فوضى

النظام الرأسمالي وتربكه فتتجمع الشروط التي تسمح للطبقة العمالية بأن تقوم بمهمتها بشكل كامل: أي التحويل الثوري للمجتمع. وفي طليعة الطبقة العاملة توجد الأحزاب الشيوعية التي تصلب القوى التقدمية في نضالها من أجل السلم والديمقراطية والاشتراكية وهذه الأحزاب تمارس نشاطها في أكثر من تسمين دولة.

إن الاستراتيجية والتاكتيك يسمحان بتلاحم الجماهير بالثورة التي تتطلب من الحزب الماركسي - اللينيني أن يدرك في اللحظات العسيرة كيف يجمع بهدوء كل قواه من أجل المعركة الحاسمة القادمة. هذه المهمة يمكن أن تقاد بشكل جيد في النضال من أجل الاستقلال الوطني، ومن أجل الاحترام وتوسيع الحقوق والحريات المدنية ضد عسكرة الاقتصاد الوطني وضد الفاشية والحرب، وكما أكد على ذلك لينين، فالتغيرات السياسية الديمقراطية الحقيقية تحضر التربة للثورة الاشتراكية وتقرب آجال تحقيقها بتوسيع القاعدة، وباكتساب فئات جديدة من البورجوازية الصغيرة والجماهير شبه البروليتارية لمعركة الاشتراكية الفاصلة، وبذلك يتحوّل النضال من أجل الديمقراطية الى عنصر نضال من أجل الاشتراكية.

وتستطيع الطبقة العاملة، بوجودها على رأس الحركة الديمقراطية، أن تفرض تطبيق الإجراءات التي تتجاوز إطار التغيرات الديمقراطية البورجوازية العادية، وتسهل مهمة النضال من أجل انتصار الثورة الاشتراكية.

إن الاقتراب البناء والمنهجي من النظرية الماركسية - اللينينية، وتحضير استراتيجية وتاكتيك حقيقيين لكل مرحلة من مراحل التطور التاريخي، متعلقان الى حد كبير بالنضال الحاسم ضد المرتدين والدوغمائيين واليمين واليسار الانتهازيين.

فاليمين الانتهازي تيار يمكن أن يوجد داخل الحركة الشيوعية وفي ممارساته يبتعد في الكثير من الحالات عن المواقع الثورية الحقيقية، ويقدم تنازلات للايديولوجية البورجوازية وقد يصل في بعض الأحيان إلى حد الإصلاحية بمعنى التصالح مع عدو الطبقة البروليتارية وبقية الشغيلة، واليسار الانتهازي يجسده

الذين يحتقرون العمل البناء ولا يعترفون إلا بالعنف المسلح.

فلأول نظرة، يظهر هذان النوعان من الانتهازية متناقضان ولكنهما في الجوهر يلتقيان في معارضتهما للماركسية ولهما نفس الأصل البورجوازي الصغير.

وبأخذها بعين الاعتبار لكل مظاهر الاقتران والتلاحم الخارجة وللظروف الموضوعية الخاصة لكل بلد، تطرح الأحزاب الشيوعية في برامجها الأهداف العاجلة والأهداف ذات الأمد البعيد في نضالها، آخذة بعين الاعتبار الظروف الموضوعية للتطور في مختلف البلدان. وإذن فمن الطبيعي جداً، أن لا تلتقي برامج الأحزاب الشيوعية في النقاط كلها ولكن في الأمور الجوهرية. إن الأحزاب الشيوعية في البلدان الرأسمالية تشترك في اعتبار أن المسألة المهمة في نضالها ضد الاحتكارات هو وحدة عمل الطبقة العاملة.

حركة تحرر الشعوب

إن هزيمة الاستعمار حدث تاريخي كبير ويحتل في أهميته المرتبة الثانية بعد ظهور النظام الاشتراكي العالمي. وقد ساعد على هزيمة الاستعمار، تغير ميزان القوى الكلّي في العالم الذي خسرت الرأسمالية بموجبه القدرة على السيطرة في الشؤون الدولية وبفضل الدعم اللاّمحدود الذي قدمته القوى الثورية المعاصرة لقضية التحرر وتقرير المصير الوطني للشعوب، هذه القوى التي ليست إلاّ النظام الاشتراكي العالمي والحركة العمالية الدولية.

إن التحرر من نير الامبريالية واكتساب الاستقلال السياسي، ليس إلاّ مرحلة أولى وشرطاً سابقاً لحل المهام المتعددة والمعقدة التي تطرح على الشعوب التي كانت قديماً مستعمرة وتابعة. فالمهمة الأساسية إذن، تتلخص في كيفية تعويض التأخر الاقتصادي ومعالجة تراكمات قرون من العبودية، وضمان الانطلاقة السريعة على المستويات كلها. وتسمى هذه البلدان، الدول النامية.

لكن مقابل كل ذلك، تصر الامبريالية على استغلال البلدان التي هي في طريق النمو، الأمر الذي يعقد المهام الاقتصادية والاجتماعية ويعيق تحقيقها. ولكن مع ذلك فهي مجبرة على التنازل عن أشكال السيطرة السياسية المباشرة فهي، أي

القوى الامبريالية والاحتكارات، تلجأ الى أشكال مختلفة للاستعمار الجديد. فهي تحقق أرباحاً ضخمة من خلال استغلالها لليد العاملة وتسوق منتجاتها الى البلدان الضعيفة من حيث التطور الاقتصادي وتستورد منها المواد الأولية. فهذه السرقة البشعة تظل ممكنة ما دامت الامبريالية ترتكز على البورجوازية الكومبرادورية (يعني الخونة والمعادون لبلادهم) التي تستلم من الاحتكارات الأجنبية تزكيات وتساهم هي بدورها في غرس أنظمة رجعية.

وإذن فتحقيق المهام العاجلة التي تطرح على الشعب، تفرض نضالا قوياً ضد الابتزاز الامبريالي وضد سيطرة الرجعية المحلية، ويجب إذن الإسراع بإنجاز الثورة لدعم الاستقلال السياسي وحده ولكن الاقتصادي كذلك، وضمان توجه البلدان النامية الى طريق التقدم.

تتخذ الدول النامية، بطموحها نحو الانطلاق الاقتصادي الحقيقي، عدة إجراءات للحدّ من العلاقات الرأسمالية. فتخلق مثلا قطاعاً شعبياً واسعاً في الاقتصاد وتنظم الرقابة على نشاطات رأس المال الأجنبي، وتخطط للتطور الاقتصادي مُطَورة في الوقت نفسه، نظام تكوين الإطارات الوطنية الخ...

إن الحقيقة اليومية، والتجربة النضالية ضد الامبريالية، ومحاولة حل المشاكل الأساسية للتطور الوطني والاجتماعي، تدفع بعمال هذه البلدان حتماً، وبتنظيماتها السياسية إلى التعود على النظرية الشيوعية العلمية والتآخي معها.

فالاتحاد السوفياتي، والبلدان الاشتراكية الأخرى بمجموعها، يطمحون الى القيام بواجبهم الأممي وتقديم المساعدات السياسية والاقتصادية واحتمال المساعدة العسكرية، للشعوب المناضلة من أجل تقرير المصير الحر والمستقل. فبقدر ما تتوجه الثورة الديمقراطية الوطنية تجاه الاشتراكية، بقدر ما يزداد تفاعلها مع القوى الثورية المعاصرة الأخرى.

السلم، والتعايش السلمي

قبل ظهور الاشتراكية كنظام عالمي، كانت العلاقات الدولية ترتكز فقط على المبادىء التي خلفها النظام الرأسمالي: اللاّمساواة واستعباد بلدان لأخرى وسيطرة قوة العنف.

وتشكل اعتداءات الحروب في النظام الرأسمالي أكثر المظاهر العنيفة للتناقضات بين الدول. وفي المرحلة الامبريالية تتخذ الحروب أبعاداً جديدة لم يسبق لها مثيل، فتسبّب الآلام المضنية للشعوب والمآسي. فالحرب العالمية الأولى خلّفت وراءها عشرة ملايين ضحية، والحرب الثانية خلفت أكثر من خمسين مليون ضحية.

وكما توقع ماركس، قبل عدة سنوات، فقد كانت كلمة سلم مكتوبة على علم أكتوبر الاشتراكي. أول شيء قامت به السلطة السوفياتية هو إصدار مرسوم خاص بالسلم، توجهت به الى كل الشعوب. والاشتراكية كانت وما تزال تعني سياسة خارجية جديدة كلية، مبنية على الأممية، والطموح الى السلم والصداقة بين الشعوب كلها. نوع جديد من العلاقات الدولية ظهر في إطار المجموعة الاشتراكية، لقد أصبحت الاشتراكية أكبر ضمان للدول التي زال عنها الاستعمار، وأكبر سند لها.

إن سياسة التعايش تعني التراجع عن الحروب لتسوية الخلافات الدولية، والاحترام الضروري للسيادة وللمساواة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين كل الدول، وهذا هو الأمر المفيد بغضّ النظر عن طبيعة الأنظمة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية.

بعض الأوساط والشخصيات البورجوازية

تحاول أن تؤكد على أنه للحفاظ على السلم لا بد من وجود

ثوريين يتنازلون عن قضيتهم بمعنى آخر الإبقاء على الوضع الاجتماعي والسياسي وتثبيته (يعني تثليج كل الأنظمة في العالم) والتنازل عن النضال الايديولوجي على الصعيد العالمي، فهذه الطروحات غير مقبولة أساساً ولا أحد في مقدوره إيقاف قوانين التطور الاجتماعي الموضوعية. فأينما وجدت اللاّمساواة والإضطهاد الاجتماعي والقومي، ستظل المعركة قائمة أبداً.

إن التعايش السلمي يهمّ فقط العلاقات بين دولة ودولة. فلا يوجد أي تناقض بين السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي الذي يهدف الى ترسيخ هذا المبدأ في علاقاته مع الدول الرأسمالية، ومبدأ تضامن الشيوعيين السوفيات مع نضال الشعوب الأخرى التي تناضل من أجل الحرية والتقدم. فلا يمكن أبداً للتعايش السلمي أن يلغي المعركة الايديولوجية بين الاشتراكية والرأسمالية.

- 4 - النّظام الإقتصادي الإشتراكي

شاهد عصرنا ميلاد مجتمع اشتراكي حقيقي، وقد كان ثمرة عمل ونضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية التي مشت تحت راية الشيوعية. فكلمة شيوعية في وعي الملايين من الناس في العالم أجمع أصبحت مثالاً حيّاً لها الاتحاد السوفياتي ومجموعة الدول الاشتراكية.

والنظام الاجتماعي الجديد تتفاوت مستويات نضوجه في مختلف الدول. في الاتحاد السوفياتي مثلا، هناك مجتمع اشتراكي. ومعرفة أسسه الاقتصادية وبنيته الفوقية السياسية ومبادىء تنظيم حياة الدولة والشعب، والأيديولوجية، والحق، والفكر الذي يتصف به، فمعرفة كل ذلك يعطي فكرة شاملة عن الاشتراكية بوصفها المرحلة الأولى للشيوعية.

الملكية الجماعية وهدف الانتاج

الأسس الاقتصادية للإشتراكية

إن وسائل الانتاج في الاتحاد السوفياتي، هي ملك للمجتمع. وهذا طبعاً يحدد صفة العلاقات الانتاجية والنظام الاقتصادي للاشتراكية. من هنا فلا وجود للطبقات في الاتحاد السوفياتي. فكلها سلبت منها وسائل الانتاج ولا حق طبقة الملاّكين الخاصين. لا يوجد قليل الحظ وسعيد الحظ فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج. فهي جماعية وهذا ما يمنعها من أن تتحوّل الى رأسمال استغلالي ويمنع قوة الانتاج من أن تتحول إلى سلعة. إن الملكية الجماعية بهذا المعنى، تلغي استغلال الإنسان للإنسان. في المكان الذي لا يوجد به استغلال بحيث يتمكن

البعض من استغلال ثمرة عمل الآخرين، يكون العمل الفردي هو المنبع الوحيد والضروري للوجود الإنساني. فالملكية الجماعية تلغي الطفولية، فالكل متساوون في إجبارية العمل.

إن أجور العمل تتعلق كلية بمستوى غنى المجتمع وبمدى وضع ثمرات العمل في حورة المجتمع وتزيعها بعدل بين المواطنين: فبقدر ما يكون المجتمع غنياً. يعيش أهله بشكل جيد. وإذن فالجميع لرفع مستويات عيشهم، يهمهم تطور الانتاج الاشتراكي والمصالح الاقتصادية التي تجمعهم. فعلاقات الانتاج في الاشتراكية هي علاقات تعاونية ومدّ يد المساعدة بين العمال المتحررين من كل أشكال الاستغلال.

إن تطوير الاقتصاد الاشتراكي وتسييره لا يتم بواسطة الأعمال المتفرقة والمتناقضة التي تقوم بها جماعة من الناس، ولكن بالإرادة الموحدة للمجتمع والجماعية حيازة وسائل الانتاج. فالملكية الجماعية ترفض الفوضوية في الانتاج والأزمات، والبطالة. فهي على العكس من ذلك تقدم وتوفر، إمكانية التخطيط الضروري والمنظم للتطور، بمعنى آخر. فسيطرة جماعية الملكية تعني أن الانتاج مسيّر لا من جانب القوانين العمياء وفوضوية الرأسمالية، ولكن يسير وفق القوانين الاقتصادية للاشتراكية، المدروسة والسارية المفعول في المجتمع.

هذه هي خصوصية الملكية الجماعية

إن الملكية كما نعرفها هي علاقة اجتماعيه معبرة عن شروط الإنتاج وتوزيع واستهلاك الخيرات المادية. فى الحياة اليومية، تبدو علاقات الملكية كحق شرعي للتملك، وأمر مقدس من طرف القانون. رعلى هذا الأساس يمكن لأفراد أو لمجموعة أفراد أو دولة مالكة أن تستخدم هذه الخيرات أو تلك ويتصرفوا فيها. الميزة الأساسية لحق الملكية، هي امتلاك الخيرات المادية. والمالك يستطيع أن يورث غيره من الناس أو من التنظيمات ويسمح لها بحق الاستعمال، وفي أحيان كثيرة، حق التصرف بأملاكه من دون أن يفتقد صفة المالك لها، فهو لا يخسر حق الملكية إذا تنازل عنها (يبيعها أو يهديها).

في الاتحاد السوفياتي، إن مجموع وسائل الانتاج والقيم المادية الأخرى، هي ملكية للدولة الاشتراكية (لكل الشعب). فالدولة تتمتع بكل حقوق الملكية، إضافة الى حق التصرف في الأملاك للصالح العام (مثلاً بيع الآلات، وأدوات أخرى والسلع، الى البلدان الأجنبية).

فمن حق كل المواطنين السوفيات الاستعمال المباشر لميراث الدولة. العمال يستعملون الآلات، الباحثون يستعملون أدوات البحث والمخابر، التلاميذ والطلبة المباني المدرسية والأدوات المختلفة في أقسام الدراسة أو في أماكن أخرى من العمل. فمؤسسات الدولة بصفتها جزءاً من المجموع الدولتي Etatiques الكلّي، هي صاحبة الحق في التصرف بممتلكات الدولة. فلمسيري الشركات والمؤسسات الحق من طرف الدولة ذاتها، في استعمال هذه القيم المادية أو غيرها وللجميع الحق في رقابة نشاط المسؤولين.

تستطيع الدولة أن تقدم للمواطنين بعض الخيرات التي هي ملكية للمجتمع قاطبة، ليس فقط بواسطة منظماتها (معامل، مؤسسات، مدارس) ولكن كذلك بالشكل الشخصي. وهكذا، فالمساكن التي تمتلكها الدولة في المدن، والمساكن العمالية، تسلّم للمواطنين السوفيات، لكن في كل الأحوال تظل الدولة هي صاحبة الحق في ملكية الخيرات الوطنية ومسيرها الأعلى. وبإرادة الشعب تنظّم الدولة علاقات ملكية المنظمات الدولتية. فيمكنها تحويل حق استعمال غرض ما لمنظمة أخرى، وخلق منظمات جديدة وإلغاء منظمات أخرى وتعيين أو عزل مسيريها، وتستطيع سجن المسؤولين المتسببين في الاضرار بالملكية الجماعية.

وبناء على دستور الاتحاد السوفياتي، تحمي الدولة الملكية الاشتراكية وتجمع الشروط المناسبة لتطويرها وإغنائها. فلا يحق لأحد أن يستعمل هذه الملكية للغنى الشخصي، أو لمآرب أخرى.

شكلان من الملكية الجماعية

مجموع وسائل الانتاج في الاتحاد السوفياتي هي ملكية للدولة. لكن هناك قسماً من هذه الوسائل الانتاجية وقيماً مادية أخرى (حق تملكهم) يمتلكها تجمع من الفلاحين، الكولخوز وتعاونيات أخرى، يعني الملكية الكولخوزية، التعاونية،

وهي ذات الطبيعة نفسها. والأمر ههنا يتعلق بنوعين من الملكية الجماعية الاشتراكية، تساهمان في تدعيم أسس العلاقات الاشتراكية الانتاجية، وإضافة الى هذين النوعين من الملكية، يوجد نوع آخر، خيرات النقابات وتنظيمات اجتماعية أخرى التي هي بحاجة الى هذه الممتلكات من أجل تحقيق مهام مسجلة في قانونها الأساسي، فالفرق الجوهري بين أشكال الملكية الجماعية المختلفة، يكمن في درجة جماعية وسائل الانتاج، فملكية الدولة «تشرك» وسائل الانتاج في البلد كله وتجعلها صالحة لكلّ الشعب، والملكية الكولخوزية تشرك جماعة من الناس لاستغلال وسائل الانتاج.

تلعب ملكية الدولة دوراً مهماً في نظام الملكية الجماعية. وباحتوائها لأهم وسائل الانتاج، تربط ملكية الدولة جوانب الاقتصاد الوطني كلها، في مجموع واحد وتنظم التطور وفق برنامج محدد، وتدفع بالناس الى الاهتمام بالمصالح الوطنية، وتعودهم على التفكير مثل رجال دولة مسؤولين.

وهذا طبعاً لا يعني أبداً، أن الناس الذين يشتغلون في إطار الملكية الكولخوزية لا يستفيدون من امتيازات الدولة، فعلى العكس من ذلك: بصفتهم جزء لا يتجزأ من الشعب فهم شريك في ملكية ممتلكات الدولة. فالشكل الكولخوزي وجد لأنه يتناسب مع المستوى التطوري الذي وصلت له القوى المنتجة في البوادي، وتوفّر الظروف الجيدة لامكانية الانتاج. وطبيعي جداً أن يخلق وجود شكلين من الملكية الجماعية عدة فروقات في أجور العمل. الذين يشتغلون في شركات ومؤسسات الدولة يتلقون رواتبهم بالنقود. أما عمل الكولخوزيين المستأجرين بالنقود فهو يتماشى مع طبيعة مساهماتهم في نشاطات الاستغلال الجماعي، وقياساً لمداخيل الكولخوز. إن الاستغلال الفردي الإضافي، بهذا المعنى، هو مصدر لدخل إضافي للكولخوزيين.

وهناك أجور معتبرة، ثابتة، أضيفت الى أجور الكولخوز بقرار من الحزب والدولة بهدف تقريب أشكال التأجير (أجر) في الزراعة من الأشكال الأجرية المعمول بها في الصناعة.

والثروة المخصصة لعمل الكولخوزيين وأجورهم تسمى «رصيد الاستهلاك»

أمّا مداخيل الكولخوزيين الأخرى تنتقل الى « الرصيد المشاع ».

والنقود المشاعة تتكوّن من وسائل إنتاج الآلات الزراعية، والأدوات الزراعية والمراكز الكولخوزية الكهربائية ووسائل النقل، والأبنية والمنشآت التي تصلح للانتاج وذات الصلاحية الثقافية والثروة الحيوانية ذات الخصوصية الإنتاجية والمعادن والثروات المادية المخصصة لتوسيع الإنتاج الكولخوزي. ولا يمكن لهذا الرصيد أن يستهلك لصالح فردي خاص ولا يمكن أن يوزع كما لا يمنح للتولخوزيين الذين تركوا الكولخوز.

فالأرصدة المشاعة هي نتاج عمل الكولخوزيين المساعدين من طرف الشعب السوفياتي كله. فقبل ثلاثين سنة، كانت الملكية الكولخوزية مكونة من الوسائل الانتاجية لفلاحين متفرقين، استغلت بشكل جماعي أحصنة، محاريث وأدوات أخرى، ويتكون اليوم رصيد الكولخوز من الجرارات والحصادات، والشاحنات، وأدوات أخرى مصنوعة في المؤسسات الصناعية، الاشتراكية من طرف العمال والمهندسين.

والمؤسسات الاشتراكية تتميّز كذلك بأشكال التسيير. فمدير مؤسسة الدولة يعيّن مس طرف الدولة ذاتها وهو مسؤول أمامها عن أي نشاط للمؤسسة. والمسؤول الأعلى للكولخوز هو الجمعية العامة للكولخوزيين التي تنتخب الإدارة والرئيس، وكل المشاكل التي تطرح أمام الكولخوزيين والخاصة بتنظيم وتسيير الاستغلال تحل على أساس القوانين الموجودة والقانون الداخلي للكولخوز، فهم الذين يهيئون البرامج انطلاقاً من مصلحة الكولخوز ذاته ومصلحة الدولة ويقومون إضافة الى ذلك بإعداد تقارير النشاطات ويحددون طرق توزيع المداخيل الخ...

والدولة الاشتراكية تربط علاقات اقتصادية واسعة مع الكولخوز وتوفر لهم الآلات الزراعية والأسمدة والبذور المنتقاة. وتنظم تكوين الإطارات والمتخصصين في الزراعة وتضمن الرقابة البيطرية وتساهم بشكل فعال في تعميم وتقييم التجارب الطليمية. وتمنح الكولخوزيين الديون وتشتري منهم إنتاجهم.

وإضافة الى الملكية العامة، تعترف الاشتراكية كذلك بالملكية الفردية، كـأدوات الاستعمال الدارجـة، الأمور المتعلقـة بالاستهلاك الشخصي، الضروريات، الأدوات المخصصة للاستغلال الشخصي والاضافي، بنايات السكن، مدخرات موفرة بواسطة العمل.

وبتعبير الدستور، يستطيع المواطنون استعمال قطع الأرض لتسيير استغلالهم الإضافي (بما في ذلك تربية الأبقار والأغنام والدواجن) والزراعات البقولية، وتستعمل القطع هذه كذلك لبناء السكن الخاص. إن المواطنين في الاشتراكية، مجبرون على الاستعمال العادل لقطع الأراضي الممنوحة لهم، والدولة والكولخوز يساعدانهم على تسيير هذا الاستغلال الإضافي.

فالملكية الخاصة في النظام الاشتراكي لا تمت بصلة الى الملكية الخاصة الرأسمالية، فهي مرتكزة على عائدات العمل ولا يمكن أن تستعمل لما يناهض مصالح المجتمع أو بغرض الاغتناء. وبقدر ما تتضاعف الثروات الاجتماعية، يلبّي الانتاج الاجتماعي الاحتياجات الشخصية أكثر فأكثر. وهذا يقود في النهاية إلى تنامي الملكية الفردية تنامياً منظماً من طرف الدولة ويتماشى مع نظام أجور العمل قياساً الى كميته ونوعيته ومع سياسة الأسعار للاحتياجات الاستهلاكية، فتتطور بذلك الأرصدة الاجتماعية الخاصة بالاستهلاك والتي سنتصدى لها فيما بعد.

إن الدولة تضمن (بمعنى ضمان وحماية) حق الملكية الفردية وحق إرث هذه الملكية.

هدف الإنتاج الاشتراكي

لا يمكن للأشخاص أن يحددوا بشكل عشوائي هدف الانتاج ولا الوسائل التي توصلنا إليه. فهذا الهدف مشروط موضوعياً بعلاقات الانتاج. فعندما تصبح وسائل الانتاج ملكية للعمال فهذا الإنتاج يخدم حتماً المجتمع كله. فالهدف العاجل يصبح هو سعادة الإنسان وليس المصلحة الذاتية ويصير من أهداف الانتاج

الاشتراكي، هو رفع مستوى حياة الشعب، وهذا، ليس شهادة للصفة الإنسانية للنظام الاشتراكي ولكن كذلك ضرورة موضوعية، لأن تطور الإنسان والقوة المنتجة الأساسية في المجتمع تتعلق الى حد كبير بدرجة تلبية الحاجيات المادية والثقافية للعمال. ففي إطار الثورة الاشتراكية والتقنية، لا يكتفي الانتاج بتغطية الحاجيات اليومية (الأكل واللبس والسكن) ولكنه يخلق احتياجات جديدة، مثلاً، قبل ظهور الحاجة الى التليفزيون والبرّاد، كان لا بد أولاً من اختراعها وإنتاجها وجعلها في متناول المواطن العادي. كل هذا كان يفرض تنامياً دائماً لأبعاد الإنتاج وتحسين نوعيته لا في الفروع المنتجة فقط للحاجات ذات الاستهلاك الواسع ولكن كذلك في الصناعة الثقيلة التي تصنع الآلات وحاجات التجهيز ووسائل الانتاج الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية. فارتفاع مستوى الحياة بهذا المعنى، هو تلبية للحاجات المادية والثقافية، امتلاك المعارف، معرفة القيم الثقافية والقومية والكونية وتلبية حاجات الغذاء الروحي تضاعف نمو المجتمع الاشتراكي بسرعة وتلبية هذه الحاجات تتطلب الاستثمار الدائم في التربية الوطنية والتعليم وفي صناعة السينما، والصحافة، والراديو، والتليفزيون وبناء مسارح جديدة، ومكتبات وقصور ثقافية الخ... كل هذا تحقق بواسطة العمل الجماعي للشعب قاطبة على أساس الملكية الجماعية، وبالاستعمال الاجباري لكلّ مكاسب التقدم العلمي والتقني التي تسمح بتوسيع وبتطوير الانتاج بما يتفق مع أهداف الاشتراكية، وضمان نتاجٍ دائم لإنتاجية العمل ومضاعفة خبرات المجتمع ورفع مستوى حياة الأفراد.

إن القانون الأساسي الاقتصادي للاشتراكية هو التطوير الدائم للإنتاج على أساس العمل الجماعي والتقني بالشكل الذي يلبّي إلى أقصى الحدود الحاجات المادية والثقافية بشكل دائم لكل أفراد المجتمع.

وفي النظام الرأسمالي نجد نفس الخيرات المادية والثقافية تنتج ويتزايد استهلاكها، ولكن إذا قارنا أهداف الانتاج الرأسمالي والانتاج الاشتراكي نستطيع أن نقتنع بسهولة بتمايزها المختلف، فالأولى (الرأسمالية) تهدف الى تحقيق الأرباح، والقيم المادية تستعمل للاغتناء الشخصي. بينما الثانية (الاشتراكية) المهم في العملية بالنسبة لها هو رفع مستوى الحياة المادية والثقافية للشعب.

قوة التخطيط

إن كـل مؤسـسة، في الاتحاد السوفيتي، هي خلية في الجسد الاقتصادي الذي يرتبط بالملكية الجماعية لوسائل الانتاج. والخلايا المختلفة تنتمي كلها الى معلم واحد هو الشعب، لكن معلماً واحداً تعني كذلك هدفاً واحداً وبرنامج عمل واحد. بشكل أدق: برنامجاً واحداً.

فالمخطط أو البرنامج هو وثيقة تقدمها الدولة لتنظيم توزيع الثروات بين مختلف فروع الاقتصاد وهي في الوقت نفسه تحدد مختلف المهام في مجالات التنمية والانتاج، وفي مجال تحسين حياة العمال وتطوير الثقافة والتجارة الداخلية والخارجية.

إن التخطيط الاقتصادي هو أحد المزايا الكبرى للاشتراكية التي تفتقر إليها الرأسمالية. للمرة الأولى منذ آلاف السنين، استطاع المجتمع أن يسيطر على ظروف الانتاج وينظمه بشكل واعٍ ودقيق ويحقق بذلك اقتصاداً معتبراً في العمل الجماعي، وصُفِّيت بشكل نهائي الآثار السلبية للمنافسة والفوضى في الانتاج والأزمات الاقتصادية. ولكن الإدارة الواعية للاقتصاد الوطني لا تعني تحضير البرامج بشكل عشوائي. فواضح إذن أننا لا نستطيع أن نتصور بناء عدة معامل بدون أن تتوفر لدينا القدرة على توفير المواد الأولية لهذه المعامل. لا نستطيع أن نرفع عشر مرات في السنة صناعة الأحذية لأنه من المستحيل التوفير الفجائي للكميات الضرورية من المواد الأوليّة الخ...

هذه الأمثلة تقودنا إلى ملاحظة مهمة. في التخطيط يتوضح أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية والمهمة. وهذا القانون يتعلق بـ «التطور المبرمج والمطرد للاقتصاد». ويفرض بشكـل ضروري احترام العينات proportions المحددة من طرف مختلف فروع الاقتصاد بارتكازها على قانون التطور المضطرد. تنظّم الدولة وتصون بشكل عقلي الاضطراد العيني للاقتصاد. وهذا لا ينفي وجود أخطاء وحوادث طبيعية، ولكنها في النهاية تكتسي صفة

آنية محددة ولا تقود أبداً الى تخريب القوى المنتجة وإلى البطالة والأزمات الاقتصادية. فاحتياطات الدولة تسمح بمحاربة مظاهر عدم التناسب والاطراد التي تظهر في المحروقات الاستهلاكية والثروات المادية لمنع تفشّي الخلل في الانتاج وتجنيب السكان من كوارث الحرمان من هذه الخيرات بأسباب طبيعية غير متوقعة.

ميلاد التخطيط

يجب على المخطط أن تعكس القانون الموضوعي للتطور المبرمج والمضطرد للاقتصاد. فمهمة الأجهزة الاقتصادية هي السيطرة على هذا القانون وفهمه بشكل جيد وتحضير المخطط التي تستجيب لمتطلباته.

يمكن أن يكون المخطط لأمد قريب كما يمكن أن يكون لأمد بعيد (يعني عدة سنوات).

فالمخططات ذات الأمد البعيد تلعب دوراً مهماً في حياة المجتمع، وتبرهن بشكل خاص عن أن الدولة الاشتراكية قادرة ليس فقط على التحكم في مجريات العملية الاقتصادية ولكن كذلك في إنجاز مجموع الإجراءات الحاسمة التي تحدد طرق تطور الاقتصاد بكامله.

وضمن السياق نفسه، ما هي سمات المخططات ذات الآماد البعيدة؟؟ إن تهيء الإنتاج المنظم المراد تطوره، والمصاريف، وتوزيع الاستثمارات في كل قطاع وجمهورية وناحية اقتصادية، كل هذه المظاهر تطرح تصورات لإنتاج مراكز صناعية جديدة وشركات كبيرة وطرق للنقل، وإعادة البناء التقني للفروع والشركات الخ. وهذا النوع من المخططات عادة يحضّر ليغطي خمس سنوات.

يمتاز التخطيط بحركتين. الأولى من فوق لتحت والثانية من تحت لفوق أي باتجاه الأعلى. فمصلحة التخطيط تحضر بمساعدة العمال مخطط التطور والإنتاج في المصنع وفي الفبارك وتقدمه إلى الوزارة أو إلى مصلحة ثانية. وبعدها تقوم الهيئات العليا بالتخطيط وباستخلاص النتائج من مخططات الوزارات ومؤسسات

الدولة الاخرى ويهيأ بعدها، مخطط دولة عام، يوضح الأهداف المجددة لكل فرع في الاقتصاد وأجزائه الأخرى.

والمخططات ذات الأمد البعيد تنجز بواسطة تحضير وتنفيذ المخططات السارية (سنوية)، وهذا ما يسمح بمراقبة وتطبيق، المخططات ذات الأمد البعيد وتجسد الأهداف التي تم تحريرها في المخطط.

مهام البرنامج ترتكز على ميزان. ومفهوم الميزان ههنا ذو أولوية لأنه يحدد توازن المخطط. فالميزان يتكون من الأرباح والخسائر. مواد الربح، ومواد الخسارة. الأولى تدرج في الحسابات كل الثروات والمداخيل والثانية كل الاتفاقات في الفترة التي يغطيها المخطط.

عندما تحضر كل الموازين وتربط فيما بينها، فالمتغيرة النهائية للمخطط الموافق عليه من طرف الأنظمة التشريعية العليا للدولة يصبح المخطط بقوة القانون وتنفيذه مسألة إجبارية على الكل. وبطبيعة الحال فالتنفيذ السيىء للمخطط ٢ وعدم تنفيذه في قطاع معيّن يضر بالإقتصاد الوطني وقد ينعكس هذا الضرر على فروع انتاجية أخرى كالنقل والتجارة والمالية الخ...

فالتطور المبرمج للاقتصاد السوفياتي، يضمن وتيرة النمو المتسارع ويسمح بمضاعفة الغنى الاجتماعي للوطن. ويرفع مستوى الحياة المادية والثقافية للأفراد.

العلاقات التجارية والنقدية في النظام الاشتراكي

دور الراتب هو أنه يسمح بشراء كل ما هو ضروري للحياة اليومية من المحلات التجارية. إن المصانع الصغيرة أو الكبيرة تبيع منتجاتها فيضاف الربح الصافي إلى حساب الشركة. أما الكولخوز فيشتري من الدولة الآلات الزراعية ويبيع لها مقابل ذلك الحبوب والحليب واللحم والخضار. بمعنى آخر فثمار الإنتاج في النظام الاشتراكي لها كذلك قيمة سلعية. وإذن بهذا المعنى، يُوجد إنتاج سلعي.

لماذا يبقى الإنتاج السلعي في النظام الإشتراكي

من البدهيات كما نعرف، إن الإنتاج السلعي هو نتيجة للتقييم الاجتماعي

للعمل. وما دام هذا التقييم موجود، فهو يحافظ على أهميته بصفته الأساس المشترك للإنتاج السلعي. يوجد في النظام الاشتراكي تقسيم عمل بين الصناعة والزراعة، وبين فروع الصناعة وفروع الزراعة. بين المؤسسات المتخصصة في المنتجات المختلفة، وبين عمال مختلف المهن.

عندما نطرح قضية تقييم العمل فهذا يعني الطرح الأوتوماتيكي لقضية التبادل. ولكن هل من الضروري جداً أن يتخذ هذا التبادل صفة البيع والشراء؟؟. في النظام الرأسمالي تتحوّل المنتجات إلى سلعة لأن المنتجين ينشطون في السوق بصفتهم ملاكين خاصين. وفي النظام الاشتراكي لا توجد الملكية الخاصة والمنتجون يمثلون المالك العام.

ولكن لماذا يظل الإنتاج السلعي ضرورياً؟

من نافلة القول، أن يكون المستوى غير المتطور للقوى المنتجة هو السبب. فحتى يفقد تبادل الإنتاج شكله التجاري، لا بد من إنتاج كفاية من الخيرات المادية والثقافية ولا بد من تلبية حاجات كل واحد مجانياً. وهذا ما سيكون بطبيعة الحال في المجتمع الشيوعي. وفي النظام الاشتراكي، يوزع الإنتاج بين الأفراد كلهم بحسب كمية ونوعية العمل. فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار أطرادية العمل قياساً للاستهلاك. ولقياس هذه الاضطرادية تستعمل النقود التي بواسطتها يستطيع كل واحد الحصول على السلع التي يحتاج لها.

فالإنتاج السلعي يبقى ثابتاً كذلك، لأنه يوجد نوعان من الملكية الجماعية. فالتبادل بين المالكين الرئيسيين: الدولة والكولخوز، يتم على شكل تجاري. الكولخوز يبيعون إنتاجهم إلى الدولة ويشترون منها الآلات والسماد وسلعاً أخرى.

ومن الطبيعي جداً إذا قلنا أن الإنتاج السلعي في النظام الاشتراكي يختلف عنه في الإنتاج السلعي الرأسمالي. فالإنتاج السلعي الاشتراكي لا يعترف لا بالملكية الخاصة ولا بسيطرة الرأسماليين صغاراً كانوا أو كباراً، ويرفض استغلال الإنسان للإنسان، فإنتاج السلع وتوزيعها وتبادلها يتم بشكل منظم أي بواسطة برامج اقتصادية منسجمة.

وحتى مساحة حركة الإنتاج السلعي محدودة، فالأرض، وباطن الأرض، والغابات، والفبارك، والمصانع، والسكك الحديدية، وعناصر أساسية أخرى للغنى الاجتماعي، فهي ملغاة من الحركة التجارية، لا أحد يستطيع شراءها، ولا بيعها. إضافة إلى كل ذلك، فقوة العمل ليست سلعة أبداً.

والفارق بين الإنتاج السلعي الاشتراكي والرأسمالي يظهر بوضوح في قانون القيمة.

قانون القيمة في ظل الإشتراكية

أينما وجد إنتاج سلعي، لعب قانون القيمة دوره. فالسلع حين تنتج تُتَبادل بناء على إنفاقات العمل الضروري اجتماعياً. والدولة بتهيئتها لأسعار السلع لا تستطيع أن ترتكز على إنفاقات هذه المؤسسة أو تلك. فهي تتوجه إلى الإنفاقات الضرورية على مستوى القوى المنتجة والمستوى التقني الموجود ودرجة (النظام) وتخصصية (جودة) العمل.

أمّا في الاقتصاد الرأسمالي، فالأسعار تتكون في السوق بشكل فوضوي. وفي النظام الاشتراكي تتحدد الأسعار وفق البرنامج باستثناء أسعار الكولخوزيين[١]. وباعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية المختلفة ترتكز الدولة أساساً على قيمة السلعة المنتجة.

وبشكل عام، فسعر السلعة متقارب جداً من قيمتها بمعنى آخر، متقارب من نفقات العمل التي كلفها الإنتاج. فبقدر ما يعكس السعر قيمة السلعة، بقدر ما يمكن أن نحكم بالميزة الإيجابية على التجهيزات، على المادة الأولية وعلى نظام تكنولوجي معين.

إن استعمال قانون القيمة يسمح بالتنشيط مادياً وتطوير الابتكارات التقنية.

---

(١) إن الأسعار في السوق الكولخوزية ليست مخططة بشكل مباشر من طرف الدولة فهي تتكون بحسب العرض والطلب. ولكن الدولة الاشتراكية تغيرها بوضعها قيد البيع، بمجموع السلع الكولخوزية وتدمجها في نظام الدولة التجاري، وبأسعار ثابتة يحددها المخطط.

وتحسين نظام الإنتاج. وهذا يعني في نهاية الأمر تنامي إنتاجية العمل، وتدني سعر الوحدة المنتجة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية عندما يفرض تطور الإنتاج الاجتماعي ومصلحة السكان هذا التدني في الأسعار، تقبله الدولة وتتحمل هي الفروق بين السعر والقيمة. خصوصاً في الحالات التي تفرض ضرورة استعمال قسم من المداخيل المحققة في بعض الفروع لأجل التطوير المتواتر والسريع لقطاعات ذات الأولوية الضرورية للاقتصاد الوطني. أو عندما يؤثر ذلك على القدرة الشرائية (الطلب) لدى المواطنين وعلى الصنمة الاستهلاكية للإنتاج. وهكذا، فالأسعار عادة في محلات الأطفال أقل من قيمة السلعة، وهناك منتجات تباع بأكثر من كلفتها (الدخان، الفودكا الخ...).

وإذن. ففي العالم الرأسمالي، يلعب قانون القيمة دوره بشكل فوضوي. فالفارق بين السعر والقيمة هو نتاج لفوضوية الإنتاج الرأسمالي، بينما في الاقتصاد الاشتراكي، فالفارق بين الأسعار والقيمة لا يقبل وجوده إلاّ إذا كان ذلك في مصلحة الشعب.

النقود في النظام الإشتراكي

في الإنتاج السلعي الاشتراكي تقوم النقود بوظائف خاصة بها. فقيمة كل السلع تحسب بالقياس للسلعة - النقدية marchandise-Argent: فهذه الأخيرة تبدو كقياس لقيمتها ويحتفظ الذهب بدوره السلعي - النقدي.

فالنقود هي عنصر ضروري للتجارة وهي وسيلة للحركة تسْمح فقط بالبيع والشراء. وتصلح النقود كذلك كوسيلة لتسديد مرتبات العمال والموظفين، ولاستقبال وتعويض ديون بنك الدولة من طرف المؤسسات الاشتراكية، ولدفع الضرائب. والضمان الاجتماعي، ولتوزيع المداخيل نقداً بين الكولخوزيين، يعني عندما تنتقل النقود من يد إلى يد بدون بيع أو شراء.

كما يمكن أن تكون النقود وسيلة للاكتناز والثروة. إن المصانع الصغيرة والكبيرة، والسوفخوزات، والكولخوزات، يضعون عائداتهم النقدية التي يمكن الاستغناء عنها مؤقتاً في البنوك. والدولة تستعمل هذا التراكم النقدي وهذه

المدخرات لتسيير الإنتاج وتكوين الاحتياطي ويمكن أن يصلح هذا التراكم ديناً لمؤسسات ومنظمات أخرى.

يختلف دور النقود كلية في النظام الرأسمالي عنه في المجتمع الاشتراكي. في الأول، تتحول النقود إلى رأسمال وتصبح وسيلة لاستغلال العمال. ووسيلة لاستغلال عمل الآخرين. بينما في المجتمع الاشتراكي، لا تستطيع النقود أن تتحوّل إلى رأسمال ولا يمكنها أن تستعمل لشراء مصانع كبيرة أو صغيرة، ولا قوة العمل، أو شراء أرض أو مركز كبير لتوليد الكهرباء الخ... فالنقود في النظام الرأسمالي، هي أداة لقوانين السوق الفوضوية. وعلى العكس من ذلك، تستعمل الدولة الاشتراكية، النقود، كوسيلة لمراقبة الإنتاج والسيطرة عليه، وتوزيع السلع، وكذلك كوسيلة لقياس العمل والاستهلاك. فالنقود إذن، هي أداة ضرورية للتوزيع حسب العمل. يتلقى العمال بشرائهم بواسطة النقود للسلع المخصصة لاستهلاكهم الشخصي، قسماً من العائدات الاجتماعية متطابقاً مع كمية ونوعية العمل الذي أنفقوه. وتسمح النقود للدولة بالقيام بتحديد حصيلة النشاط الإقتصادي للمؤسسات.

فالإنفاقات النقدية تعبر عن إنفاقات العمل الضرورية لإنتاج سلعة ما. إنفاقات المواد الأولية، في المواد الأخرى، المحروقات، تلف التجهيزات والتصليحات، الإنفاقات الإدارية، النقل، وتسليم السلع للمستهلك بواسطة شبكة البيع. إن مراقبة وتسيير عمل المؤسسات الاشتراكية بواسطة الروبل Rouble، وسيلة جيدة للتسيير الإقتصادي.

نظام تسيير وإدارة الاقتصاد

الميزة التخطيطية للاقتصاد الاشتراكي تساعد على التطور الديناميكي والمتواصل ولكن هذا لا يتمّ من تلقاء نفسه إذ لا بد من نظام تسيير وإدارة للاقتصاد. ونظام التسيير هذا يفترض استعمال الأشكال والطرق المختلفة والمتنوعة. ومن أجل السيطرة عليه لا بد أولاً، من استيعاب المعارف النظرية

الواسعة والتجارب التطبيقية الحقيقية. ولكن قبل كل هذا، لا بد من تكوين فكرة عن عناصره الأساسية.

فكل مؤسسة اشتراكية (مصنع، فابريكا، منجم، مركز لتوليد الكهرباء، سوفخوز، كولخوز الخ...) هي خلية اجتماعية - اقتصادية - مكونة من مجموع العمال المكلفين بالعمل في هذا الفرع أو ذاك. ومهام وحقوق، وواجبات مؤسسات الدولة محددة من خلال نظام مؤسسة الدولة الاشتراكية وبالنسبة للكولخوز هي محددة بواسطة القانون الداخلي للكولخوز. تمتلك المؤسسة الاشتراكية وسائل الإنتاج الضرورية: آلات، تجهيزات، مواد أوّلية، محروقات، وسائل نقل الخ... كل هذا يشكل رصيد الإنتاج الذي ينقسم إلى قسمين مهمين: الأرصدة الثابتة وأرصدة (نقود) التداول، تعتبر جزءاً من الأرصدة الثابتة: العمارات، تجهيزات الإنتاج، تجهيزات التوصيل (شبكات الكهرباء وقنوات المياه الخ...) وسائل النقل والآلات الزراعية، ومن بين أهم أرصدة التداول، نذكر المواد الأولية والمعادن، وشبه المنتجاة المشتراة، المحروقات، قطع الغيار، والنقود لاقتناء هذه القطع الخ...

عائدات الأرصدة rendements de fonds هي علامة أو دليل على استعمال الأرصدة الثابتة، وتضاعف هذه العائدات يسمح بالحصول على أرباح انطلاقاً من الأرصدة الثابتة الموجودة وبدون استثمارات جديدة. نستطيع أن نرفع عائدات الأرصدة بطرق مختلفة تسمح بالمراقبة الجيدة والعملية للإنتاج.

فالمجتمع الاشتراكي مهتم بشكل جوهري بحماية العمل الإجتماعي، والاستعمال العملي للثروات. فبقدر ما نقتصد في المواد الأولية من المحروقات والطاقة الكهربائية ووسائل الإنتاج الأخرى، بقدر ما يكون الإنتاج تاماً بدون نفقات إضافية. نستطيع أن نحصل على هذا النوع من الاقتصاد ليس فقط بإنفاقنا المنظم للمواد الأوّلية والمعادن ولكن كذلك برفعنا لإنتاجية العمل وهذا يؤدّي حتماً إلى الربح الدائم للإنتاجية، والتحسّن التقني، وتضاؤل إنفاقات العمل، والاستعمال الاقتصادي للمواد الأولية: المعادن، المحروقات، الطاقة الكهربائية، نقصُ فضلات الإنتاج، غياب الاستعمالات والممارسات السّيئة. هذا هو معنى

التنظيم الإقتصادي. وباختصار. فالنظام الاقتصادي هو طريقة للتسيير الاشتراكي الذي ينتج الأحسن فالأحسن، وهناك إنفاقات أقل في وسائل الإنتاج وفي العمل.

يجب أن تكون المؤسسة رابحة ويجب أن تتجاوز أرباحها نفقاتها. فبهذا الشرط وحده، تستطيع المؤسسة تغذية ميزان الدولة لتلبية حاجيات المجتمع الضرورية. فتبرمج وتحسن من إنتاجها وتنشط مادياً أعضاءها من العمال.

إن المؤسسات الإشتراكية تمتلك ميزان حرارة (منظّم) جيد يسمح لها بقياس جودة التسيير فيها أي قياس سعر كلفة ثمن الإنتاج الذي يدلنا على سعر المادة المنتجة في المؤسسة المذكورة. لحساب سعر الكلفة، نأخذ بعين الاعتبار إنفاقات المواد الأولية والمعادن الإضافية (التشحيم، الملونات، الخ..) المحروقات، الطاقة الكهربائية، والصيانة (بمعنى تعويض ثمن تعطّل أدوات العمل، البنايات، الآلات، التجهيزات) المرتبات، مصاريف الضمان الاجتماعي، الإنفاقات الإدارية. بجمع كل الإنفاقات وبتقسيم المجموع على الكميات المنتجة، نحصل على سعر الكلفة للوحدة الإنتاجية. فسعر الكلفة **prix de rendement** هو التعبير بالنقود عن إنفاقات المؤسسة من أجل إنتاج وصناعة السلع.

ربح ومردودية

سعر الكلفة أو التكلفة هو علامة مميزة عن حالة شؤون المؤسسة ولكنه لا يكفي لتقييم نشاط المؤسسة من وجهة نظر الاقتصاد الوطني في كليته، إذ أن هذا الدور موكل لميزات أخرى منها الربح والمردودية.

إن الربح هو الفارق بين السعر الإجمالي، وسعر التكلفة للإنتاج، بمعنى الإنتاج الإضافي الذي أنجزه العمال والذي يبقى تحت تصرف المؤسسة بعد بيع الإنتاج. فربح المؤسسة في النظام الإشتراكي هو بشكل إجباري عائد مصدره للعمل، فلا صلة له بالربح الرأسمالي. وهو يسمح بتلبية حاجيات عموم المجتمع وأعضاؤه وللربح بهذا المعنى مهام إيجابية ومهمة على سعر الكلفة. لكن الرغبة أحياناً في تخفيض سعر التكلفة، يدخل عادة في تناقض مع ضرورة تحسين نوعية

الإنتاج. ويحدث أن تغطي المؤسسة الإنتاجية الإنفاقات الإضافية وطبعاً لا بد من أجل ذلك، من اقتصاد ضخم عند استغلال الإنتاج. (مثلاً تطوير محركات الطائرات يعطي ربحاً بمليارات الروبلات للاقتصاد) لكن هذه الإنفاقات الضرورية ترفع سعر التكلفة. وإذا اكتفينا بالحكم على عمل المؤسسة فقط من خلال سعر التكلفة، يبدو لنا ظاهرياً أنها تشتغل بشكل غير جيد (ازدياد سعر التكلفة). ولكن إذا حكمنا عليها من خلال الربح تكون النتيجة كالتالي: المؤسسة تشتغل بشكل جيد. (ربحها يزداد لأن الإنتاج الذي حققته بكلفة عالية، هو من نوعية جيدة). فالربح إذن يسمح بتحسين النوعية التي تعود بالفائدة على المنتجين كما تعود بالشيء نفسه على المستهلكين وبطبيعة الحال، فكثرة الأرباح لا تقلل من قيمة تخفيض سعر التكلفة.

ولكن المحصول الكلّي للربح ما يزال قاصراً عن تقييم، وبشكل مقنع، ثمرة نشاط المؤسسات. فللحكم على نوعية عمل مؤسسة ما لا بدّ من اللجوء كذلك إلى الأرقام السارية للأسعار التي تجسد علاقة الربح المحقق وقيمة الأرصدة الثابتة Fonds Fixes وأرصدة التداول Fonds de Roulements.

العمل والتوزيع

إن ضمان العمل من المكتسبات الرائعة التي حققتها الاشتراكية. فآخر باب لاستقبال العاطلين عن الشغل أغلق في الاتحاد السوفياتي منذ 1930. من يومها لم يعد الجيل الجديد يعاني من وجود البطالة ولا يسمع بها إلا من خلال كتب وصحافة البلدان الرأسمالية.

للسوفياتيين إمكانية اختيار المهنة التي تناسبهم، ونوع النشاط والعمل المتوافق مع استعداداتهم وقدراتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الدولة. وحقّ التكوين والتعليم مضمون لكل واحد. فكل الشروط متوفرة لكي يستطيع الشاب إيجاد العمل بسرعة وبدون مصاعب. فالمؤسسات تحتفظ ببعض الوظائف للشباب المتخرجين من التعليم الثانوي.

إن القوانين السوفياتية تحمي العمال والموظفين ضد الطرد الظالم. فالإدارة

لا تستطيع أبداً أن تفصل عاملاً إلاّ في الحالة التي ينص عليها القانون وبالإتفاق الضروري مع اللجنة النقابية. إن العامل المطرود يمتلك حق رفع القضية إلى القضاء. وفي حالة الطرد اللاّشرعي، لا يكتفي القضاء فقط بإرجاعه إلى عمله ولكن يجبر الإدارة على دفع الأوقات التي قضاها في البطالة. فبالتطور التدريجي للقوى المنتجة، تنقص ساعات العمل، ويصبح للناس وقت أكثر للراحة، والتثقف. باختصار يجد العامل الوقت للاهتمام بحياته الخاصة.

إن الأغلبية العامة من العمال والموظفين في الاتحاد السوفياتي يشتغلون أسبوع الخمسة أيام مع يومين من الراحة وفي أسبوع الستة أيام يرتاحون يوماً من سبع ساعات ويوماً كاملاً، وهذا يعتبر نسبياً ومعمول به خصوصاً في المؤسسات التي من غير المنطقي إدخال فيها أسبوع الخمسة أيام بسبب صفة الإنتاج وشروط العمل. في دستور الاتحاد السوفياتي، مدة العمل لا يمكن أن تتجاوز 41 ساعة في الأسبوع. إن الأطباء والعمال المكلفين بالإنتاج حيث ظروف العمل غير صحية، والشباب الذين يبلغون من العمر أقل من 18 سنة، يستفيدون من أسبوع العمل المخفض، والصغار الذين يستفيدون من يوم العمل المخفض يتلقون الراتب نفسه مثل العامل والموظف البالغ.

إن الساعات الإضافية محددة بشكل قاطع. ولا تستطيع الإدارة أن تلجأ لها إلاّ في ظروف خاصة وبالإتفاق مع النقابة. والعمال المكلفون بالإنتاج المضر للصحة يستفيدون من يوم عمل مخفض وعطلة إضافية. وتفرض على العامل معرفة القواعد الوقائية التقنية. ويفرض على بعضهم القيام بفحص خاص.

إن الإشتراكية ترسخ أدب العمل من خلال نظام ذكي للإنتاج، نظام مدروس بشكل جيد ينشط الأفراد والجماعات فكرياً وجسدياً. والحقيقة أن مستوى تطور القوى المنتجة الذي وصلت إليه هذه القوى ما يزال غير كافٍ لإدخال المبدأ الشيوعي في التوزيع وتلبية كافة الاحتياجات للبيع والاستقلالية تامة عن الخزينة العامة. وإذن على أي أساس توزع الثروات المادية في النظام الاشتراكي؟؟؟

فالتوزيع أوّلاً يجب أن يسهم في رفع مستوى الخيرات الإجتماعية بشكل دائم

وفي ضمان التحسين المستمر لمستوى حياة كل العمال. لهذه المتطلبات يستجيب المبدأ الاشتراكي « من كل حسب إمكاناته، لكل واحد حسب عمله » بمعنى مبدأ رفع الأجور بشكل يتطابق مع الكمية ونوعية العمل.

إن رفع الأجور بحسب العمل، يسمح بتطبيق مبدأ اقتصادي آخر للاشتراكية هو دفع الناس إلى الاهتمام بنتائج وثمرات عملهم. فبقدر ما نعمل بشكل جيد ونعطي للمجتمع أكثر، نربح حتماً أكثر. إن هذا المبدأ يدفع إلى العمل المنتج والضخم ويؤهل العامل بنسبة أكثر على المستوى المهني.

فالراتب الأساسي. هو منبع دخل العمال وبواسطته يُلبى قسم كبير من الحاجيات المادية والثقافية وبفضل الأرصدة les fonds الاجتماعية والاستهلاكية.

عملت السلطة السوفياتية في بداياتها على بناء المدارس الداخلية interne الأولى، وبيوت الحضانة الخ.. والتي اعتبرها لينين بأنها براعم الشيوعية الأولى. ويوجد حالياً في الاتحاد السوفياتي نظام من المدارس بالشكل النموذجي المذكور. إن التعليم، والضمان الاجتماعي والطب المجاني، وأجور التقاعد والموقين، والمنح الدراسية ومساعدة العائلات الكبيرة العدد، وأشكال أخرى متفرقة من الرعاية الإجتماعية كلها تدفع مالياً بواسطة الأرصدة الإجتماعية.

إن المبدأ الأساسي للمنافسة الاشتراكية. يتلخص في الحصول على النتائج القصوى في العمل. ويعني هذا كذلك، مساعدة الأقوى للمتأخر بشكل يكون فيه انطلاق الإنتاج عاماً. وإذا كان يستفيد من تحسن الاقتصاد الرأسمالي المتنافسون، ففي النظام الاشتراكي تسمح المنافسة بترسيخ وتنمية الإبتكارات التي هي في صالح الإنتاج.

إن القيمة، للمنافسة Emulation الاشتراكية، مهمة جداً. فالمشاركة التنافسية تربي في العمال خصالا مثل بذل أقصى الطاقات (المجهودات المبذولة) العقلية والعملية، والوعي بالهدف المنشود. وبوقوف الإنسان في المنافسة إلى جانب رفاقه من أجل شرف المؤسسة، بجانب الكولخوز، والمؤسسة، يشعر بنفسه فرداً كامل العضوية ضمن المجموعة ويكبر إحساسه بالمسؤولية تجاه شؤون الجماعة فيطمح دائماً إلى أن يكون عاملاً مؤهلاً.

ديمومة الإنتاج (La Reproduction)

إن التجدد الدائم لسيرورة الإنتاج واستمراريته، هو شرط ضروري لحياة المجتمع. فإذا كانت أبعاد الإنتاج الاجتماعي ثابتة نسبياً، وإذا بقيت بنفس المستوى من سنة لأخرى يصبح عندنا ما يسمى بـ ديمومة إنتاج بسيطة reproduction simple: يتم في هذه الحالة تعويض القيم المادية المستهلكة (المنفقة). وإذا ازدادت أبعاد الإنتاج يصبح لدينا في هذه الحالة ديمومة إنتاج موسعة، Seproduction large فالمجتمع ههنا لا يكتفي بتعويض القيم المادية المنفقة، ولكنه ينتج أكثر فأكثر وسائل الإنتاج والخيرات الاستهلاكية التي يحتاجها المجتمع ولم تكن متوفرة لديه مں قبل.

لنر الآن ما هي القوانين التي تسير الإنتاج الاشتراكي، وكيف يتم توزيع القيم المادية الجديدة؟؟

إن مجموع القيم المادية المنتجة في المجتمع خلال فترة محددة (سنة مثلاً) تشكل الإنتاج الإجتماعي الكلّي (أو الخام). وينقسم الإنتاج الكلّي في شكله الطبيعي إلى وسائل الإنتاج والخيرات الاستهلاكية. ويوجد في هذا الإطار فرعان من الإنتاج الاجتماعي:

الفرع الأوّل يحتوي على إنتاج وسائل الإنتاج وأما الفرع الثاني فهو يحتوي على إنتاج الخيرات الاستهلاكية. وهذان الفرعان في الصناعة يطلق عليهما الرمزان التاليان: فئة أ .A وفئة ب .B. فما هي الشروط الضرورية حتى تتمكن المؤسسات كلها من تغطية حاجاتها من المواد الأوّلية والمحروقات والتجهيزات، وحتى يتمكن العمال كلهم من شراء كل ما يحتاجون إليه ولضمان ديمومة الإنتاج reproduction؟؟

فطبيعي جداً، أنه يجب أوّلاً خلف الفرع الأوّل Section أي كمية المنتجات الضرورية للتمكن أوّلاً من استعادة وسائل الإنتاج وتجديدها (تآكل الآلات، بنايات، إنفاقات في المواد الأولية، في المحروقات الخ..) وثانياً يجب ضمان التوسع المستمر للإنتاج الإجتماعي.

في الفرع الثاني لا بد من إنتاج كمية من الخيرات الاستهلاكية، كافية لتغطية احتياجات العمال كلهم إلى أقصى الحدود. إضافة إلى ذلك، فأنظمة توسيع الإنتاج والتقدم التقني، محددة قبل كل شيء بكمية ونوعية وسائل الإنتاج التي يتلقاها هذا الفرع من الفرع الأوّل. ينتج عن هذا، ضرورة تطوير إنتاج وسائل الإنتاج.

إن قانون التنامي الضروري لإنتاج وسائل الإنتاج لا مدلول له إلاّ مع تخطيط صحيح. ونلاحظ وفق ذلك، تسارعاً في تطور الفروع التي تشجع التقدم التقني وتضمن إنتاجية، جيدة للعمل الإجتماعي في فروع الإنتاج الأخرى كلها. لكن إنتاج وسائل الإنتاج ليس هدفاً مقصوداً لذاته. فالهدف النهائي هو مضاعفة الإنتاج والخيرات الاستهلاكية ورفع مستوى الحياة. وبجانب تطور الصناعة التقليدية نلاحظ تضاعفاً مستمراً في إنتاج الخيرات الاستهلاكية. وإذا اعتبرنا أن الإنتاج الإجتماعي الكلي من حيث قيمته يتساوى مع مجموع القيم المنتجة في كل مجالات الإنتاج المادي، فهذا الإنتاج الإجتماعي في النهاية ينقسم إلى قسمين. فالقسم الأول يتكامل مع وسائل الإنتاج المستهلكة وهو بشكل عام، القيمة القديمة التي بقدر ما تتآكل وسائل الإنتاج تحول إلى الإنتاج التام. وأما القسم الثاني فهو مخصص للاستهلاك الشخصي ولتوسيع الإنتاج، ولصيانة الدائرة أو المحيط Sphere غير المنتج والخلق الاحتياطي. إن القيم المنتجة كلها تشكل العائد الوطني. فالعائد الوطني يحتوي على وسائل الإنتاج والخيرات الإستهلاكية: مواد أولية، معادن، آلات، خبز، سكر، ألبسة، أحذية، كتب الخ... فالعائد الوطني Le revenu National يقيّم بدوره بواسطة النقود. فالعائد أو الدخل الوطني يوزع على شكل أرصدة استهلاكية Fonds de Consommations وأرصدة تراكمية Fonds d'Accumulation

تصلح الأرصدة الاستهلاكية لتلبية الحاجات الفردية والجماعية. وتنقسم إلى رصيد مخصص لرفع أجور العمال في إطار الإنتاج المادي وإلى رصيد استهلاكي اجتماعي مخصص لرفع أجور الشخصيات العلمية، التعليمية، الثقافية، الطبية، الصحية، ولتمويل الضمان الاجتماعي ولصيانة جهاز الدولة والجيش. إن رصيد الاستهلاك يشكل حوالي ثلاثة أرباع $\frac{3}{4}$ الدخل القوي كله.

ورصيد التراكم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: فالأول يصلح لتوسيع دائرة الإنتاج والثاني لبناء التجهيزات الجماعية (مدارس، مستشفيات، حدائق أطفال، دور حضانة، مساكن الخ...) والقسم الثالث فهو رصيد الاحتياط أي رصيد الضمان. إن رصيد التراكم مهم جداً، بدونه يصبح من المستحيل توسيع الإنتاج، فكل الأرصدة، باستثناء القسم الموضوع تحت تصرف المؤسسات الاشتراكية متمركزة ومدمجة في ميزانية الدولة. إن مخطط دخل وإنفاقات الميزانية يشكل المخطط المالي الأساسي للدولة الاشتراكية وهو الذي يوجه إلى مصدر الخيرات وإلى مكان إنفاقها - فالثروات التي تغذي ميزانية الدولة، تأتي من المؤسسات الاشتراكية بصفتها دخلاً صافياً، ومن الكولخوز كذلك في شكل ضرائب على الدخل. فالضرائب المدفوعة من السكان لا تشكل إلاّ جزءاً صغيراً من ميزانية الدولة.

- 5 - نظام الإشتراكية السياسي والاجتماعي

مجتمع عمال

يحدث تشييد المجتمع الاشتراكي تغيرات جذرية في البنية الطبقية للمجتمع، فمع تحطيم الملكية الخاصة واستغلال الإنسان للإنسان، وانعدام وجود الطبقات المستغلة، يحدث بين الطبقات والفئات الشغيلة من السكان تغير جذري أيضاً. فنظام العلاقات الاجتماعية كله يعيش حالة تحوّل. إن الطبقة العاملة والتي تعتبر الأكثر عدداً في المجتمع الاشتراكي (تقريباً 62 من مجموع السكان) تحتل المكان المركزي في الإنتاج. فتجربتها السياسية ومستواها العالي من الوعي والتنظيم يسمحان للطبقة العاملة بلعب الدور الحيوي في المجتمع. وبفضل ذلك، أصبح حزب الطبقة العاملة، الحزب الشيوعي، الطليعة السياسية للشعب السوفياتي كله، ينظم وييسّر تطور المجتمع. والطبقة الأساسية الثانية في المجتمع الاشتراكي السوفياتي هي طبقة الفلاحين التي تشكل (15,7% من مجموع السكان). لقد التزمت هذه الطبقة بطريق التطور الاشتراكي في الثلاثينات. فهي تعمل ضمن إطار النظام الاشتراكي. وإضافة الى نشاطاتها المادية فهي تتحرك وتعمل على الصعيد الفكري والايديولوجي. لقد ظهرت قوة الفلاحين مباشرة بعد ثورة اكتوبر. ومحاربة الاستغلال في العمل خلقت فرصة جماهيرية كبيرة وإرادة فعالة للتشييد الوطني السريع للمجتمع الجديد ولخلق حياة أحسن وأفضل للكل في أقصر مدة ممكنة. إن النشاطات المادية والفكرية تتجمع كلها في المنافسة الاشتراكية. فالفلاحون الكولخوزيون بظروف عملهم، وبمستواهم الثقافي يقتربون أكثر فأكثر من الطبقة العاملة، فهم يعملون في الملكيات الاشتراكية الكبيرة المبنية على العمل الجماعي والتطور الآلي.

بنتج التطور الصناعي، والانتاج الوطني والآلية المتطورة في المجال الزراعي، انخفاضاً تدريجياً في النزعة «الفلاحية» لدى الفلاح وبقربه أكثر من العامل. يزداد عدد المثقفين بسرعة، وهم في مجموعهم مختصون في الانتاج وفي العلم، والتقنية والثقافة والصفة العمومية والتعليم والإدارة.

تضم الأنتليحنسيا الى صفوفها في النظام الاشتراكي كل الرعايا ومن كل الطبقات والفئات الاجتماعية. فهي ذات صلة واسعة بالشعب ناذرة نفسها لخدمة مصالحه.

وإن المواطنين السوفيات بمجموعهم يتمتعون بنفس الحقوق في تسيير الدولة وبنفس الواجبات تجاه هذه الدولة.

إن المجتمع السوفياتي لا يضع حدوداً حاسمة بين مختلف الطبقات، إذ يستطيع المرء أن يكون عن طيب خاطر، عاملا أو فلاحاً. يكفي أبناء وبنات العائلات العمالية أو الفلاحية الذين يريدون أن يصبحوا عمالا مثقفين يكفيهم الحصول على المعارف. وهذا الثبات يشهد على التقارب بين مختلف الطبقات فيما بينها.

وهناك مظهر آخر من العلاقات الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي:
أن الطبقة العاملة هي
القوة الحيوية الأساسية. وعلى الصعيد
الاجتماعي. كل شغيلة المجتمع متساوون في الحقوق. وموجودون ضمن مجموع المصالح الأساسية وكذلك على الصعيد السياسي. إذ أن تشييد الشيوعية يتم تحت قيادة الحزب الشيوعي. وكذلك على صعيد الأفكار. فالمجتمع مسيّر بواسطة ايديولوجية مشتركة هي الماركسية - اللينينية.

كل هذه الأمور لا تعني أبداً تقارباً بسيطاً في مصالح الطبقات الاجتماعية كلها، فانتصار الاشتراكية أحدث تغيرات مهمة في العلاقات الاجتماعية. والاشتراكية جعلت حداً نهائياً لكل التشوهات المصاحبة للمشكلات المرتكزة على الاستغلال. ومن بينها التضاد بين العمل الثقافي والعمل اليدوي، بين المدينة والقرية. لقد أزيلت الظروف الاجتماعية التي كان فيها العمل الثقافي يعطي أفضلية خاصة للطبقات الزائلة. ويجعل من استغلال المدينة للقرية أمراً طبيعياً(؟). وبالرغم

من كل هذه الانجازات، فسيكون من الخطأ اعتبار كل المشاكل قد حلت مع تغير العلاقات الاجتماعية. فأثناء تشييد الشيوعية (الخالية من الطبقات) وللوصول الى هذه المرحلة، لا بد من تجاوز الاختلافات المهمة بين العمل الثقافي والعمل اليدوي، بين المدينة والقرية. بمعنى آخر، لا بد من تجميع كل الشروط للإلغاء التدريجي لكل التمايزات الطبقية.

اتحاد الشعوب الحرة

لقد تمت الثورة الاشتراكية في أكثر البلدان تعدداً وتنوعاً في الجنسيات في العالم والتي تحتوي على أكثر من أمّة وعرق. قبل الاشتراكية كانت توجد كل أشكال الاضطهاد القومي في روسيا القيصرية مع غياب الحقوق السياسية حتى الاستغلال الاستعماري للشعوب المتخلفة. فمنذ عشرات السنوات، كانت الطبقات الحاكمة تشجع الشوفينية والقومية المحلية، وتزرع الحقد وعدم الثقة بين الأجناس، وتدفعها إلى التقاتل فيما بينهم حتى تمنع توحد العمال. حتى جعلت (الطبقات) من الصراعات الدامية التي كانت تقوم بين الأمم بأسباب قومية، ومن المجازر شيئاً اعتيادياً.

لكن عندما أصبح الحزب الشيوعي السوفياتي في الحكم، وضع من بين مهامه تطبيق البرنامج اللينيني لتسوية المسألة القومية. فالأمر هنا إذن يتعلق بترسيخ المساواة السياسية بين الأمم وإلغاء كل أشكال، وأنواع الاضطهاد القومي. والسماح لكل شعب بتقرير مصيره (حق تقرير المصير) وللجمهوريات القومية المتساوية في الحقوق، للاتحاد في إطار اتحاد فيدرالي **Federale** سوفياتي، وضمان شروط التطور المستقل لكل أمة حتى الوصول الى المساواة الحقيقية بين الشعوب.

إن الوحدة الأممية بين الأمم والأجناس (الأعراق) التي كانت تكون الامبراطورية الروسية القديمة والتي اختارت بكل حرية طريق التطور الاشتراكي، سمحت بحل مشكلة القومية على الصعيد السياسي. وفي ٣٠ كانون أول سنة ١٩٢٢ وافق مؤتمر السوفيات الأول بالإجماع على بيان ومعاهدة يتعلقان بتكون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

في الاتحاد السوفياتي حالياً ١٥ جمهورية مسيرة فيديرالياً، وتنقسم هذه الجمهوريات بدورها إلى جمهوريات ذات استقلال ذاتي autonomes، وأخرى ذات entités etatiques، وقوميات أخرى ونواح ومقاطعات مستقلة.

إن البنية الفيديرالية تسمح بإشراك المصالح العامة للشعب السوفياتي والحاجات الخاصة لمختلف الأمم والسيادة الحكومية لكل بلد وحقوق الجمهوريات المسيرة فيديرالياً des Republiques Féderées ضمن إطار الاتحاد الفيديرالي.

ويؤكد دستور الاتحاد السوفياتي على نشاط التنظيمات المركزية للسلطة، وحقوق الجمهوريات المسيرة فيديرالياً. تسيطر على الحياة الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي سياسة اجتماعية واقتصادية واحدة ونظام مشترك لتسيير تطور الاقتصاد والثقافة، ومواطنية سوفياتية واحدة، وجيش موحد وسياسة خارجية واحدة. وكل جمهورية، في هذا الإطار تعمل على صيانة هذه الوحدة. وضمنها تتطور تطوراً اقتصادياً واجتماعياً بأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها ومميزاتها. وتسهم في ممارسة السلطة الفيديرالية على أراضيها، وتضع قيد التنفيذ قرارات التنظيمات العليا لسلطة الدولة. وللجمهوريات فوق كل ذلك، دساتيرها وتستطيع سنّ القوانين حسب أسسها التشريعية الفيديرالية وتشارك إضافة إلى ذلك كله بواسطة المنظمات الفيديرالية في حل المشاكل المتعلقة بنشاطات الدولة السوفياتية. والجمهوريات المسيرة فيديرالياً ممثلة بواسطة منظماتها العليا لسلطة الدولة والتي تمتلك حق المبادرة التشريعية في السوفيات الأعلى Soviet Suprême ولا يمكنها اللجوء إلى تغيرات في إقليم الجمهورية المسيرة فيديرالياً إلا بموافقته، وتمتلك حق الحرية في الانفصال عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. كما تستطيع الجمهوريات المسيرة فيديرالياً أن تدخل في علاقات مع الدول الأجنبية وتعقد معها الاتفاقات وتتبادل التمثيل الديبلوماسي والقنصلي، وتشارك في نشاطات المنظمات الدولية.

فمن نتائج الاتحاد الحرّ في إطار دولة فيديرالية، والعمل المشترك لتشييد الاشتراكية، والدفاع المشترك عن مكتسبات الاشتراكية إبان الثورة الوطنية العظمى، هي، وحدة الطبقة البروليتارية لمختلف القوميات. وهذه

الوحدة التي أسهمت بشكل فعال في انتصار ثورة اكتوبر تحولت مع الزمن الى صداقة بين الشعوب السوفياتية، وعامل مهم للتطور الاجتماعي السوفياتي. وهذه الصداقة صحيحة ومتينة لأنها مرتكزة على قواعد مادية قوية: المساواة الاقتصادية، المساواة في المستوى المعاشي للأمم.

لكن إضافة الى كل ذلك، ترسيخ العدالة الحقيقية طرح عدة مشاكل ومعوقات إبان فترة حل المسألة القومية. قبل الثورة كان هناك فرق شاسع بين مستوى تطور الأمم وأجناس بلدان السوفيات. الكثير منها، لم يكن فقط متأخراً ولكنه كان موجوداً على قاب قوسين أو أدنى من الانقراض. فمعظم مناطق آسيا الوسطى كانت متميزة بالعلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية. فالشمال الكبير وعدة مناطق في سيبيريا، وفي الشرق الأقصى كانت ما تزال في مرحلة النظام البطرياركي، العشائري. فالمطلوب إذن كان، في مرحلة التطور الاقتصادي والثقافي، هو ضمان تحول جذري في العلاقات الاجتماعية والانتقال الى الاشتراكية مع حرق مرحلة الرأسمالية تدريجياً.

كل هذه المهام، تم انجازها بفضل سياسة الحزب الشيوعي السوفياتي وبفضل تضحية الشيوعيين، وبفضل التعاون المتبادل بين الشعوب السوفياتية وبالخصوص الدعم الذي قدمه الشعب الروسي. ولهذا اختارت الجمهوريات المتأخرة طريق التطور المتسارع واستثمرت لذلك خبرات ضخمة، ومن الصفر تم انجاز صناعة حديثة. كل هذا كان مصحوباً بتعميم الثقافة وتكوين الإطارات الوطنية. وقد تمت كذلك دراسة مسألة في غاية الأهمية وهي المتعلقة بتطوير اللغات القومية في الاتحاد السوفياتي. وقد درست هذه اللغات من خلال الموقف الأممي. إن كل أمة تمتلك الحق والامكانات لتطوير لغتها بصفتها أداة قوية للثقافة الوطنية، وفي الوقت ذاته، تعمل الأمم على الاتصال بواسطة لغة مشتركة وهي اللغة الروسية، وقد تم اختيار اللغة الروسية بشكل تلقائي وطوعي وبدون أن يفرضها قانون ما: فقد تم ذلك بشكل جد طبيعي، باعتبار أن اللغة الروسية هي لغة الأمة الأكثر عدداً في الاتحاد السوفياتي. ويوجد الآن، في الاتحاد السوفياتي اغتناء أدبي وثروة فيها الموضوع والمترجم.

وبإشارته الى أهمية دراسة اللغة الروسية إضافة الى اللغة الأم، يؤكد برنامج الاتحاد السوفياتي بقوة على عدم تقبل أية أفضلية أو إهمال في الاستعمال لأية لغة. كل اللغات متساوية.

الدولة السوفياتية الاشتراكية

طبيعة الدولة السوفياتية

إن الدولة السوفياتية، ومثل أي شكل للدولة، هي أداة سلطة سياسية لطبقة ما تتحدد باسمها. لكنها في الوقت ذاته تختلف جذرياً عن الدولة السابقة (طبيعتها) وإلى حد كبير، لأنها سلطة سياسية لطبقة لا تكتفي فقط بعدم استغلال الإنسان ولكن كذلك، هدفها الأساسي في تحرير الشعب العامل كله. والطبقة العاملة لا تستهدف الاحتفاظ بدور المسيطر الدائم: فشكل الدولة ليس ضرورياً بالنسبة لها إلا لفترة تاريخية محددة بوصفها أداة لتشييد المجتمع الجديد. فعندما تنجز مهمتها ستختفي الدولة الاشتراكية وتترك مكانها للتسيير الاجتماعي الشيوعي الذاتي. كما تشترك في تسيير الدولة، إضافة الى الطبقة العاملة، حليفتها الطبقة الفلاحية الشغيلة. وبعد اختفاء الطبقات يتم اشراك الشعب بكامله في تسيير الدولة. لهذا السبب ذاته، كان لينين يؤكد على أن الدولة الاشتراكية هي دولة من نوع تاريخي جديد ولا نستطيع أن نقارنها بالدول ذات التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية، الاستغلالية.

ومن البدهي بمكان أن طبيعة الدولة السوفياتية هي دكتاتورية البروليتاريا ، وبدون هذه الدكتاتورية لما خضعت لإرادة الشعب الثورية، الطبقات المستَغِلة والمضطَهِدَة ولما تم تجنيد الجماهير لبناء حياة جديدة.

ليس سراً إذا قلنا إن هذه العملية في ذاتها، هي عملية تطور منطقية. فإضافة الى أكثريتها العددية، ومكانتها التي لا تزاحم في الاقتصاد ومستوى

وعيها السياسي العالي، تواصل الطبقة العاملة بشكل طبيعي أداء دورها القيادي في المجتمع وتمارس تأثيراً حاسماً على شؤون الدولة وتتحرك بتحالفها مع الفلاحين الكولخوزيين والأنتليجنسيا الشعبية

مهام ووظائف الدولة الاشتراكية

فاستناداً الى دستور الاتحاد السوفياتي، إن دولة الشعب السوفياتي تعبر بأكملها عن إرادة وعن مصالح العمال والفلاحين والمثقفين وعن كل الأمم بأجناسها المختلفة. وهدف هذه الدولة الأسمى هو بناء مجتمع شيوعي بدون طبقات حيث ينتظم التسيير الشيوعي الذاتي، وخلق قاعدة مادية وتقنية للشيوعية وتطوير العلاقات الاجتماعية الاشتراكية وتحويلها الى علاقات اجتماعية شيوعية وتربية الانسان الشيوعي، ورفع مستوى الحياة المادية والثقافية للعمال وضمان أمن البلد والمشاركة في تقوية السلم والتعاون الدولي.

إن المهام التي تطرح على الدولة (وتسمى من وجهة نظرية الوظائف) تحدد

التوجهات الأساسية لنشاطها. وفي هذا السياق، لنتحدث قليلا عن المهام الأساسية للدولة السوفياتية.

وظيفة التسيير الاقتصادي: الدولة تحمي وتسير الملكية الجماعية، وتخطط وتقود تطور كل فروع الاقتصاد وتضمن مضاعفة الانتاجية في العمل ونجاعة الانتاج وتحسين نوعية العمل، وتتخذ الاجراءات الرادعة بهدف حماية الانتاج والاستعمال العقلاني والمنظم للثروات الطبيعية، وتراقب التوازن بين العمل والاستهلاك، وتحصر خيرات الشعب وتنظم النشاط المهني الشخصي وتهتم بمكننة وأتمتة نظام الانتاج الخ... فهذا التعداد ليس عبثياً ولكنه يعطي فكرة عن الدور المعتبر الذي تلعبه الدولة في تسيير الاقتصاد. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن **الوظيفة الاجتماعية الثقافية**: فالدولة تهدف الى تقوية الانسجام الاجتماعي والى محو التفاوت الطبقي، وتضمن إضافة الى ذلك كله، التطور المتناسب لكل الأمم والأجناس في الاتحاد السوفياتي وتدفعها الى التقارب، وتنظم الدولة التعليم الشعبي، والصحة، والضمان الاجتماعي، والتجارة، والتغذية والخدمات، وتسهر على الرفع الدائم لمستوى حياة العمال، وتعمل على تحسين ظروف العمل، وتكوين المتخصصين في المجالات العلمية وحماية ومضاعفة الاستعمال الواسع للقيم الروحية من أجل تربية السوفياتيين الأخلاقية والجمالية، ولرفع مستواهم الثقافي، ووظيفة الدولة السوفياتية كذلك، حماية وضمان المساواة الاشتراكية وعلى أساس هذه المساواة تحمي مصالح المجتمع وحقوق وحريات المواطنين، وتسهر على القيام بالواجبات المدنية، وتنظم الرقابة الشعبية التي تشرك رقابة الدولة برقابة العمال في الشركات والكولخوزات والمؤسسات وتقدم الى المحكمة من يخرج عن القوانين وهي بهذا تعمل على احترام القانون بصرامة وتحل التناقضات الاقتصادية.

وإضافة الى الوظائف الداخلية للدولة السوفياتية، هناك عدة وظائف خارجية، من بينها ضمان الدفاع على الدولة الاشتراكية، الذي تقوم به القوات المسلحة السوفياتية والتي تدعمها الخدمة العسكرية الاجبارية على كل مواطن، الأمر الذي يدفع سياستها الخارجية التي تهدف الى ضمان الشروط الدولية

الضرورية لتشييد الشيوعية في الاتحاد السوفياتي، الى اتخاذ مسؤولياتها فيا يمليه عليها الواجب الأممي للشعب السوفياتي تجاه عمال العالم كلهم إضافة الى مسؤولية الاتحاد السوفياتي أمام المجتمع الدولي.

تعمل الدولة السوفياتية على ترسيخ علاقات الأخوة، والتعاون ومد يد المساعدة للدول الاشتراكية على أساس الأممية الاشتراكية، وتشارك بشكل فعال في التكامل الاقتصادي الاشتراكي الدولي ، وتدعم الشعوب المناضلة من أجل استقلالها الوطني وتقدمها الاجتماعي وتناضل من أجل نزع

تنظيمات سلطة الدولة والتنظيمات الإدارية

في الاتحاد السوفياتي، كل سلطة هي في النهاية ملك للشعب، يمارسها بواسطة سوفيتات ممثلي الشعب، والتنظيمات المنتخبة تشكل الأساس السياسي للاتحاد السوفياتي.

سوفيتات ممثلي الشعب (السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي، السوفيتات الأعلى للجمهوريات المسيرة فيدرالياً، السوفيات الأعلى للجمهوريات المستقلة، سوفيتات ممثلي الشعب للأقاليم، والنواحي، سوفيتات ممثلي الشعب للنواحي والمقاطعات المستقلة، سوفيتات ممثلي شعب المقاطعات والمدن والدوائر..، التجمعات السكنية، القرى. كلها تشكل نظاماً منسجماً من تنظيمات سلطة الدولة. وكل تنظيمات الدولة الأخرى تمارس أعمالها تحت رقابتها وتحاسب إذا حادت عن هذه التنظيمات.

إن ممثلي السوفيات هم الممثلون المقترحون من طرف الطبقة العاملة والفلاحين والكولخوز والانتليجنسيا الشعبية ومنتخبون بحسب نظام الانتخابات الديمقراطي.

يتقدم الحزب الشيوعي السوفياتي الى الانتخابات موحداً مع غير الحزبيين Les sans parti المتجمعين داخل النقابات، والكومسومول، والمنظمات التعاونية

والثقافية، وتنظيات جماهيرية اجتماعية أخرى. إن الرأي العام يراقب سير الحملات الانتخابية وأكثر من ٣٠ مليون إنساناً يشاركون في الانتخابات في منظماتهم، منتدبون، أعضاء اللجان الانتخابية والمكلفون بالدعاية.

إن ممثلي السوفيات ليسوا سياسيين محترفين في غالبيتهم، يعملون في المصانع والكولخوزات والمعاهد، ومختبرات الأبحاث، وهم مسؤولون بانتظام عن حصيلة نشاطاتهم أمام السكان، ومراقبون من قبل المنتخبين، وفي حالة تمثيلهم السيىء يستطيعون عزلهم من وظائفهم. فنظام المنظمات السوفياتية بكاملها، موضوع تحت قيادة السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي والتنظيم الأعلى لسلطة الدولة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وهو الذي يمتلك حق صلاحية التقنين في كل ما يتعلق بالمسائل المرتبطة بجدارة الاتحاد تماشياً مع الدستور. فبين دورة السوفيات الأعلى والأخرى (في الحدود التي يسطرها الدستور)، تمارس رئاسة السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي، وظائف النظام الأعلى لسلطة الدولة، نظام دائم. على صعيد الجمهوريات المسيرة فيدرالياً والجمهوريات ذات الاستقلال الذاتي والسوفيتات العليا المختصة هي الأنظمة العليا للسلطة.

يحتل سوفيتات الجمهورية مكانة مهمة في نظام أجهزة سلطة الدولة. وفي الأقاليم يقود النشاطات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. ويحضر خطط التطور الاقتصادي والاجتماعي والميزانية المحلية ويوجه نشاط أنظمة الدولة والمؤسسات والادارات والتنظيمات التابعة له ويسهر على إبراز القوانين، ويضمن استتباب النظام الشعبي وحقوق المواطنين ويسهم في تقوية قدرة الدفاع عن الوطن. إضافة الى ذلك كله، فتحسين الخدمات للشعب هو كذلك مهمة أساسية للسوفيتات المحلية.

إن نظام سلطة الدولة التنفيذي والإداري المركزي في الاتحاد السوفياتي، هو مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي وحكومة الاتحاد السوفياتي التي تتكون من السوفيتات العليا للاتحاد السوفياتي التي تُعتبر مسؤولة أمامها. وتقدم لها حصيلة نشاطها، وبين دورة السوفيات الأعلى وأخرى، يعتبر مسؤولا أمام رئاسة السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ومجبراً أمامه على تقديم حصيلة نشاطاته. إن

مجلس وزراء الجمهورية المسيرة فيديرالياً ومجلس الجمهورية ذات الاستقلال الذاتي هو النظام التنفيذي والاداري الأعلى لسلطة الدولة في الجمهورية المسيرة فيديرالياً والجمهورية ذات الاستقلال الذاتي. والسوفيتات المحلية تنتخب هيئاتها التنفيذية.

المساواة الاشتراكية

إن إحدى مبادىء الدولة السوفياتية هو الاحترام الصارم للقوانين من طرف كل أنظمة الدولة وموظفيها والمواطنين. فالمساواة الاشتراكية تضمن النظام الاجتماعي الصارم والمتمشّي مع القانون السوفياتي، أي مع مجموع القوانين (قواعد التصرف) التي تعبر عن إرادة البروليتاريا . وهذا الحق الاجتماعي له قوة القانون.

في الاتحاد السوفياتي، يسن السوفيات الأعلى القوانين، أو بواسطة استفتاء بقرار منه. وقوانين الجمهورية المسيرة فيديرالياً تسن بواسطة سوفياتها الأعلى أو بواسطة استفتاء، ويسري العمل بالقانون بعدها في اقليم الجمهورية بكامله. إن مهام الدولة كلها هي مراقبة تطبيق القوانين والسهر على احترام النظام وحماية حقوق ومصالح المواطنين. وهناك كذلك أنظمة أخرى مكلفة بقضايا العدالة والمحاكم.

إن العدالة في الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن تقوم بها إلا المحاكم. فالنظام القضائي السوفياتي يتطابق مع بنية الدولة ومع التقسيم الإداري والاقليمي للعمل في الجمهوريات المسيرة فيديرالياً. قواعد محاكم المقاطعات والمدن، منتخبة من طرف الشعب (القضاة لمدة خمس سنوات والمساعدون لسنتين ونصف). أما الهيئات القضائية العليا فتنتخب من طرف سوفيات ممثلي الشعب لمدة تناسب الخمس سنوات. وأعلى هيئة قضائية هي محكمة الاتحاد السوفياتي العليا وتنتخب من قبل السوفيات الأعلى وتشرف على نشاط قطاعات النظام القضائي الأخرى. فالعدالة السوفياتية تتميز بطبيعتها الديمقراطية واحترامها الصارم للمساواة. فحص الشؤون المدنية والجنائية يمارس بشكل جماعي، القضاة والمعاونون الشعبيون مستقلّون ولا يخضعون إلا للمساواة: في كل المحاكم، المداولات

تكون شعبية، فالتداول السري المغلق لا يقبل إلا في حالات خاصة محددة قانونيا. وحق دفاع المتهم عن نفسه مضمون. لا أحد يتهم بجريمة ويعاقب، إلا وفق ما يمليه القانون ومن خلال القرار الذي تقدمه المحكمة استنادا الى القانون.

المنظمات الاجتماعية وجماعات العمل

تحتل منظمات العمال مكانة مهمة في النظام السياسي للمجتمع السوفيتي. فبتحركها تحت قيادة الحزب الشيوعي، وباتصالها الواسع مع منظمات الدولة، تهدف الى تلبية المصالح المتعددة لمختلف طبقات المجتمع ولها دور تربوي فهي التي تتكفل بترسيخ العادات الجماعية في المجتمع السوفياتي وبتطوير القدرات التنظيمية عند العمال. وبوصفها تجمعات خيارية من العمال فلهذه التنظيمات الاجتماعية بالتالي قوانينها. وأهم هذه التنظيمات النقابات، والكمسمول، والتعاونيات، الجمعيات العلمية، والتقنية والرياضية والثقافية.

كل مؤسسة صناعية، كل مشغل، كل كولخوز، كل ادارة ومؤسسة تعليمية لها تنظيمها النقابي. تجمع النقابة في صفوفها كل الطبقة العمالية (ممثّلة)، أغلبية الأنتليجنسيا، الشخصيات التي تعمل في الاقتصاد وعدد كبير من العمال الريفيين. وبمجهودها لتلبية حاجات مختلف الطبقات العمالية والموظفين تتبادل النقابات العلاقات بشكل واسع مع تنظيمات الدولة الأخرى، كل القضايا التي تنطرح تحل بشكل لا تدخل فيه المصالح المهنية لهذه النوعية من العمال في تناقض مع مصالح هذه الطبقة أو تلك من المجتمع. في النظام الاشتراكي، كل عمال المهن مهتمون أساساً بتسريع وتيرة تطور الانتاج الاشتراكي وبتوفير الشروط المناسبة لرفع مستوى حياة وثقافة المجتمع السوفياتي.

كان لينين يعتبر النقابات كمنظمات ذات توجه تربوي ومدرسة لتوجيه الانتاج، مدرسة للتسيير، مدرسة للشيوعية، ويمتلك الشباب السوفياتي من جهتهم حق العضوية في الكمسمول اللينيني منذ أكثر من عشر سنوات. ويلعب الكمسمول دوراً كبيراً في حياة البلاد. فهو ليس تنظيماً للشبيبة بل تنظيم شيوعي للشبيبة مرتبط بشكل كبير بالحزب ويمارس عمله تحت راية الحزب وهو رديف له بشكل ما في تربية الجيل الشيوعي الجديد، وفي تشييد المجتمع الحديث.

وفيه أعضاء حزبيون أكثر من أية منظمة أخرى. فالكمسمول مصدر لا ينفذ للحزب الشيوعي السوفياتي. إن ١٣٠ مليون سوفياتي مروا على مدرسة الكمسمول والكثير منهم أصبحوا شيوعيين. وإن ثلثي أعضاء الحزب هم من الكمسمول. وهذا مظهر واضح لتتابع filiation الأجيال في المجتمع السوفياتي والدعم الشبيبي لسياسة الحزب.

الوعي الاجتماعي

إز تطبيق مبادىء الاشتراكية في كل مجالات الحياة الاجتماعية يثوّر الوعي. وهذا يظهر في النهاية في الاختفاء التدريجي للمفاهيم اللاإنسانية واللاإجتماعية التي رسخها النظام الاستغلالي في الناس. هذه المفاهيم تترك المكان للأفكار والعادات الجديدة التي تولدها الاشتراكية: موقف الحزب الشيوعي تجاه العمل والتعاون الجماعي، الإنسانية، الوفاء للواجب الاجتماعي، النضال الاشتراكي والأممي للبروليتارية. نلاحظ أن هذه العناصر كلها هي تركيب يتشكل من مختلف المظاهر وجوهره حقيقة واحدة: نظام العلاقات بين الفرد والمجتمع الاشتراكي إن الموقف الواعي من العمل، والاهتمام بالمهنة، الممارسة التي تسمح للناس المهنيين العاديين بالعمل والتطور الأقصى لقدراتهم، إرادة العمل بذكاء وبوعي، كلها مجتمعة تنمي وتفتح الاستعدادات الفطرية للفرد وتحول عمله الى عمل خلاق وبالتالي مفيد جداً.

في العمل الجماعي تترسخ علاقات جديدة بين الأفراد: الصداقة، المساعدة الدائمة، التعاون الأخوي، التعود على الخضوع للإرادة الجماعية. فعندما يقتنع المرء بأن عمله ضروري جداً وللجميع، يتجاوز بارتياح كل المصاعب ويشعر بقواه تزداد. لا يمكن لانجاز ضخم أن يتم بدون أن تتكون لدى كل واحد نظرة جديدة تجاه العمل. ثقة المرء في نفسه تزداد عندما يشعر بأنه عضو كامل الحقوق ومحبوب من قبـل الجماعة. نستعمل عادة مفهوم جماعي Collectiviste ونعني بذلك شخصاً ما بأنه اجتماعي. ولكن المفهوم ليس صحيحاً بشكل كامل لأن اجتماعية Sociabilité نفهم منها عادة اللياقة والعطف تجاه الرفاق. فالجماعية تفترض خصالا من نوع آخر: الاهتمام بشؤون الجماعة، الإحساس بالمسؤولية الشخصية في

الانتصارات وفي الهزائم. تعلم الحياة وسط الجماعة معناه شعور المرء بأنه جزء من هذه الجماعة ومعناه كذلك أن يظل وفياً لقواعد نظام المجتمع الاشتراكي السوفياتي التي نص عليها دستور الاتحاد السوفياتي: اهتمام الجميع بمصلحة الفرد، واهتمام الفرد بمصلحة الجميع. واحترام هذه القاعدة يسمح بإشراك - عضوياً - مصالح الفرد بمصالح المجتمع.

إن العمل الجماعي أداة قوية لتربية الانسان الجديد. فالواقع كذب الادعاءات الايديولوجية البورجوازية التي تقول إن الجماعية تجمد الشخصية وتفقدها إنسانيتها. فبقدر ما يلتف الناس حول بعضهم بعضاً، تصبح حياتهم الداخلية غنية وتتفتح شخصيتهم بشكل جيد.

وهذا أحد أشكال التعبير الأكثر إيجابية للوعي الجماعي وإرادة الوجود ضمن الجماعة وبدون أن تحد هذه الجماعية من معارف الإنسان ومن تجربته وانتصاراته. إنها موهبة حقيقية في الإنسان. في النظام الاشتراكي المبدأ الأساسي: الإنسان هو صديق للإنسان ورفيق له وأخ. لقد أصبح هذا المبدأ هو المبدأ الأخلاقي للمجتمع كله. الإنسانية l'humanisme الاشتراكي يظهر بشكل واضح في الاستعداد الذي يبديه كل واحد لازدهار بلاده وللخير العام. فالواجب الاجتماعي لا يلتقي دائماً مع التمنّيات والمشاريع الشخصية، وقد يتناقضان أحيانا. هنا بالضبط تتجلى مدى درجة وعي الإنسان الشيوعي ونظرته للأشياء وقناعاته الايديولوجيـة. فقدرته على دمج رغباته مع الواجب علامة نضوج سياسي وفكري. وهكذا يتصرف المئات والآلاف من السوفياتيين الذين رفضوا رخاء المدن وفضلوا المصاعب وحرموا أنفسهم من المتع ليعطوا لبلدهم قمح الأرض ويضعوا تحت تصرف الشعب خيرات المناطق الشمالية الواسعة. إن خصالا ايديولوجية مثل النضال الاشتراكي هي بمثابة الشعور الجماعي الذي نقش في الأعماق منذ قرون وملايين السنين من وجود الكيانات القومية المنعزلة والذي يعبر عن محبة الوطن والإنسان والتاريخ والشعب.

يتميز النضال الاشتراكي بارتباطه العضوي بالأممية واحترام الشعوب الأخرى واحترام ثقافتها وعاداتها الوطنية. فالأنانيـة والشوفونية والقومية

المتعصبة ليست من خصال الشعب السوفياتي. فالمناضلون بنضالهم من أجل انتصار الشيوعية إنما يؤدون بواجبهم الأممي تجاه الطبقة العاملة وشغيلة العالم بأسره. وأممية الشعب السوفياتي تتجسد في الدعم المادي والسياسي والفكري الذي يقدمه لكل الشعوب المناضلة من أجل الحرية والاستقلال الوطني. إنسان المجتمع الاشتراكي مستعد دائماً لتقديم يد الأخوة لممثلي أية أمة.

وحدة النضال الاشتراكي والأممي تتجلى خصوصاً في الظروف الراهنة حيث أصبحت الاشتراكية نظاماً عالمياً. والنضال الاشتراكي الذي أنجب ثورة أكتوبر العظيمة تجاوز إطار الأمة الواحدة. وفي أيامنا هذه، لا يكفي المرء أن يخدم وطنه ولكن الدول الاشتراكية في مجموعها.

دور الحزب في المجتمع السوفياتي

الحزب الشيوعي هو طليعة نضال البروليتاريا السوفياتية. يجمع في صفوفه على أساس مبدأ حرية الاختيار، القسم الأكثر تقدماً ووعياً من الطبقة العاملة والفلاحين الكولخوزيين والأنتليجنسيا.

لقد أسس الحزب الشيوعي السوفياتي فلاديمير إيليتش لينين. وقد استطاع لينين أن يدمج مختلف الحلقات الماركسية في تنظيم ثوري واحد. وهيأ المبادىء التي بني عليها الحزب من النظام الداخلي إلى أساليب العمل. وبعدها نُصّب على رأس الحزب، اشتغل لينين فترة ربع قرن من أجل بناء حزب شيوعي علمي، أممي وهو جزء دائم في الحركة العمالية الشيوعية الأممية. وهو الذي حضر الاستراتيجية والتاكتيك في أكثر المراحل الحاسمة من النضال من أجل الاشتراكية وبناه على أساس ايديولوجي صلب.

وبارتكازه على النظرية الشيوعية العلمية وعلى مبادىء لينين في السياسة الخارجية والداخلية للدول الاشتراكية، يحدد الحزب في وثائق برنامجه، خطه السياسي لفترة تاريخية بكاملها، وفي الوقت نفسه، تقدم مؤتمرات الحزب ودورات اللجنة المركزية الدائمة مهاماً سياسية واضحة، وتحدد الآجال لتنفيذها والوسائل التي تنفذ بواسطتها، بمعنى آخر تحدد كل الأهداف والطرق المعمول بها.

إن السياسة الاقتصادية هي أحد أهم القطاعات وأوسعها في النشاط السياسي للحزب: تحديد مهام البلد الاقتصادية الأساسية، والمبادىء العامة وطرق التسيير التي تضمن للمجتمع السوفياتي تقدماً دائماً، وبناء القاعدة المادية والتقنية للشيوعية.

كان لينين يقول إن الانجاز الاقتصادي هو بالنسبة لنا السياسة الأكثر إفادة. وعلى أساس هذه الاشارة، كانت مسائل التطور الاقتصادي مركز اهتمام مؤتمرات الحزب، ومعظم دورات اللجنة المركزية المتعاقبة التي كانت تخصص لدراسة هذه المسائل.

هناك قطاع مهم في إدارة سياسة الحزب يتعلق بالتنظيم. فالحزب ينسق أعمال منظمات الدولة والمنظمات الاجتماعية، ويعمل على التطبيق الفعال لبرنامج تشييد الشيوعية. وإدارة السوفيات للنقابات والكمسمول بواسطة الحزب، لا علاقة له بطرق التسيير الإدارية الصرفة والجامدة. فعلى العكس من ذلك، فهو يعني تطوراً في دور مسؤولية منظمات الدولة والمنظمات الاجتماعية ويشجع الى حد أقصى مبادرتها. ويقوم الحزب الشيوعي السوفياتي بتطبيق قراراته وفق مناهج ايديولوجية وسياسية، ترتكز على مسؤولية قيادة الشعب المعترف له بها، فهو يتصرف من خلال الشيوعيين المنتجين الذين انتخبهم الشعب الى السوفيات ويمارسون نشاطهم في منظمات الدولة والمنظمات الاجتماعية. وإضافة الى النشاط السياسي للحزب، هناك نشاطه التنظيمي المرتبط بوثوق بالعمل الايديلوجي: تعميم الأفكار الماركسية اللينينية، شرح سياسة الحزب، تجنيد العمال من أجل تطبيق مقررات الحزب، النضال بدون هوادة ضد الايديولوجية البورجوازية وبقايا الماضي في وعي الناس، تعميق هاجس التعلم، تطوير الثقافة وتعميمها، تطوير العلم والأدب والفن وكل أشكال الخلق الفني والمهني وغير المهني. إن النشاط السياسي والتنظيمي والايديولوجي للحزب يكتسب ميزة علمية، ويرتكز على دراسة معمقة لقوانين التطور الاجتماعي وللسيرورة الاجتماعية. وكل إخلال بهذه القوانين، وكل استعمال للعناصر الذاتية الفوضوية لحل المشاكل الأساسية هو خطأ، وينتج مضاعفات سيئة تستطيع أن تسبب ضرراً كبيراً.

ومنذ قيادته للمجتمع، أتيح للحزب الشيوعي السوفياتي أن يكدس تجربة ضخمة من طرق وأشكال النشاط المختلفة. لكن طبيعة التطور الاجتماعي، طرحت باستمرار مهام جديدة أكثر تعقداً. فهذه الأشكال وهذه الطرق مدعوة للتطور - كنتيجة - نحو الأحسن باستمرار: أشكال المشاركة الجماهيرية في إعداد السياسة، عليها أن تتحسن أكثر فهناك متطلبات جديدة ظهرت فيما يخص قضية اختيار الإطارات، فيجب توفير طرق جديدة وأكثر فاعلية للمراقبة وتنفيذ المهام وتحسين أشكال النشاط الايديولوجي.

* * *

وفي الوقت الحاضر لسنا في حاجة الى ثرثرة أو دعاية عن مستقبل المجتمع الشيوعي، وشاهدنا في ذلك الانجازات المادية التي حققت حتى الآن. صحيح أننا لا نستطيع أن نحدد بشكل دقيق ونهائي وضعية المجتمع الشيوعي فمسألة بناء وتشييد الشيوعية تتطلب العمل على حل قضايا كثيرة. لكن بالنسبة للجوهر والمهم نستطيع أن نقول إن توجهنا تحدد بشكل نهائي.

سترسخ الشيوعية على الأرض سلماً دائماً. ولأول مرة في تاريخ البشرية، تستطيع الانسانية أن تتنفس بارتياح. ستنتهي الانفاقات اللامعقولة للجهد البشري لخلق وسائل الحروب المدمرة. دور العمل سيكون أساسياً في المجتمع وسيعطي معنى للحياة الشخصية لكل واحد. ولكن بطبيعة الحال، لا يكفي القول بأن الإنسان الشيوعي يتميز برغبته الشديدة في العمل. سيكون من المهم بمكان أن نضيف بأن الأمر ههنا يتعلق بعمل يراعي قدرات كل واحد. بفضل ذلك يزداد الثراء الاجتماعي بشكل دائم ويستطيع المجتمع أن يلبي كلياً حاجات أفراده المعقولة. إن إنجاز المبدأ الشيوعي الأساسي «من كل واحد سب قدراته ولكل واحد حسب حاجاته»، يعني أن المجتمع أصبح يعيش عدالة اجتماعية كاملة.

إنّ تكون الملكية الشيوعية لوسائل الانتاج، واختفاء الفوارق الطبقية، يقود الى خلق مجتمع بلا طبقات. وهنا تكمن المساواة المثلى. والنقاش الفضفاض عن هذه المسلمات لا جدوى من ورائه. فالناس من الطبيعي أن يختلفوا دائما فيما بينهم

وفي قدراتهم، وفي أذواقهم. فالقضية إذن ليست قضية وضعهم في المستوى نفسه ولكن الشيء الأساسي هو توفير أفضل شروط الحياة والخلق لكل واحد منهم وللجميع. لهذا كله، فبناء مجتمع بدون طبقات هو الحد المعقول للعدالة. وعن بلوغ هذا الحد سيفقد مفهوم المساواة معناه الحالي ولا يجلب إليه أحداً لأن المجتمع كله متساوٍ. وفكرة المساواة مرتبطة بفكرة الحرية بشكل وثيق. فالناس الأحرار وحدهم يستطيعون أن يكونوا متساوين والناس المتساوون وحدهم يستطيعون أن يكونوا أحراراً، فحيث توجد المساواة والحرية تترسخ بشكل تلقائي الأخوة بين عمال الشعوب كلها. أليس العمل الخلاق بين الناس، والأخوة الأحرار والمتساوين المتوحدين في السلم، أليس هذا كله هو السعادة التي تقدمها الشيوعية للشعوب؟؟؟

● هذه مجرد أفكار موجزة، والمؤكد أن القارىء بانتهائه من هذا الكتيب، سيشعر بالحاجة الملحة لتوسيع آفاقه السياسية والتعلم أكثر من الكتب والمعارف والممارسات الفعلية.

فهرس الموضوعات

العنوان الأصلي للكتاب

Notions De Sciences Politiques

A B C

POLITIQUE

(En quoi réside la force du marxisme leninisme?)

Editions De L'Agence Depresse Novosti Moscou 1980

ان تاريخ البشرية حقيقي من الثورات والانتفاضات والانقلابات والحروب الدامية ، والمجابهات المصلحية والصراعات الفكرية ، كيف يجد المرء نفسه وسط هذا الفيان من الاحداث ذات الخصوصيات المختلفة الواحدة عن الاخرى . هل تخضع لقانون ما ، ام ان حدوثها من قبيل المصادفة ؟ كيف نستطيع تنظيم خيوط هذه الظواهر الاجتماعية المتشابكة ونستخرج الاهم فيها ؟ مرشدنا في ذلك العقيدة الماركسية والمادية التاريخية اللتان تشكلان القوانين الكبرى للتطور الاجتماعي .

السعر ١٢ ل.ل.

التوزيع في الأقطار العربية

بيروت : دار الجيل ، شارع سورية ، بناية صمدي وصالحة ، ص.ب ٨٧٣٧

دمشق : دار دمشق ، شارع بور سعيد ، هاتف ١١١٠٢٢ – ١١١٠٤٨